الأمم المتحدة S/2020/1090

مجلس الأمن

Distr.: General
12 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمتها معالي نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد؛ والسيد إبراهيم مياكي، الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية؛ والسير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية؛ وسعادة السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وكذلك البيانات التي أدلى بها دولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخدمة العامة والأمن القومي والشؤون القانونية وشؤون غرينادين في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛ ومعالي السيد عثمان الجرندي، وزير خارجية تونس؛ ومعالي السيدة ميريام كيتير، وزيرة التعاون الإنمائي في بلجيكا؛ ومعالي السيد أندريس روندو، نائب وزير خارجية إستونيا؛ ومعالي السيد نيلز أنين، وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية؛ ومعالي السيد سيرجي فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي؛ ومعالي السيد ألفين بوتس، نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا؛ ومعالي السيد طارق أحمد؛ لورد ويمبلدون، وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ومعالي السيد لي هوي ترونغ، نائب وزير خارجية فييت نام؛ والبيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو بشأن "بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن"، المعقودة يوم الثلاثاء، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو هذه، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية أُرفقت نسخ منها أيضا: الاتحاد الأوروبي وأذربيجان وإريتريا وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبولندا وبيرو وجورجيا والدانمرك والسلفادور وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسودان وسويسرا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وقطر وكابو فيردي وكندا وكوبا وكولومبيا وكينيا وليختنشتاين ومالطة والمغرب والمكسيك وناميبيا ونيجيريا والهند وهولندا واليابان.

وعملا بالرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن بتاريخ 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية لمجلس الأمن.

(*توقيع*) إينغا روندا **كينغ**
رئيسة مجلس الأمن

281220 161120 20-15133 (A)

الرجاء إعادة التدوير

المرفق 1

بيان نائبة الأمين العام

أشكر الرئيس غونسالفيس وحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأهنئ بلده على كونه أصغر دولة تتولى رئاسة مجلس الأمن. وتتولّى حكومته أيضا رئاسة الجماعة الكاريبية، وهو ما يدل على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه البلدان الصغيرة في النظام المتعدد الأطراف.

أثبتت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أنه لا يوجد في عالم اليوم ما يسمى بأزمة بعيدة. ولا تزال الجائحة تُفاقم مخاطر النزاعات ودوافعها – من انعدام الأمن عبر الحدود والتهديدات المتصلة بالمناخ إلى الاضطرابات الاجتماعية وأوجه القصور الديمقراطي والمظالم وأشكال عدم المساواة التي تزداد عمقا، مما يضعف الثقة في السلطات والمؤسسات بجميع أنواعها ويزيد من أوجه الضعف.

وتُبدد الأزمة منجزات التنمية وبناء السلام وتُفاقم النزعات وتقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن لها أثرا مدمرا على حقوق الإنسان وأوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتعرض جائحة كوفيد-19 الضعفاء لتهديدات جديدة في سياق أزمات إنسانية كانت قائمة من قبل. وتستغل أطراف النزاعات الجائحة لإحداث أو مفاقمة انعدام الأمن ولعرقلة الرعاية الطبية وغيرها من المساعدات والخدمات التي من شأنها أن تنقذ أرواح الناس.

وتعمل النساء أكثر من الرجال في القطاعات الأشد تضررا من الإغلاق وتزيد احتمالات فقدان المرأة للمدخرات والضمان الاجتماعي والتغطية الصحية عن الرجل. كما أدت عمليات الإغلاق إلى ارتفاع مقلق في العنف الجنساني والعنف المنزلي. فكيف يمكننا أن نتكلم عن السلام والأمن بينما تواجه ملايين النساء أكبر المخاطر في بيوتهن؟ ونعلم أن هناك خطاً مستقيماً يربط بين العنف ضد النساء والفتيات والقمع المدني والنزاع.

إن حالة الطوارئ المناخية هي أحد الدوافع الرئيسية لعدم المساواة وانعدام الأمن والنزاع. وقد شهدت شخصياً الروابط بين التحديات المناخية والأمنية في منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد والشرق الأوسط وأماكن أخرى. وتشمل هذه الروابط تشريد الناس على نطاق واسع والتنافس على الموارد والظواهر الجوية الشديدة مثل نوبات الجفاف والفيضانات، التي تدمر المنازل وسبل العيش والمجتمعات المحلية. وفي بعض الحالات، تهدد أزمة المناخ وجود الدول ذاته.

كما أن أزمة المناخ تُضعف قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتحد من الفرص المتاحة للشباب. وفي بعض أجزاء العالم، فإنها تستنزف الأمل وتنطوي على خطر إيجاد جيل من الشباب الساخطين المعرضين للاستغلال من جانب المتطرفين بجميع أنواعهم. إن دوافع النزاع ليست جامدة – إنها تتغير وتتطور. ويتطلب بناء السلام والحفاظ عليه معالجة الأسباب الجذرية لدى نشأتها وتفاعلها فيما بينها، بما في ذلك التهديدات الناشئة التي تشكلها الجائحة.

إن النزاع وتغير المناخ وتعثر التقدم في التنمية يعزز كل منها الآخر، ولكن جهودنا في التصدي لها تكون مشتتة في كثير من الأحيان. والتحديات التي نواجهها متعددة الجوانب، ولكن الفرص أيضاً كذلك. وقد أظهرت الجائحة بالفعل أن التغيير السريع ممكن، حيث يعتمد الملايين من الناس أساليب جديدة للعمل

والتعلم والمخالطة. وبينما نتعافى، لا يمكننا العودة إلى الأطر والنظم الفاشلة التي تسببت في أوجه الهشاشة وعدم المساواة التي تفاقمها الجائحة. ويجب أن نبني طريق المستقبل بشكل أفضل.

إنني أؤيد رؤية سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي تشكل الأساس لهذه المناقشة، ومفادها أنه "لا يزال الوصول إلى عالم أفضل بعد كوفيد-19 في متناولنا" (S/2020/1064، المرفق، الفقرة 2).

وقد أبرزت الجائحة ضرورة الاستثمار في الحوكمة والمؤسسات المنصفة والشاملة للجميع، فضلا عن معالجة الأسباب الجذرية، من أجل التصدي ليس لدوافع النزاعات فحسب، ولكن أيضا للأزمات والصدمات بجميع أنواعها. كما أنها عززت الحاجة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 – أداتنا الوقائية النهائية.

ويجب في سياق التعافي من الجائحة إعطاء الأولوية للمؤسسات الشاملة للجميع والقادرة على التكيف والقابلة للمساءلة والتي تعزز سيادة القانون والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان. وستكون الشراكات، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، أهم من أي وقت مضى.

ويجب أن يضع الانتعاش أيضا حلولا لوقاية المجتمعات المحلية وحمايتها من أسباب النزاع المتصلة بالمناخ. وينبغي للدول الأعضاء والمصارف الإنمائية أن تستثمر في نظم الإنذار المبكر وتدابير الصمود، ولا سيما في الدول المتضررة من النزاعات. وينبغي أن تكون البلدان الأكثر عرضة للخطر قادرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة والاستشعار عن بعد لمساعدتها في التنبؤ والوقاية.

ولا يمكننا التصدي لهذه التحديات المتعددة الأوجه إلا باتباع نهج متكامل ومتسق على نطاق الأمم المتحدة برمتها. وقد عزز القراران التوأم الصادران عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في عام 2016 – القرار 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 70/262 بشأن استعراض هيكل بناء السلام – وإصلاحات الأمين العام تركيز المنظمة على الوقاية.

ونظرا للدور الحاسم الذي يضطلع به المجلس في منع نشوب النزاعات وحلها، فإنني أرحب بالاهتمام المتزايد الذي يوليه لمعالجة الدوافع المعاصرة للنزاعات وعدم الاستقرار. وقد رحب الأمين العام بالقرار 2532 (2020)، الذي اتخذه مجلس الأمن في تموز/يوليه، دعما للنداء الذي وجهه من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وأختتم بياني بالإشارة إلى مناشدة الأمين العام المجتمع الدولي تجديد دعمه، بقيادة مجلس الأمن، لتحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي بحلول نهاية هذا العام. وأعتمد على التزام الجميع بهذا النداء. ويجب علينا أن نبذل كل ما بوسعنا في محاربة عدونا المشترك – الفيروس. وأعول أيضا على قيام الجميع بتجديد الاستثمارات السياسية والمالية في الوقاية وإيجاد الحلول لدرء مخاطر الأمن والنزاعات في وقت يحتاج فيه العالم إلى السلام والهدوء أكثر من أي وقت مضى.

المرفق 2

بيان الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إبراهيم مايـاكي

[الأصل: بالفرنسية]

أهيب بالجميع أن يركزوا على الحالة الحرجة في غرب أفريقيا بشـــكل عام، وفي منطقة الســـاحل بشكل خاص. فهذه المنطقة بؤرة لتحديات يجب تحديدها بوضوح حتى يتسنى حلها على النحو الواجب. وأود أن أذكّر بعدة حقائق.

على مدى السـنوات العشـرين الماضـية، زاد عدد سـكان غرب أفريقيا بنسـبة 72 في المائة. ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2050. وسيعيش في المدن حوالي ثلثي الزيادة في عدد السكان. وستنمو المدن الصـغيرة والمتوسـطة الحجم بسـرعة أكبر من العواصـم والمدن الكبيرة الأخرى. وبعض القرى تتحول بالفعل إلى تجمعات حضرية بسبب النمو السكاني. ففي النيجر، على سبيل المثال، ارتفع عدد المدن التي يتراوح عدد سكانها بين 000 10 و 000 50 نسمة من 40 في عام 2010 إلى 84 حاليا.

وفي غرب أفريقيا، يزداد عدد الأشـخاص الذين يعانون من أزمة غذائية أو حالة أسـوأ – تمشـيا مع مصطلحات أداة الإطار المنسق للإنذار المبكر – كل عام خلال موسم الجدب، بسبب أسباب هيكلية عميقة، مثل الفقر والافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويعيش ثلث سكان غرب أفريقيا الذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية وتغذوية مستمرة في بلدان منطقة الساحل الوسطى الثلاثة.

ونظرا للنمو السـكاني الطبيعي المرتفع، فإن قدرة تلك الدول وحكوماتها على توفير الخدمات العامة وإدارة أراضـيها ستظل غير كافية على نحو صـارخ. وبستة موظفين حكوميين لكل 000 1 نسـمة، فإن بلدا مثل مالي يقاسـي من أجل توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة. وهناك طبيب واحد لكل 000 10 نسـمة ومستشفى واحد لكل 000 500 نسمة.

وفي السـنوات الأخيرة، أضـيفت المسـائل الأمنية إلى تلك الأسـباب الهيكلية. إن السـلام والأمن والتنمية مسائل مترابطة ترابطا لا ينفصم. ونشهد هذا اليوم بأشكال صارخة في منطقة الساحل بسبب ازدياد حاد في انعدام الأمن.

وتؤثر الأزمة الأمنية المعقدة السائدة في جميع أنحاء المنطقة تأثيرا ملحوظا على السكان المدنيين. وفي المناطق المتضـررة من النزاع، صـارت الحالة المتعلقة بالغذاء والتغذية جراء العنف المسلح مصـدر قلق بالغ. وقد تجاوز عدد المشـردين بسـبب العنف المسـلح عتبة المليون في بوركينا فاسـو، وهو ما يمثل 5 في المائة من سكان البلد.

والمناطق العابرة للحدود، مثل ليبتاكاو – غورما وحوض بحيرة تشـــاد، موطن لشـــريحة كبيرة من ســـكان غرب أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه المناطق متكاملة اقتصـــادياً إلى حد كبير وموحّدة بتضـــامن اجتماعي طويل الأمد، فإنها تتأثر أيضاً على نحو شديد بانعدام الأمن. وتقع 40 في المائة من أعمال العنف على مسافة 50 كيلومترا من أي منطقة من المناطق العابرة للحدود.

وكما جاء في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي عقد مؤخرا في 20 تشرين الأول/أكتوبر، فإن أكثر من 13 مليون شـــخص بحاجة الآن إلى المعونة الإنســـانية، أكثر من نصـــفهم من الأطفال. ويعيش أشدهم ضعفاً في مخيمات غير لائقة، مشكلين عبئا على السكان المضيفين.

إن العقبات الهيكلية التي تعوق التنمية والحالة الأمنية الصعبة تتفاقم بسبب عوامل الخطر الجديدة التي تزيد من استفحال الحالة الهشة أصلا. ومنذ فترات الجفاف في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، شهدت منطقة الساحل احتراراً، فضلاً عن زيادة في تواتر الظواهر الجوية الشديدة. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الأمطار الغزيرة التي هطلت مؤخراً وما تسببت فيه من دمار. وفي النيجر، أثرت الفيضانات على نصف مليون شخص.

وبسبب وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، يُعاني الملايين من الناس من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي الناجم عن العرقلة الشديدة لسلاسل الإمداد في المنطقة. وتؤدي هذه العرقلة إلى انخفاض القوة الشرائية والصعوبات في الحصول على الغذاء، مما يدفع الآن 6 ملايين شخص آخرين إلى الفقر المدقع في منطقة الساحل الأوسط.

وفي غرب أفريقيا، كان قطاع الأغذية يمثل 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. ويقدر نادي الساحل وغرب أفريقيا أن أكثر من 82 مليون وظيفة يمكن أن تتأثر بشكل مباشر من القيود المفروضة على التنقل بسبب وباء كوفيد-19. والواقع أن هذه التدابير الصحية الوقائية أثرت على سبل عيش العمال غير النظاميين.

ويعمل ثلثا نساء غرب أفريقيا في قطاع الأغذية، إذ يمثلن 51 في المائة من القوة العاملة. وكثيرا ما يقمن بأشد الوظائف هشاشة ولا يتمتعن إلا بقدر ضئيل من الحماية الاجتماعية أو لا يتمتعن بها بتاتا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة تضطلع بدور طلائعي في مكافحة الوباء داخل نظم المستشفيات. وعلى مستوى المجتمع المحلي، كثيرا ما تقدم خدمات الرعاية الصحية غير المدفوعة الأجر وتعتني بالمرضى داخل الأسر. ولذلك فهي معرضة بشكل خاص لاحتمال الإصابة.

وكل هذه العوامل مترابطة. وهي عوامل حفازة لأزمة دائمة التغير ومتعددة المستويات. ولحسن الطالع، توجد حلول للتخفيف من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والفقر المالي في الدول. وبالمثل، يمكن أن يكون لنا تأثير على أوجه عدم اليقين البيئية والحالة التي تسبب فيها الوباء العالمي.

وهذه بعض التدابير التي يمكن أن نتخذها: توفير استجابات هيكلية للقضاء على الضعف المزمن في مجال الأغذية؛ واعتبار القطاع غير الرسمي لاقتصاد الأغذية الزراعية محركاً للتنمية على وجه الأولوية؛ وتعزيز ديناميات التعاون الإقليمي واستخدام استراتيجيات الحدود كأسس للسياسات؛ وتعزيز الصلات التي تربط بين المجال الإنساني والتنمية والسلام في إطار نهج ثلاثي متكامل؛ ودعم مبادرات التكيف مع آثار تغير المناخ وتطوير نظم الإنذار؛ ومراعاة الحقائق على أرض الواقع، أي وضع جميع التدابير الرامية إلى الحفاظ على العمالة وسبل العيش في سياقها؛ وزيادة الدعم للمرأة اقترانا بإدراج استجابات تراعي الاعتبارات الجنسانية في جميع سياسات الإنعاش للتصدي لأزمة كوفيد-19.

ولتحقيق ذلك، يجب علينا أولا وقبل كل شيء أن نعمل معا لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة. إن سرعة الأزمات التي لا هوادة فيها وحجمها، من ناحية، وسرعة وكثافة الجوانب الجديدة التي تضاعفها، من ناحية أخرى، تجعل من واجبنا أن نطور فهما أكثر دقة للديناميات الجارية. ويجب علينا أن نضمن تحويل الحصول على البيانات وتحليلها إلى أساس صياغة السياسات العامة والاستراتيجيات الدولية المناسبة.

وأود أن أشـــدد على هذه النقطة الأخيرة. توفر لنا البيانات وتحليلها وتوافق الآراء الذي بشـــأنها الأدوات الأساسية لصياغة سياسات وأساليب تدخّل شاملة ومتماسكة ومستدامة. وتمكننا من تحسين التعاون بشأن التكيف الفعال مع الحقائق على أرض الواقع.

ولذلك، من الضروري أن تكون هذه البيانات في صميم عملنا إذا كنا جادين في عكس مسار دوامة التردي وتلبية الاحتياجات الهائلة للســـكان الذين نخدمهم جميعا وتحقيق الســـلام في منطقة الســـاحل وغرب أفريقيا.

المرفق 3

بيان نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، السير هيلاري بيكلز

من الواضح أن هذا اليوم هو لحظةٌ حاسمةٌ في تاريخ البشرية، لأسباب عديدة متفردة. إن المستقبل الذي ننشده جميعا هو حيث نرى البشرية تعيش في أفضل حالاتها. ونحن على استعداد للسعي تحقيقاً لهذا الأمر. ويأتي العالم الحديث الذي نحياه مفعماً بالعديد من الأفكار التقدمية، ولكنه في نفس الوقت مُبْتَلى بالعديد من الأعمال الوحشية على نطاق عالمي. وما زالت تركات تلك الوحشية تتخبط، مما يزعزع على الصعيد العالمي أكثر الإجراءات التصحيحية حصافةً التي طرحناها أمام مجلس الأمن.

وأتكلم بصوت كاريبي مشحوذ ولكنه خالٍ من تاريخ 500 سنة من جرائم الحداثة ضد الإنسانية. ونعلم جميعا أن منطقة البحر الكاريبي كانت المسرح العالمي الرئيسي للحرب الإمبريالية الغربية والنزعة العسكرية التنافسية. ولكن هذه المنطقة الكاريبية ذاتها تحولت إلى واحة سلامٍ واستقرارٍ وتحقيق للديمقراطية متصدرة بوصفها ذات أفضل الممارسات عالمياً.

لقد نهضت منطقة البحر الكاريبي بكرامة وبراعة على أنقاض استعمار منهار ومرفوض. والواقع أن رئيس بلدنا، دولة رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين المتعددة الجزر، يقف بفخر أمامنا وأمام العالم متباهياً بأننا الرمز المثالي للسياسة والحكم الديمقراطيين في منطقة البحر الكاريبي.

وهو بذلك، الزعيم الديمقراطي المنتخب في دولة حرة لأطول فترة حكم في العالم. ومنطقة البحر الكاريبي مصممة على أن تكون أكثر مناطق البشرية حريةً في عالم ما بعد الحداثة بتحويل تاريخها من النزاعات رأساً على عقب. وهي تحتفي بالصناعة العالمية للسياحة وتشجعها، إذ إن السياحة هي فعلياً صناعة أساسها الدعوة لزيارة بلد ما تروج البشرية في أبهى حلل سخائها.

وتولد من رحم فضاء الاحترام والتسامح هذا أعظم حركة في القرن الحادي والعشرين. وأشير إلى حركة العدالة الجَبرية ضد تركات الرق والاستيطان العنيف والعنصرية المؤسسية. ويدعو العالم إلى إكمال هذه الرحلة الطويلة والخلافية نحو العدالة.

ونعلم أن الأمر استغرق القرن التاسع عشر كله للقضاء على مؤسسة العبودية في العالم. ونعلم أيضا أن الأمر استغرق القرن العشرين كله لتُقَرّ في أعقابه الحقوق المدنية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحو معظم التركات المؤسسية للاستعمار.

وأخيرا، نفهم أن القرن الحادي والعشرين سيكون عصرَ العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحقق التَكْفِير والمصالحة والتعويضات. هذا هو المنطق الحتمي لتاريخ الحداثة.

وسيشهد القرن الحادي والعشرون التحضيرات للتعويضات. وإذ يصرّ العالم على تحقيق المزيد من السلام والاستقرار، فإنه يدعو أيضا إلى التعويض عن الجروح التي أصابت شعوب أفريقيا وذرياتهم. إننا نقف اليوم في ساحة المعركة التي تتسم بالعنف الوحشي الذي أطلق له العنان في العالم في شكل استعباد تقليدي للسود واستعمار لأفريقيا.

وقد سممت تركة تلك التجارب مجتمعاتنا في جميع أنحاء العالم بسم العنصرية. ولذلك، فإننا نُوَاجَه بإرادة العالم لاقتلاع هذه التركات المزعزعة للاستقرار ونبذها.

وقد سعى العالم الغربي في أماكن كثيرة إلى تجاهل أنقاض هذه التركات والإلقاء بها في مزبلة التاريخ. ولم ينجح هذا المشروع. ولا يوجد في العالم وسيلة كبيرة بما يكفي لإخفاء هذا الماضي ومظاهره

الحالية. إن الظلم في أي مكان هو بذرةٌ لعدم الاستقرار والعنف في كل مكان. وتدعو منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وشتاتهما إلى المصالحة والسلام في سياق العدالة الجَبرية.

وقد دعت حكومات منطقة البحر الكاريبي مؤخرا إلى عقد مؤتمر قمة مع حكومات أوروبا لمناقشة وحل هذه المسائل الضارة التي لا تزال تعوق تنميتنا السلمية، كإشادة بالأسلوب والعقلية الديمقراطيين.

والتعويضات تتعلق بالتنمية. إنها تعني الدعوة إلى السلام والعدالة لتمكين إنسانيتنا تحقيق النهاية الأفضل لها. وأدعو الأمم المتحدة إلى تنشيط اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار التي أنشئت في الستينات من القرن الماضي ولا يزال يتعين عليها إنجاز عملها. ولن تكتمل هذه الولاية إلا بعد تسوية مسألة التعويضات، مما يسمح لمن يعانون من الضرر اليوم المضي قدما بالعدالة والمساواة. وهذا جزء ضروري من عقد العمل الذي اعتمدته الأمم المتحدة لتخفيف المعاناة المستمرة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين كانوا ضحايا مستهدفين للاستعمار العنيف.

إن حركة التعويضات التي نشأت في القرن الحادي والعشرين يزيد من اندفاعها الأزماتُ الاجتماعية والاقتصادية السابقة التي سببها تغير المناخ، وأوبئة الأمراض المزمنة، والقوى الأخرى في الفضاء الاقتصادي العالمي، وهي تعصف بالدول والمجتمعات الضعيفة التي تسعى إلى التخلص من قيود الاستعمار. إننا نتكلم عن العدالة الجَبرية من أجل السلام. وهي نموذج إنمائي للأمم الكاريبية وغيرها من المجتمعات التي تعاني من تركاتها المنهكة.

وحتى الآن، وُصِفَ القرن الحادي والعشرون بأنه عصر اعتذار – ولكنه اعتذار دون التزام بالتعويضات. ولا يوجد نزاهة أو صدق في الاعتذار دون خطة للتعويض. إن العالم الكاريبي يقدم نفسه على أنه مكون أساسي من مكونات هذه القضية الجديرة جدا بالاهتمام – التعويضات بوصفها عدالة. وتتناول الحركة العالمية Black Lives Matter ”أرواح السود غالية“ تاريخ العنصرية المؤسسية واستمرارها، وقد أثبتت كذلك أن الحركة الجَبرية سليمة سياسياً وفلسفياً. وهي صحيحة من الناحية القانونية؛ وهي التزام بالإنصاف العالمي.

وحركة التعويضات حركة ستُعافي مرحلة ما بعد الحداثة ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين الطويل. إنها ستضمن عصرنا كعصر يتسم بالسلام والاستقرار لمجرد أنها دعوة حتمية إلى تحقيق العدالة لمَن لا يزالون يعانون من الأذى.

أنا نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، التي تقترب الآن من عامها الخامس والسبعين في خدمة المنطقة والعالم. وهي تطرح نفسها كوسيط ومفاوض في هذا الحوار من أجل العدالة الجَبرية. والواقع أن رئيسنا الحالي، صاحب المقام الرفيع رالف غونسالفيس، قد وضع الإطار الفلسفي لهذا الحوار والتفاوض في خطاباته العديدة أمام العالم.

وسيسرع العالم قدماً ليلقى الإنسان مصيره، ونحن نرحب بذلك. ولكن الطريق يجب أن تمهده حركة العدالة الجَبرية التي بدونها ستكون رحلة أليمة ومرهقة. هذا ليس ما نرغب به. ولذلك، ندعو مجلس الأمن إلى إقرار التعويضات لحركة الرق ومساعدة العالم على المضي قدما وتجاوز حقبة هذه الجرائم في التاريخ.

وكذلك ندعو المجلس إلى مساعدة البشرية في هذا، في أفضل أوقاتها. إذ إننا نشهد تقاربا في الدعوة إلى العدالة الجَبرية مع المطالبة بإنهاء أوجه التفاوت.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم لباكستان ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منير أكرم

إنه لشرف عظيم أن يُطلب مني أن أحيط مجلس الأمن علما بالموضوع ذي التوقيت الحسن، وهو الدوافع المعاصرة للنزاعات.

أود أولا أن أهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن والدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة.

إن مفهوم الأمن الجماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يستمد منه مجلس الأمن السلطة التي منحته إياها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يقترن بأهداف موازية، مبينة في المادة 55، وهي تهيئة ظروف السلم والاستقرار، "الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها". وتشمل هذه الأهداف؛ تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي؛ وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وأن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان.

ورغم أنه قلما أشير إليها ولم يستفد منها أبدا، فإنه عملا بالمادة 65 من ميثاق الأمم المتحدة، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي "أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك". وقد تصور واضعو الميثاق بوضوح أن الأمم المتحدة سوف تعمل على حد سواء بشكل جماعي لصون وإنفاذ السلام، فضلا عن تهيئة "ظروف السلم والاستقرار".

وقد أكد رئيس الولايات المتحدة روزفلت، في كلمته أمام مؤتمر بريتون وودز، على جوهر الأمن الاقتصادي الجماعي. وقال ما يلي:

> إن "العلل الاقتصادية شديدة العدوى. وبالتالي، فإن السلامة الاقتصادية لكل بلد مسألة تهم جميع جيرانه، القريب منهم والبعيد. ولن يتسنى النهوض بمستويات معيشة فرادى الدول إلى مستويات تتيح التحقيق الكامل لآمالنا في المستقبل إلا من خلال اقتصاد عالمي دينامي ويتوسع على نحو سليم".

وفي السنوات الـ 75 التي انقضت منذ اعتماد الميثاق، أخفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الارتقاء إلى مستوى مُثُل الأمن الجماعي والتعاوني التي أعلنها الذين أنشأوا الأمم المتحدة. ويمكن تقديم عدة أسباب لتفسير هذا الفشل.

أولا، تدخلت الحرب الباردة في رؤية الأمن العالمي والتعاوني. وانقسم العالم فعليا إلى معسكرات متنافسة. ولم تُصلح خطة مارشال سوى أوروبا المتحالفة مع الولايات المتحدة واليابان فيما بعد.

ثانيا، إن عملية إنهاء الاستعمار بسرعة لم تقض تماما على إرث وعقلية الاستعمار. وقد تركت عملية إنهاء الاستعمار وراءها مجتمعات غير متكافئة في مرحلة ما بعد الاستعمار، وتبعيتها الاقتصادية والتجارية، والسياسية والعسكرية في كثير من الأحيان، على القوى الاستعمارية السابقة. وقد عكست الهياكل والمؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية لما بعد عام 1945 هذا التفاوت المتأصل.

ثالثا، وربما الأهم، فقد استحوذت على سلطة الدولة، وخاصة في أقوى البلدان، المصالح التجارية، التي تعطي الأولوية للأرباح على الصالح العام ورؤية الميثاق للأمن الاقتصادي الجماعي.

والنتيجة التراكمية هي عالم يختلف تماما عن ذلك الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة. وقد لاحظ أميننا العام في الكلمة التي ألقاها في وقت سابق من هذا العام في ذكرى نيلسون مانديلا، أن "عدم المساواة هو السمة المميزة لعصرنا" – وهذا عندما يملك أغنى 26 شخصا نصف ثروة العالم.

إن منشأ العديد من النزاعات والمنازعات، إن لم يكن معظمها، المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، يمكن أن يعزى إلى هذا النظام العالمي غير المتكافئ. والأسباب الجذرية لهذه النزاعات تتراوح بين الصراعات الداخلية على الموارد الشحيحة؛ والمنافسات الخارجية على الموارد الطبيعية الثمينة والتدخلات المصممة لقمع نضال الشعوب لاستعادة مصائرها السياسية والاقتصادية. إنه عالم تسود فيه السلطة على المبادئ؛ حيث يتم قمع أصوات الضعفاء وبث الشقاق بينهم؛ حيث يتمتع القوي بالإفلات من العقاب حتى على الانتهاكات الجسيمة للمبادئ الأساسية للميثاق وقرارات مجلس الأمن وحقوق الإنسان، وحيث يزداد غياب التعاون الدولي الذي يوعز به الميثاق.

ووسط عدم المساواة هذا، يتعرض العالم لأسوأ جائحة منذ عام 1916 وأسوأ ركود منذ الكساد الكبير في الثلاثينات. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة، رهنا بمتى سيمكن السيطرة على الفيروس. وكالعادة، فإن أفقر البلدان وأفقر الشعوب سوف تعاني أكثر من غيرها. وسيُدفع أكثر من 100 مليون شخص إلى براثن الفقر مرة أخرى. وفي حين أن الأغنياء قد ضخوا أكثر من 13 تريليون دولار لتحفيز اقتصاداتهم، فإن الفقراء يبحثون عن سبل لتعبئة ما بين 2 تريليون دولار إلى 3 تريليون دولار يحتاجونها للحفاظ على اقتصاداتهم على قدميها. وما لم تتم مساعدتها على العثور على هذه الأموال، فإن العديد من الاقتصادات النامية – التي فقّدت إيراداتها ومثقلة بديون لا يمكن سدادها – من المرجح أن تواجه انهيارا اقتصاديا. وهذا من شأنه أن ينشر الفوضى ويزيد من تأجيج النزاعات الإقليمية والتوترات العالمية.

في شهر نيسان/أبريل، دعا رئيس وزراء باكستان عمران خان إلى تخفيف عبء الديون العالمية عن كاهل البلدان النامية. وفي أيار/مايو، أطلق الأمين العام، بالاشتراك مع رئيسي وزراء كندا وجامايكا، عملية التمويل من أجل التنمية في الوقت المناسب. وقد حددت العملية 260 خيارا للعمل. ولكن حتى الآن، كانت استجابة من هم في وضع يسمح لهم بفعل شيء بشأن هذه الخيارات متواضعة للغاية ومخيبة للآمال.

يجب على المجتمع الدولي أن يحشد الإرادة السياسية لتنفيذ بعض أهم هذه الخيارات: تعليق الديون بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من الإجهاد حتى انتهاء الجائحة؛ وإلغاء ديون أقل البلدان نموا؛ وإعادة هيكلة الديون بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، بما في ذلك من خلال عمليات كفؤة لإعادة شراء الديون ومقايضتها؛ وتقديم مصارف التنمية المتعددة الأطراف لتدفقات صافية كبيرة؛ وتوسيع نطاق التمويل بشروط ميسرة بشكل كبير من خلال المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من مصادر التمويل؛ والوفاء بالتزام البلدان الغنية بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0,7 في المائة؛ ومشاركة القطاع الخاص في تعليق وتخفيف الديون، بما في ذلك من خلال آليات لخفض أسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى البلدان النامية؛ والأهم من ذلك، مسألة حقوق السحب الخاصة الجديدة وإعادة توظيف حصص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

وقد أعلن أميننا العام أن هذه الأزمة تتيح فرصـــة "لإعادة البناء بشـــكل أفضـــل" وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وأهداف اتفاق باريس بشـأن تغير المناخ. والتقط آخرون شـعار الأمين العام. غير أننا لن نتمكن من تحقيق هذه الأهداف الطموحة والحيوية ما لم نعالج ونصحح أوجه عدم المساواة الهيكلية التي أدت بنا إلى الأزمات المالية والاقتصادية الحالية والسابقة.

ويتعين أن تشمل الإصـلاحات الهيكلية إصـلاح الهيكل المالي لتعزيز فرص حصـول البلدان النامية على التمويل الكافي المرتبط بأهداف التنمية المستدامة؛ وآلية شـاملة ومنصـفة وشـفافة لإدارة الديون؛ وأنظمة مصرفية تفضيلية للبلدان النامية؛ ونظام ضريبي دولي عادل؛ ووضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية؛ ونظام تجاري جديد وديمقراطي يلغي التدابير التقييدية التي تفرضـها الاقتصـادات الكبرى ويعيد نظام التحكيم في منظمة التجارة العالمية ويضع أهداف التنمية المستدامة في صميم الأهداف التجارية؛ وحشد ما لا يقل عن تريليوني دولار من الاسـتثمارات سـنويا في البنية التحتية المسـتدامة في البلدان النامية وإتاحة فرص تفضيلية لحصول البلدان النامية على أحدث التكنولوجيات، ولا سيما لسد الفجوة الرقمية.

وما لم نتمكن من تعبئة الإرادة السـياسـية لتنفيذ أهداف التنمية العادلة والشـاملة للجميع، فمن غير المرجح أن نتمكن من الاتفاق على اتخاذ الإجراءات الجماعية الطموحة المطلوبة لتجنب التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ. ولن تكون البلدان النامية المعوزة التي تكافح من أجل البقاء الاقتصـادي في وضـع يسمح لها بإبرام اتفاق أخضر جديد.

وسـيحاول المجلس الاقتصـادي والاجتماعي النهوض بهذه الإجراءات الأسـاسـية في منتدى تمويل التنمية الذي سيعقده في نيسان/أبريل المقبل وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه المقبل.

ومن الضـــروري اليوم، بعد 75 عاما من اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، ألا نخفق مرة أخرى في تجسـيد رؤيته للأمن الاقتصـادي الجماعي. لم يحدث من قبل في تاريخ البشـرية أن توقف رفاه وبقاء البشـر بهذا القدر على أفعال وقرارات بعضنا البعض.

ومن المحزن أن نشـهد زيادة في ظواهر التعصـب وخطاب الكراهية وكره الأجانب وكراهية الإسـلام حتى في هذه الأوقات التي تواجه فيها البشـرية تحديات وجودية. ويمكن أن تؤدي حلقة الكراهية والعنف إلى زعزعة استقرار المجتمعات والدول وتقسيمها. ويمكنها أن تقوض التعاون الدولي الضروري للتصدي الجماعي لهذه التحديات المتعددة. ويجب أن نراعي الدعوة إلى الاحترام المتبادل التي أصـــدرها ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، السيد موراتينوس، في 29 تشرين الأول/أكتوبر. وكما ذكر، ينبغي ممارسة حرية التعبير بطريقة تحترم تماماً المعتقدات الدينية لجميع الأديان وعقائدها.

وأخيراً، يجب علينا أيضاً أن نعمل على عكس اتجاه التنافس المتزايد بين أقوى الدول وسباق التسلح الجديد والمميت الذي يجري حالياً. وما لم نفعل ذلك، فإن التوترات الإقليمية سـتتزايد وتصـبح النزاعات أكثر استعصاء على الحل. ولا يمكن لأحد أن يستبعد خطر نشوب نزاع عسكري عالمي – وهو بالتحديد ما أنشئت الأمم المتحدة لمنعه. وبدلاً من الانضـــمام إلى كتل وتحالفات ســـياســـية جديدة، يجب على أعضـــاء الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب التصادم بين القوى العظمى وتطوير طرق مقبولة من الطرفين من أجل إنعاش التعاون في مجالات الأمن والتنمية والمناخ وغيرها من التحديات المشتركة التي تواجه البشرية.

إن الأمم المتحدة، في هذه الأوقات المضـــطربة، هي الأداة الوحيدة المقبولة عالمياً لتمكين الدول الأعضـاء من التصـدي للدوافع المعاصـرة للنزاعات. ويجب أن نعتمد على رؤية وشـجاعة أميننا العام لرسـم مســـار واضـــح وجريء لمواجهة التحديات المتعددة التي نواجهها في آن واحد. ولدى منظومة الأمم المتحدة القدرة، إذا ما تمت تعبئتها، على دعم هذا المســـعى الملحمي من أجل تحقيق الســـلام والأمن العالميين، وتحقيق التنمية المنصفة والشاملة للجميع، والانتقال السلس والمبكر إلى نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي عالمي مستدام.

المرفق 5

بيان رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، رالف إ. غونسالفيس

يشرفني أن أُدلي بهذا البيان باسم حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين. في البداية، أشكر الممثلين على مشاركتهم البناءة طوال هذه المناقشة حتى الآن وأتطلع إلى استمرار دعمهم طوال فترة رئاستنا.

لقد كشف مرض فيروس كورونا عن نقاط الضعف في جميع أنحاء العالم. وقد زاد تعميق وتوسيع أوجه عدم المساواة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، والتي لا يزال النظام المتعدد الأطراف إلى حد كبير لم يعالجها، حيث أن ظروفنا العالمية للحياة والمعيشة والإنتاج قد تغيرت بشكل عميق، وأعيد ترتيبها بسبب هذه الجائحة. وفي الوقت نفسه، نشهد أيضاً استمرار تصاعد خطاب الكراهية والتضليل، وتآكل الثقة في المؤسسات العامة والمعايير الديمقراطية، وتصاعد التوترات العرقية والطائفية، وتعطل إيصال المساعدات الإنسانية، وزيادة العنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من الشواغل المتعلقة بالأمن البشري.

وبصرف النظر عن الآثار المترتبة عن مرض فيروس كورونا، تشعر الدول بالأسى أيضاً من جراء الأخطار المتزايدة باستمرار لتغير المناخ وما يقابلها من ارتفاع في الأمراض الحيوانية المنشأ مثل حمى الضنك، وتزايد النزوح الجماعي للسكان، واستمرار انتشار الإرهاب عبر الحدود، وتصاعد الافتقار الحاد إلى الأمن الغذائي، والتحديات المعاصرة الأخرى التي تتداخل وتترابط فيما بينها وتُنشر في وقت واحد عبر النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للدول.

لا يمكن حل هذه الاختلالات المتزامنة والمنهجية بشكل فعال بمعزل عن بعضها بعضاً، كما لا يمكن معالجتها بالقدر الكافي بالوسائل العسكرية وحسب. ويرحب وفدنا بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة جميع العمليات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن من خلال الإصلاحات التطلعية، مثل مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي تأتي بالحلول السياسية في مقدمة جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ونؤكد أن هذه الجهود ينبغي أن تستند دائماً إلى احتياجات ومصالح وأولويات البلدان المتضررة وسكانها، بدلاً من أن تستند إلى الإكراهات المالية التي تحدها حسابات السوق المحدودة.

ولن تكفي النهج الدنيا التي تعامل حفظ السلام وبناء السلام على أنهما نشاطان تزايدان يتعين إنجازهما بطريقة خطية. فبدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى نهج كلي ومتسق يعبئ النظام المتعدد الأطراف بأكمله لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين على ضرورة مواصلة حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام في آن واحد كجزء من السلام والأمن والتنمية وسلسلة متصلة من العمل الإنساني. ولذلك يجب توفير الموارد الكافية لتحسين حياة الناس وسبل عيشهم، مع تعزيز الملكية الوطنية في العمليات السياسية وعمليات السلام. ولا يمكن المبالغة في أهمية الإدماج الاجتماعي والمسؤولية الوطنية. هذه هي العناصر الحيوية التي تبنى عليها الهويات الجماعية والعلاقات المستقرة اللازمة لتحقيق السلام الدائم.

إن الهدف الأخلاقي للأمم المتحدة هو ضمان الحرية لجميع الأمم والشعوب. وفي خضم التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية الواسعة التي يشهدها الناس على الصعيد العالمي والتي تزداد اتساعاً، يجب أن نتحرك بسرعة في اتجاه جديد. ويجب أن نتخذ خطوات جريئة للتخفيف من المعاناة الإنسانية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. فلا يمكننا عبور هوة بخطوات وئيدة؛ وإلا سنقع في الفجوة المتباعدة تحتنا.

تؤمن سانت فنسنت وجزر غرينادين إيماناً راسخاً بالنهج الذي يقوم على كامل المنظومة، ونشجع تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يتضح من عمل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي. ويجب أن نعمل بشكل أوثق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لضمان الاهتمام المستمر بهايتي.

ونرحب بالدور الحاسم الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في جمع مجموعة من الشركاء من المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لمساعدة الدول الأعضاء على النهوض بأولوياتها في مجال بناء السلام.

إن الجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام لاستضافة حوارات تفاعلية منتظمة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، على الرغم من التحديات اللوجستية التي يضعها مرض فيروس كورونا، دليل على قيمة لجنة بناء السلام. ونحن نثني على الدعم المالي الحاسم الذي يقدمه صندوق الأمين العام لبناء السلام، ولكننا نأسف لأن هذه الأداة الأساسية لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل. ولذلك نحث البلدان المانحة والقطاع الخاص الدولي على تقديم دعم مالي أكبر لهذه الآلية. كما نشجع البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتقديم المساعدة المتزايدة إلى المناطق المتضررة من النزاع من خلال القروض الميسرة والمشاريع السريعة الأثر؛ ووضع وتحقيق أهداف طموحة للحد من الانبعاثات وتقديم المزيد من الدعم للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره من أجل التخفيف من المخاطر الأمنية التي تحرك المناخ في السياقات الهشة. وأخيراً، نحث جميع الدول على سحب تدابيرها القسرية الأحادية الجانب والقيود الضارة على الدول الأضعف. فهذه أعمال غير قانونية ولا إنسانية وتقوض التعاون العالمي والمسؤولية الوطنية – وهي أبسط المبادئ الأساسية لاستمرار السلام.

لن تحل التحديات الملحة في عصرنا بين عشية وضحاها. ونحن بحاجة إلى أيد أمينة وعقول خلاقة وعلينا أن نوطن قلوبنا على الحكمة. ولكن من خلال تعددية الأطراف المتجددة التي تضع الناس في مركزها – تعددية الأطراف التي تراعي احتياجات وآراء جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وتحترم مبادئ القانون الدولي الخالدة – يمكن تحقيق مستقبل أفضل. وإذ نشرع في هذا العقد الهام من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن نعمل على كفالة السلام والأمن والرخاء للبشرية جمعاء. فلنعمل معاً، في وحدة وتضامن، لرفع مستوى البشرية.

المرفق 6

بيان وزير خارجية تونس، عثمان الجرندي

[الأصل: بالعربية]

أودّ في البداية أن أتقدّم بخالص عبارات التهنئة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة المجلس، متمنياً لها كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة. ويسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر والتقدير لسعادة السيد رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، على عقد هذه الجلسة حول هذا الموضوع الهام.

كما أرحّب بمشاركة السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وأجدّد لها تقدير تونس لمجهودات منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الراهنة وأشكر بقية مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم القيمة. كما لا يفوتني أن أعرب عن فائق التقدير للاتحاد الروسي على رئاسته الموفّقة للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

لقد مثّل منع نشوب الحروب وتسوية النزاعات وحفظ الأمن والسلم وجعل العالم مكانا أفضل للعيش، أهم دوافع إنشاء منظمة الأمم المتّحدة التي نحتفل بالذكرى 75 لإنشائها. وقد اضطلعت المنظمة ولا زالت، من خلال مختلف أجهزتها وفي مقدّمتها مجلس الأمن، بدور محوري في هذا المجال على امتداد العقود السبعة الماضية.

ولئن مكّنت جهود الأمم المتحدة من تجنيب البشرية اندلاع حرب عالمية جديدة، وتوفّقت في تحقيق السلم وإعادة الاستقرار في العديد من المناطق، إلا أنّ عالمنا اليوم ما زال يواجه العديد من التحديات والتهديدات التي تستهدف الأمن والسلم والاستقرار، وهي تتراوح بين تهديدات تقليدية مباشرة وأخرى مستجدّة وغير مباشرة ما فتئ نطاقها وتأثيراتها تتفاقم في مختلف المناطق وعلى مستويات عديدة.

فقد شهد العالم العديد من الأحداث والتطورات التي أدّت إلى بروز تحدّيات جديدة مرتبطة أساسا بتعدّد وتداخل مهدّدات الأمن والسلم ومحرّكات النزاعات. ويأتي في مقدّمة هذه العوامل المستجدّة بروز الجماعات الإرهابية المنظّمة كأحد أطراف النزاعات وارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ وتأثيرات التغيرات المناخية المباشرة على موارد العيش وتهديدها للأمن الغذائي لملايين الأفراد وتغذيتها لأسباب العنف والنزاع؛ وتفاقم الجرائم السيبرانية.

ويعدّ انتشار الأوبئة على نطاق عالمي عاملا مهدّدا للإنسانية جمعاء، بالتزامن مع تواصل مختلف أسباب الهشاشة الأخرى وخاصة ضعف الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان وتفاقم اللامساواة والفجوات داخل الدول وبينها وتواصل الفقر والإقصاء في عدة أماكن من العالم.

وتتميّز أغلب هذه العوامل باتّساع نطاقها وتعدّد أبعاد تداعياتها وتغذيتها لبعضها البعض. وهي تمثّل أسبابا مباشرة لتقويض الأمن والسلم واندلاع النزاعات، كما أنّها تُعدّ من أهمّ عوامل تعميق الأزمات وتأجيج الصراعات وإطالة أمدها، علاوة على تأثيراتها المباشرة على أوضاع ما بعد النزاعات ومسارات إعادة الاستقرار وبناء السلام.

وفي هذا الإطار، تمثّل جائحة كوفيد-19 بما انجرّ عنها من تأثيرات مدمّرة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، خير دليل على ما يمكن لهذه المهدّدات والتحديات

الجديدة أن تتسبّب فيه من خطر على مقوّمات الأمن والسلم والاستقرار على أكثر من صعيد، وهو ما يستوجب إعادة النظر في المقاربات والوسائل المعتمدة في التعاطي مع مسألة الأمن والسلم.

ومن هذا المنطلق، دعت تونس، مع بداية انتشار الوباء وتحوله إلى جائحة، إلى اعتماد مقاربة جديدة تقوم على تضامن دولي واسع وفعّال وآليات عمل مستحدثة بقيادة الأمم المتّحدة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأوضاع جميع الدول والشعوب من دون استثناء.

ودعّمت تونس نداء الأمين العام للأمم المتّحدة من أجل إقرار هُدنة إنسانيّة عالميّة عاجلة، لإتاحة المجال لتركيز الجهود الدّولية حول مواجهة الجائحة. وبادر بلدنا بتقديم قرار إلى مجلس الأمن يُكرّس الاستجابة العالمية المتكاملة والمُنسَّقة لجائحة كوفيد-19، وهو القرار 2532 (2020) الذّي تَمّ اعتمادُه يوم غرّة تموز/يوليه 2020 بإجماع كافّة أعضاء المجلس بمبادرة تُونسية – فرنسية. ويُعدُّ هذا القرار علامة فارقة في التّعاطي الدَّولي مع جائحة كوفيد-19، حيث نجح في تجميع الدّول الأعضاء بمجلس الأمن وتوحيد رُؤيتها حول المسؤوليّة المُشتركة للدّفع نحو الوقف الفوري للنّزاعات في العالم.

ويدفع بلدنا باتّجاه تعزيز التعاون الدولي والمزيد من تفعيل دور مختلف أجهزة الأمم المتحدة وتكاملها في التصدّي لهذه الجائحة وغيرها من التحدّيات، وتعزيز مناعة بلدان وشعوب العالم والحدّ من تأثيراتها، بالإضافة إلى توطيد أركان السّلم والأمن وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للجميع، طبقا لمقاصد ميثاق الأمم المتّحدة.

فمفهوم السلم والأمن ومقوّماته لم يعد يقتصر على حالة اللاحرب، بل اتّسع نطاقه ليشمل علاوة على فضّ النزاعات، منعُ نشوبها ومعالجة أسبابها العميقة وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية والرّفاه الاقتصادي والأمن الغذائي والسّلم الاجتماعي والحوكمة الرشيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وفاعلية المؤسّسات. كما يستوجب أيضا التصدّي لتيارات التطرّف العنيف والإرهاب والحدّ من تأثيرات التغيرات المناخية والبيئية والتحكّم في انتشار الجوائح الصحية والطبيعية واحتواء تأثيراته.

ومن هذا المنطلق، فإنّنا ندعو اليوم إلى بلورة وترسيخ مفهوم جديد للأمن الجماعي يستوعب مختلف الأبعاد المرتبطة بهذه التهديدات الجديدة ويساعد على وضع الاستراتيجيات المناسبة للتصدي لها وتطويق تأثيراتها وتداعياتها، وعلى مواءمة جهود الأمم المتحدة مع متطلّبات توطيد مقوّمات الأمن والاستقرار بما يضفي مزيدا من النجاعة على منظومة تحقيق وبناء السّلام.

في الختام، تجدّد تونس تمسّكها بالعمل متعدّد الأطراف، وبتعزيز مفهوم الأمن الجماعي والإيمان بالمصير المشترك للإنسانية. كما تدعو إلى تكثيف الجهود الدولية وإسناد دور الأمم المتحدة في مواجهة كلّ التحديات القائمة والمستجدّة التي تهدّد الأمن والسلم في مفهومه الواسع، بما يضفي مزيدا من النجاعة والفاعلية على عمليات بناء السلام وترسيخ أسس الاستقرار، وبما يضع حدّا للنزاعات والمآسي الإنسانية.

واعتقادنا راسخ بأنّ استقرار العالم اليوم يتطلّب أكثر من أي وقت مضى، دعم دور الأمم المتّحدة؛ ومساعدة أمينها العام على المزيد من الارتقاء بأداء المنظومة إلى مستوى التحديات الماثلة؛ وتعزيز قدرتها على مواكبة المتغيرات العالمية واستيعاب كلّ مقوّمات المفهوم الشامل للأمن والسلم؛ وهي مسؤولية مشتركة ومؤكدة لكلّ الدول الأعضاء خاصّة في ظلّ الظروف والأوضاع الراهنة التي يشهدها عالمنا اليوم.

المرفق 7

بيان وزيرة التعاون الإنمائي والسياسة الحضرية في بلجيكا، ميريام كيتير

القول بأن عام 2020 كان عاما حافلا بالتحديات بالنسبة للكثيرين منا سيكون تقليلا مما شاهدناه. لا يزال تفشي عدوى مرض فيروس كورونا (COVID-19) مستمرا في جميع أنحاء العالم. وتذكرنا الأحداث المأساوية الأخيرة بأن شرور الإرهاب والعنف الطائفي لا تزال تتجذر.

ودمرت حرائق الغابات مساحات واسعة من الأراضي في أستراليا والبرازيل وكاليفورنيا. إن السهول الساحلية والدول الجزرية في كل مكان معرضة بشكل يتزايد باستمرار لخطر الفيضانات. وتسبب ندرة المياه وأنماط الأمطار غير المنتظمة توترات بين الرعاة والمزارعين وتؤثر تأثيراً خطيراً على سبل العيش. كان موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي شديدًا جدًا هذا العام لدرجة أنه لم يعد لدينا أسماء نطلقها على فرادى العواصف.

إن الأحداث المناخية الواسعة النطاق تتسبب في التشريد والتدهور الاقتصادي وانعدام الأمن الغذائي والسخط الاجتماعي. وتعرف هذه الظروف بأنها الأسباب الجذرية للهشاشة وتوفر أرضا خصبة لعدم الاستقرار والاضطرابات. وتجعل الشباب عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وكثير من النزاعات لها أسباب سياسية جذرية أكثر ترسخا. تعتمل لفترة طويلة قبل أن تندلع. إن ما يجمع بين التهديدات الجديدة، مثل تغير المناخ، والتهديدات التقليدية للسلام، هو أنها لا تحدث من فراغ. وكما أن الأحداث المناخية يمكن أن تكون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار، يمكن كذلك لعدم المساواة أو اندثار احترام سيادة القانون والمعايير الدولية أن تكون عاملا من عوامل عدم الاستقرار. وكثيرا ما يكون الانتقاص من حقوق الإنسان مؤشرا مبكرا للتوترات. مرة أخرى، لا ينتهي هذا دائماً إلى التجاهل الصارخ للمعايير الدولية كما نشهد، على سبيل المثال، في سورية اليوم. ولكنه يحدث في كثير من الأحيان.

فالإجراء المبكر يتعلق بمنع نشوب نزاعات جديدة، فضلا عن منع النزاعات القديمة من الظهور مجددا. ومن المهم لفت انتباه مجلس الأمن بصورة منتظمة إلى التوترات الخطيرة والمخاطر الأمنية. وكما قال الأمين العام عن حق في بداية هذا العام، ما زلنا نبذل جهودا أكثر بكثير للحفاظ على السلام من منع تعرضه للخطر. ويمكن أن تنشأ المخاطر من الأحداث المتصلة بالمناخ، والجوائح، وتزايد أوجه عدم المساواة، والأزمات الاقتصادية والغذائية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وما إلى ذلك.

وفي هذا الصدد، نشجع الأمين العام على استخدام حقه بموجب المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة في "أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة ... قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي". فالقرار 2532 (2020)، على سبيل المثال، يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس بالآثار الأمنية المترتبة على كوفيد-19. وتحشد آلية الأمن المناخي الخبرات الموجودة من مصادر داخل منظومة الأمم المتحدة، وتتيحها لمجلس الأمن. ويمكن تصور مبادرات مماثلة بشأن التهديدات الناشئة الأخرى. وقد دعت بلجيكا، خلال فترة عضويتها، إلى عقد جلسات إحاطة بشأن المسائل المواضيعية.

ولكن الحصـول على المعلومات اللازمة في الوقت المطلوب لا يكفي. وفي نهاية المطاف، تتوقف أهمية الوعي المبكر على اسـتعداد المجلس لمناقشـة المسـائل التي يوجه انتباهه إليها واسـتعداده للتصـرف بشأنها في وقت مبكر وبطريقة منسقة.

وكما قلت من قبل، فإن الأزمات الراهنة لا تحدث في فراغ، ولا ينبغي للمجلس أن يعمل في فراغ. ومن ثم، فإن بلجيكا، بصفتها عضوا منتخبا، ما فتئت تدفع المجلس نحو اعتماد نهج كلي ووقائي. والواقع أن مجلس الأمن بحاجة إلى تعزيز التنسـيق داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسـع نطاقا مع شـركائه بطريقة استباقية دعما لإيجاد حلول في وقت مبكر. وفي هذا الصـدد، أؤكد على الأهمية الرئيسـية للولايات الإقليمية للأمم المتحدة، مثل ولايات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسـط أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، فضـلا عن الدور التنسـيقي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون للأمم المتحدة.

ولتحقيق السـلام المسـتدام، علينا جميعا أن نضـمن أن تصـبح أعمالنا المتعلقة بالأبعاد الثلاثة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية جزءا من نهج منسق ومتسق. وسأولي، بصفتي وزيرا حديث التعيين للتعاون الإنمائي، اهتماما خاصا لهذه الصلة من خلال معالجة الأسباب الجذرية للأزمات والنزاعات ومعالجة مواطن الضـعف لدى الناس بصـورة متسـقة وتعزيز قدرتهم على الصـمود قبل الأزمات وأثناءها وبعدها.

ينبغي أن نعطي الأولوية دائماً للوقاية وأن نسـتثمر في التنمية، حيثما أمكن ذلك، وأن ندعم العمل الإنساني، كلما كان ذلك ضرورياً، وفقاً للمبادئ الإنسانية. وينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان في صميم جميع هذه التدخلات. وفي تشـرين الأول/أكتوبر من هذا العام، أتاحت الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـاء الأمم المتحدة لحظة للتدبر في ما أنجزناه معا منذ إنشـائها. والآن، علينا أن ننظر إلى مسـتقبلنا الجماعي. ويتعين على مجلس الأمن أن يتصـدى لكامل نطاق ولايته لضـمان أن يعم السـلام في المسـتقبل وأن لا يتخلف أحد عن الركب من أجل الأجيال المقبلة ومن أجل استمرار أهميته.

المرفق 8

بيان نائب وزير خارجية إستونيا، السيد أندريس روندو

أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم مناقشة اليوم المفتوحة، التي نقدرها تقديراً عالياً. ما فتئت إستونيا تدعو إلى اتخاذ مبادرات لمنع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام، وتسهم فيها. ويكمن منع نشوب الصراعات بصفة خاصة في صميم عضوية إستونيا في مجلس الأمن، فضلا عن أنه جزء من نهجها الأوسع نطاقا في الأمم المتحدة.

وما فتئت إستونيا تسهم في بناء السلام بعدة طرق، من بينها من خلال صندوق بناء السلام منذ عام 2013 وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام منذ عام 2017. وننوه بالدور الحاسم الذي يضطلع به صندوق بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في منع نشوب النزاعات ورصد وتقييم التطورات السياسية في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت نفسه، وإلى جانب جهود المجتمع الدولي، أود أن أشدد على أهمية تولي زمام الأمور على المستوى المحلي. ونحن بحاجة إلى الإرادة السياسية والدعم من حكومات البلدان والمجتمعات المحلية من أجل أنشطة بناء السلام والحفاظ عليه. وينبغي أن تكون عمليات بناء السلام شاملة للجميع وأن تراعي آراء بناة السلام المحليين، ولا سيما النساء والشباب، الذين غالبا ما يشكلون أكثر الفئات تضررا من النزاعات.

وثمة عامل رئيسي آخر للنجاح هو التنسيق على أرض الواقع. وعلينا أن نواصل العمل لتحسين التنسيق على الصعيد القطري بين عدد كبير أحيانا من الجهات الفاعلة، التي تشمل طيف الجهات الفاعلة في مجالات التعاون الإنساني والإنمائي والسلام والأمن. ومن شأن اتباع نهج كلي مساعدة المجتمعات في أن تصبح أكثر قوة وأن تعالج بفعالية الأسباب الجذرية للنزاعات. وعندما تُعالج المظالم الأساسية، التي كثيراً ما تكون قائمة منذ أمد طويل، وتُحترم حقوق الإنسان، تزداد قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتتحقق العدالة الانتقالية ويمكن أن يصبح السلام مستداماً.

وثمة ترابط بين التنمية والسلام. فمن ناحية، لا يترك النزاع المسلح الدائر سوى موارد محدودة جدا لمبادرات التنمية التي يمكن أن تُخرج البلد من النزاع. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي لا تملك سوى وسائل قليلة جداً لضمان الأمن قد تكون أكثر عرضة لخطر النزاعات العنيفة. وفي هذا الصدد، فإن ثمة استهانة بحجم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ. ومن المعروف أن تغير المناخ يزيد من حدة الدوافع الهامة التي تؤدي إلى النزاع والهشاشة ويشكل تحديا لاستقرار الدول والمجتمعات.

لقد كانت إستونيا بلدا ناميا بعد استعادة استقلالها مباشرة. وأدركنا في وقت مبكر أن الاستثمار في التكنولوجيا والمجال الرقمي يمكن أن يساعدنا في الوقوف على أقدامنا مرة أخرى. وساعدنا هذا النهج على بناء مجتمع أكثر شفافية وثقة وكفاءة.

وفي هذا العام، سرق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كل العناوين الرئيسية وكانت له عواقب وخيمة علينا وترك الكثيرين منا قلقين على صحتنا وسبل عيشنا ورفاه أحبائنا. وكما قالت رئيسة بلدنا، فخامة السيدة كيرستي كاليوليد، خلال مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن كوفيد-19 في 19 أيلول/سبتمبر،

فإن "التطور التكنولوجي هو المجال الذي يساعدنا على الحفاظ على اتساق عالمنا ومواصلة التعاون فيما بيننا." (S/2020/953، المرفق الثالث).

وهذا هو أنسب وقت للبلدان التي ترغب في القفز إلى العصر الجديد. فهناك إمكانيات لا نهاية لها توفرها الحلول الرقمية، ولكن الشـــيء الأهم هو أنه يمكننا بلوغ أهداف التنمية المســـتدامة وتحقيق المزيد من الرخاء لكل بلد. غير أنه من دون الإرادة الســياســية، ســيكون الأمر صـــعبا ولن يتغير شـــيء بين عشـــية وضحاها. فنحن نعمل لتحقيق نفس الأهداف منذ قرابة 30 عاما، ولا يزال العمل جاريا.

وليس بناء مجتمعات رقمية وتطوير الحوكمة الإلكترونية ســـوى ســـبيل واحد ممكن للدفع باتجاه تحقيق مكاسب إنمائية في أي بلد. وتبرهن التجربة الإستونية على نجاح ذلك السبيل، بل وعلى نجاحه الكبير أيضا. ومن جانبنا، كنا، وسنبقى، منفتحين على التعاون في مبادرات التحول الرقمي من خلال تشاطر خبرتنا وأفضل الممارسات مع من يتوقون إلى اتخاذ الخطوة التالية.

المرفق 9

بيان وزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، السيد نيلز أنين

أود في البداية أن أشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين، ولا سيما رئيس الوزراء غونسالفيس، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن. وفي ظل الرئاسة الألمانية في تموز/يوليه، وضعنا موضوعين ذوي صلة في صدارة جدول أعمال مجلس الأمن – الجوائح والأمن والمناخ والأمن. ونعرب عن الامتنان لرئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين على إعادة منع نشوب النزاعات والإدارة المستدامة للأزمات إلى جدول أعمال مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة ذات الصلة المعقودة اليوم.

وكما أبرز صاحب المقام رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين وجميع مقدمي الإحاطات، فإن النزاعات الدائرة اليوم تدفعها تحديات معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب جهدا متضافرا من جانب منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب أن يشمل ذلك مجلس الأمن. وما لم ينظر المجلس بصورة منهجية وفعالة في الآثار الأمنية المترتبة على تغير المناخ والجوائح العالمية والتخلف وانتهاكات حقوق الإنسان، فإننا لن نتمكن من تحقيق ما يتوقعه منا المجتمع الدولي – وعلى رأسه أولئك الأشد تضررا من النزاعات.

وإنني على ثقة بأن جميع الجالسين حول هذه الطاولة الافتراضية يدركون أن تحديات القرن الحادي والعشرين ليست هي نفسها تلك التي واجهناها في منتصف القرن العشرين. وإذا أردنا أن نضطلع بمسؤوليتنا، يجب أن نواكب هذه التطورات وأن نتصرف وفقا لذلك. وربما يثبت اللجوء بشكل منهجي للإجراءات والتقاليد في مواجهة الواقع جدواه في نظام مغلق، ولكن المجلس لا يتعامل مع نظام مغلق. إنه يتعامل مع عالم متغير باستمرار.

وإذا أراد المجلس أن يديم أهميته، فعليه أن ينهض بمهمته، وأن يتصدى أخيرا للآثار الأمنية المترتبة على الجوائح وتغير المناخ وجميع القضايا العالمية الملحة الأخرى التي يتوقع العالم أن يتعامل معها. وينطوي النهج الشامل إزاء السلام والأمن على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية واستباق التحديات المتوسطة والطويلة الأجل. ويجب أن نسعى جاهدين لإيجاد حلول متكاملة للتحديات المترابطة. ويجب علينا أن نفعل المزيد لتعزيز الوقاية وبناء السلام وإدامته.

وسأركز في مداخلتي على ثلاثة أمثلة ملموسة على الدوافع المعاصرة للنزاعات لتوضيح ذلك، وهي الجوائح وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتستمر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في التفشي في جميع أنحاء العالم. وهي تحدٍّ متعدد الأبعاد يؤثر بشدة على التطورات الصحية والإنسانية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونتيجة لذلك، فإنها تزيد من انعدام الأمن وتقوض جهود بناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

والآثار الأمنية واضحة وضوح الشمس. ففي تموز/يوليه، أقر المجلس صراحة، في القرار 2532 (2020)، بأن هذه الجائحة من شأنها أن تعرض صون السلام والأمن الدوليين للخطر، وأن المكاسب المحققة في مجال بناء السلام يمكن أن تضمحل بسببها. وينبغي أن نفعل المزيد لمتابعة هذا القرار.

وكما أوضحت نائبة الأمين العام في مداخلتها السابقة (المرفق 1)، فإن منظومة الأمم المتحدة ككل تواصل التكيف لمواجهة هذه الجائحة. ونحن نرحب بهذه الجهود ونشجع الأمين العام على أن يدمج

بالكامل أثر الجائحة على الأمن في تقاريره. ومن شأن هذه التقارير دعم الوقاية والإنذار المبكر، وهما أمران أساسيان لعمل المجلس.

ولجائحة كوفيد-19 عواقب اجتماعية واقتصادية فورية وهائلة. وقد أثرت تأثيرا سلبيا غير متناسب على الناس في البيئات الهشة وفي بيئات ما بعد انتهاء النزاع. ويجب أن نكفل تقديم دعم إضافي للجهود الإنسانية والإنمائية وجهود الوقاية وبناء السلام. وتعاني احتياجات بناء السلام أصلا من نقص حرج في التمويل، بالرغم من أن الوقاية من الأزمات أقل تكلفة بكثير من التصدي لها لاحقا.

وقد تطور صندوق الأمين العام لبناء السلام بشكل ملحوظ وكيف أعماله ومشاريعه مع الحقائق والاحتياجات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ولا نزال أحد مساندية الرئيسيين. غير أن ذلك ليس كافيا. ويجب أن نجد سبيلا لتأمين تمويل يمكن التعويل عليه والتنبؤ به للوقاية وبناء السلام.

ولا شك من أن تغير المناخ هو أحد أهم التهديدات للاستقرار والأمن في عصرنا. ومن المرجح أن يشهد العام 2020 أعلى درجات حرارة في السجل على الإطلاق. والآثار الأمنية لذلك الاحترار محسوسة في جميع أنحاء العالم. ومن منطقة الساحل إلى منطقة البحر الكاريبي، والدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، يهدد تغير المناخ استقرار الأمم وأمنها، وفي بعض الحالات، وجودها ذاته.

وقد ناقش المجلس مرارا الصلة بين المناخ والأمن، وأوضحت الإحاطات المقدمة اليوم مرة أخرى أن تغير المناخ هو المحرك الرئيسي للنزاعات خلال القرن الحادي والعشرين. ويتعين على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته. ولا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز فهمنا لهذا البعد من أبعاد النزاع.

ونشجع الأمين العام على إدراج الأبعاد المناخية للنزاعات في تقاريره، وندعو جميع أعضاء المجلس إلى استخدام جميع المنتديات الرسمية وغير الرسمية المتاحة للإسهام في تعزيز تدفق المعلومات إلى المجلس. إن فريق الخبراء غير الرسمي، الذي يجتمع فيه عدد من أعضاء المجلس، خطوة هامة لترسيخ مسألتي المناخ والأمن في جدول أعمالنا.

وهناك حلقة مفرغة من تغير المناخ والتدهور البيئي والنزاع. وهي تزيد من خطر نشوب الصراعات العنيفة، والتشرد، وبالتالي الأزمات الإنسانية. ونحن نرى ذلك في مناطق مختلفة من العالم. ويتجلى ذلك بأوضح صورة في منطقة الساحل. وقبل أسبوعين، عقدت ألمانيا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والدانمرك، مؤتمرا بشأن تقديم المساعدة الإنسانية لمنطقة الساحل. وبينما سررنا بالتعهد بتقديم أكثر من بليون و 700 مليون دولار، فإن الاستجابة الإنسانية ليست سوى جزء واحد من المعضلة. ولا يمكننا أن نأمل في بناء السلام وإدامته إلا عندما تعمل جميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة معا لمعالجة الأسباب الجذرية، وكذلك الآثار المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

والنزاعات ستوقع دائماً أكبر الضرر بأضعف الفئات. وحقوق الإنسان الخاصة بهذه الفئات هي الأكثر عرضة للخطر في النزاعات المعاصرة. وفي هذه الجائحة، فإن المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين معرضة لخطر الضياع، حيث تقوم حكومات كثيرة بتحويل الأموال المخصصة أصلا لدعم النساء والفتيات ومشاركتهن في عمليات السلام لأغراض أخرى. ومن خلال صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، دعمت ألمانيا إنشاء نافذة الاستجابة للطوارئ، وأتاحت مبلغ 2,5 مليون دولار للمنظمات النسائية المحلية لدعمها خلال الأزمة.

وللأزمة والنزاعات، سواء كانت مدفوعة بتغير المناخ أو الجوائح أو التخلف، أبعاد جنسانية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في استجابة منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويجب أن تستند الاستجابة، بما في ذلك عمل المجلس، إلى احترام حقوق الإنسان، وأن تسعى إلى تحقيق عمليات سياسية شاملة للجميع وتتيح لجميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب والفئات المهمشة، المشاركة بشكل كامل ومجد. وبذلك يمكننا أن نسهم في بناء مجتمعات منيعة وقادرة على الصمود بشكل أفضل في مواجهة أثر الجوائح وتغير المناخ، والسعي لتحقيق التنمية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الحاجة إلى التعاون البناء – التعاون بين الدول الأعضاء، وكذلك التعاون عبر ركائز منظومة الأمم المتحدة. وهناك خطوات ملموسة يتعين على المجلس اتخاذها. وينبغي أن نزيد من تمكين لجنة بناء السلام وتشجيعها على تقديم مشورة مخصصة ومحددة الأهداف إلى المجلس، حيث تضطلع بولاية فريدة داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك للتمكين من اتباع نُهج متكاملة تشمل عدة ركائز.

ويتعين علينا أن نكفل امتلاك الأمم المتحدة وكياناتها الميدانية، ولا سيما عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ما يكفي من الولايات والتجهيزات لمعالجة العواقب المباشرة وغير المباشرة للجائحة وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي أن نبقي هذه التحديات الأمنية المعقدة راسخة في جدول أعمال المجلس، وأن نعمل مع الركائز الأخرى على التصدي لها بشكل شامل. فأي شيء دون ذلك لن يفي بالغرض.

المرفق 10

بيان نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرجي فيرشينين

[الأصل: بالروسية]

إنه لشرف عظيم لي أن أُدلي بالبيان التالي بالنيابة عن وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف، بشأن موضوع المناقشة المفتوحة اليوم، المعنون "بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن".

"في البداية، أود أن أهنئ السيد رالف غونسالفيس على تولي سانت فنسنت وجزر غرينادين رئاسة مجلس الأمن. وهذا الحدث ليس مهما بالنسبة لبلدكم فحسب، بل أيضا لجميع الدول الجزرية الصغيرة الأخرى، التي يجب أن تُسمع أصواتها المستقلة في مجلس الأمن.

"إن موضوع المناقشة المفتوحة اليوم يعكس شواغل العديد من البلدان التي تواجه تصاعد التهديدات الأمنية المعقدة في ظل الظروف العصيبة الراهنة. ويصبح هذا التركيز أكثر أهمية ونحن نواجه جميعا تحديا جديدا في الأساس – جائحة فيروس كورونا – التي لم تميز في قسوتها بين بلد وآخر. والجائحة شاهد على الدرس الذي علمنا إياه التاريخ، وهو أنه لا بديل عن التضامن والتعاون والسلوك المسؤول والمساعدة المتبادلة.

"ومن المؤسف أن جميع البلدان لا تتشاطر هذا النهج. فبعضها لا يزال يقدم مصالحه الأنانية والفاسدة. وتُطبق ممارسة الجزاءات الأحادية الجانب على نطاق أوسع فأوسع، مما يعوق جهود الدول الأخرى لمكافحة الجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

"ونود أن نعرب مرة أخرى عن تضامننا في هذا السياق مع النداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي يشمل رفع أو على الأقل تخفيف التدابير التقييدية غير القانونية. ونظرا للظروف الراهنة، فإن اقتراح رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، بإنشاء ممرات خضراء خالية من الحروب التجارية والجزاءات سيكتسي أهمية خاصة. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان حصول الفئات السكانية الضعيفة على الاحتياجات الأساسية والأدوية.

"إن البلدان التي تخوض معركة شاقة في مرحلة الانتقال من النزاع إلى السلام المستدام تحتاج بصفة خاصة إلى مساعدة المجتمع الدولي. ومن الضروري، عند منح تلك المساعدة، أن نسترشد بمبدأ أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق البلدان نفسها في وضع وتنفيذ استراتيجيات وأولويات بناء السلام، وفقا لاحتياجات ومتطلبات مجتمعاتها. فكل حالة تتطلب نهجا خاصا وفريدا من دون فرض حلول ووصفات سياسات آلية واحدة تصلح لجميع الحالات.

"وينطبق الشيء نفسه على الجهود الرامية إلى منع الأزمات. ومما يثير الجزع أنه تُبذل محاولات تزداد تواترًا لوضع مؤشرات عالمية للنزاع، تهيئ فرصا للعبث بالشؤون الداخلية للآخرين والتدخل فيها بغية الضغط على ما يسمى بالحكومات غير المقبولة.

"إنني أشير إلى محاولة تصوير انتهاكات حقوق الإنسان باعتبارها تشكل جميع الشروط المسبقة تقريبا للأزمات. ونعتقد أن التسوية الناجحة للنزاعات المسلحة والمصالحة بين الأطراف

المتنازعة هما الأساس لتحسين حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة وحل المسائل البيئية وغيرها.

”إننا لا ننكر الصلة التي تربط بين هذه المسائل في صون السلم والأمن الدوليين. غير أننا ننطلق من فرضية أن المتاعب الاقتصادية لا تؤدي تلقائيا إلى انعدام الأمن، والعكس صحيح. وعلاوة على ذلك، نرى أن من المهم للغاية أن تقوم كل وكالة، من خلال تقسيم العمل بين وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، بأداء وظائفها مع الامتثال الصارم للولاية المنوطة بها.

”وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على مناقشة مجلس الأمن بشأن جدول أعمال المناخ. فلا نعتقد أن تغير المناخ عامل عالمي يكمن وراء النزاعات وعدم الاستقرار العالمي. ويجب، في ذلك الصدد، النظر إلى أثره على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عدد من البلدان والمناطق على أساس كل حالة على حدة.

”والدور القيادي في هذا المجال يجب أن تقوم به وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لديها الخبرة والأدوات المناسبة لصياغة قرارات طويلة الأجل بشأن التصدي بفعالية لتغير المناخ. إننا نشاطر أصدقاءنا من الدول الجزرية الصغيرة شواغلهم بالكامل وننوي مساعدتهم مساعدة نشطة على التكيف مع تغير المناخ، سواء من خلال المؤسسات الإنمائية الوطنية أو الهيئات الدولية المعترف بها عالميا، بما في ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.

”وفي نفس الوقت، نؤيد تعاون وتضافر جهود مختلف وكالات الأمم المتحدة عند الاقتضاء وبموافقة جميع الدول الأعضاء. ونود أن نشير في ذلك الصدد إلى لجنة بناء السلام، وهي منبر استشاري لوضع استراتيجيات لإنعاش البلدان بعد انتهاء النزاع بناء على أولويات تلك البلدان. وندعو إلى تطوير وتعزيز الحوار بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

”مرة أخرى، أشكر رئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين على توجيه الانتباه إلى التحديات والتهديدات الأمنية الراهنة. وإنني على اقتناع بأن تبادل الآراء بشكل صادق ومفتوح سيسهل البحث الفعال عن سبل للتصدي لهذه المشاكل العاجلة للغاية“.

المرفق 11

بيان نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا، السيد ألفين بوتس

أهنئكم، سيدي، بالمناسبة التاريخية لعضوية بلدكم غير الدائمة في مجلس الأمن وعلى ترؤسكم المجلس للمرة الأولى على الإطلاق. وتعرب جنوب أفريقيا عن امتنانها على القرار الذي اتخذتموه بالتنسيق والعمل بشكل وثيق مع الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، الذي قاد إلى إنشاء مجموعة 3+1 التاريخية. لقد عززت هذه الشراكة صوتها ووطدت بقوة الروابط التاريخية والثقافية بين بلدان منطقة البحر الكاريبي والقارة الأفريقية. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشيد بكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الممتازة للجماعة الكاريبية.

كما أشار تقرير حديث عن بناء السلام والحفاظ عليه، أعده فريق من الشخصيات البارزة المستقلة بتكليف من الأمين العام،

> ”فالنزاعات اليوم تكتسي أبعادا متعددة، وتتسم بدرجات متفاوتة من الإقصاء المتواصل، وعدم المساواة والمظالم بأنواعها، بما في ذلك تدفقات اللاجئين، والتشرد الداخلي، والآثار الإنسانية غير المباشرة المترتبة على النزاعات، وضعف الإدارة وقدرات الدول، وكذلك تغير المناخ والتطرف العنيف والاستخدامات السلبية للتكنولوجيات الجديدة“. (S/2020/678، المرفق الثاني، صفحة 4 وصفحة 5).

ونشكر فريق الشخصيات البارزة المستقلة والأمين العام على تسليط الضوء على تلك الدوافع المعاصرة للنزاعات. وكذلك نشكر، في هذا الصدد، لجنة بناء السلام والميسرين المشاركين للمرحلة الرسمية الجارية من الاستعراض الثالث لهيكل بناء السلام، سانت فنسنت وجزر غرينادين ونيوزيلندا، على العمل الجدير بالثناء الذي أنجز حتى الآن.

إن من الضروري حقا أن ينظم المجلس مناقشات أكثر دورية بشأن الدوافع الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من دوافع النزاعات الناشئة، من أجل زيادة الوعي بآثارها المزعزعة للاستقرار وتعزيز الجهود الرامية إلى معالجة هذه المشاكل. ومن المهم أن نفهم تأثير الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، إذ ندرس التفاعل بين السلام والأمن والتنمية المستدامة. إننا حقا نوافق على أن السلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بالتنمية، وتواجه البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة كذلك تحديات كبيرة في طريق تنميتها المستدامة بسبب تحملها لأعباء تفوق قدراتها المؤسسية والإدارية.

ومن المهم بنفس القدر فهم الكيفية التي تؤدي بها الدوافع المعاصرة للنزاعات إلى نشوب النزاعات وإدامة انعدام الأمن. ويجب أن ندرك أن البلدان التي تعاني من التخلف تكافح أيضا من أجل الحفاظ على أمنها، وقد تكون عرضة بشكل خاص لآثار الجريمة المنظمة والعنف الطائفي والإرهاب.

ورأينا في عام 2020 كيف أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أضافت طبقة أخرى من التعقيد إلى حل النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه. ونرى أن كوفيد-19 وتغير المناخ وغير ذلك من عوامل الإجهاد الاجتماعية والإيكولوجية على نطاق المنظومة ينبغي أن تحفز الأمم المتحدة وشركاءها على العمل معا على نحو أوثق، بما في ذلك مع بناة السلام الوطنيين والمحليين، لتعظيم الاستفادة من قدراتهم ومواردهم الجماعية وعلى تركيز جهودهم حيثما تمس الحاجة.

ويشكل الجفاف وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي والتصحر، فضلا عن الكوارث الطبيعية العنيفة والغريبة التي يُعتقد أنها ناجمة عن تغير المناخ أو تتفاقم بسببه، عوامل تزيد من خطر نشوب النزاعات العنيفة. وثمة أدلة تشير إلى أن هذا هو الحال في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في القرن الأفريقي وبعض أجزاء منطقة البحر الكاريبي. وتشكل الضغوط المناخية المرتبطة بتغير المناخ دوافع معاصرة للنزاع وانعدام الأمن. فهي تزيد من حدة التوترات والنزاعات حيث أنها تشكل المزيد من الضغط على الموارد الشحيحة.

ويظل الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالعمل المناخي، إلى جانب أهداف التنمية المستدامة الـ 16 الأخرى، في غاية الأهمية لتحقيق جميع البشر للمبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بفعالية وهي، تحديدا، تخفيف حدة الفقر بعدم السماح بتخلف أحد عن ركب التنمية المستدامة وتقديم المساعدة لمن هم في مؤخرة الركب أولا .

وبغية التخفيف من آثار الدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن، يتعين علينا أن نعمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لمعالجة الأسباب الجذرية للتخلف والاستفادة من خبرة مجلس الأمن في حل النزاعات. ومن الواضح أنه لا بد من اتباع نهج شمولي لمعالجة تداعيات التهديدات ومضاعفات المخاطر التي تؤدي إلى تصعيد التوترات والنزاعات .

ونشجع مجلس الأمن على العمل عن كثب مع منظمات الأمم المتحدة وعملياتها الأخرى، مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي. فأوجه التعاون هذه ستكفل قدرة مجلس الأمن على الحصول على معلومات عن الأثر المحتمل للدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن.

والعمل المنسق بين مجلس الأمن، ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الشقيقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ذات الصلة، سيمنحنا أفضل فرصة لإدارة المنازعات قبل نشوبها، وحل النزاعات عندما تنشأ، وإدارة عدم الاستقرار الناجم عن ذلك من خلال تدابير بناء السلام بعد تسوية النزاع.

المرفق 12

بيان وزير الدولة لشـــؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آســـيا في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، لورد ويمبلدون طارق أحمد

أشكركم، سيدي الرئيس، ومساء الخير للجميع من لندن. سيدي الرئيس، أنت صديق عزيز للمملكة المتحدة وأشكركم على عقد مناقشة اليوم.

إن هذه المناقشـــة تنعقد في الوقت المناســـب بالفعل قبل أن نجري تصـــويتا في المجلس، بل في الجمعية العامة، لاعتماد القرارين التوأمين الحاسمين بشأن بناء السلام والحفاظ عليه – وهما نصان رعتهما سانت فنسنت وجزر غرينادين بكل مهارة .

وأود أيضـا، منذ البداية، أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة، إبراهيم مياكي والسير هيلاري بيكلز والسيد منير أكرم. وبطبيعة الحال، من المشجع دائماً أن نستمع للأفكار النيرة لنائبة الأمين العام، صديقتي العزيزة أمينة محمد، التي شكلت مشهداً ممتازاً يتضمن آخر المستجدات اليوم.

وبصـــفتي وزير المملكة المتحدة المعني بشـــؤون الأمم المتحدة والكومنولث، فإنني أشـــعر بامتنان عميق للشراكة الوثيقة التي تربطنا مع العديد من البلدان، لا سيما في هذه المؤسسات العالمية.

وبينما تظل سـياسـات القوة والعدوان والقمع عوامل حقيقية جدا وراء العديد من النزاعات المعاصـرة اليوم، فإننا ندرك بشكل متزايد التهديدات الجديدة والناشئة التي يتعرض لها سلامنا. ومن العوامل المعاصرة للنزاعات الاسـتبعاد – اسـتبعاد الفئات الضـعيفة والأقليات الدينية والنسـاء من العمليات المدنية والسـياسـية والاقتصـــادية والاجتماعية، والاســـتبعاد الذي يؤدي مباشـــرة إلى الفقر واليأس والعنف والتطرف. ولا يتطلب الأمر عناء كبيرا لفهم كيف يمكن أن تؤدي الضـغوط المفروضـة على المجتمعات التي تتصـارع مع حالات الطوارئ الصحية العامة أو تأثير تغير المناخ إلى تفاقم هذه التهديدات.

والواقع أن عام 2020 يشـــهد بالتأكيد على هذه الحقيقة بالذات. وهذه التوترات تجعل نشـــوب النزاعات مرجحا على نحو أكبر وتهدد بالتراجع عن مكاســب التنمية والســلام التي تحققت بشــق الأنفس – وخاصـة، ولكن ليس فقط، في أفقر البلدان والبلدان المتضـررة بالفعل من انعدام الأمن والنزاعات. لقد بين لنا جميعا جدول أعمال السلام المستدام أهمية فهم أن السلام والأمن والتنمية المستدامة ليست مسائل منفصلة عن بعضـــها البعض؛ بل هي مترابطة. واســـتنادا إلى جدول الأعمال هذا، بدأنا في تعزيز نهجنا الجماعي، بينما نبني السلام ونحافظ عليه. وأود فقط أن أُشير إلى ثلاث نقاط موجزة جدا.

أولا، إن التصـدي لآثار تغير المناخ أمر بالغ الأهمية إلى جانب الجهود الأوسـع نطاقا الرامية إلى الحفاظ على السلام. ثانيا، إن الحكم الرشيد والإدماج أساسيان. ثالثا، يجب أن ننسق جهودنا الجماعية لبناء شراكات فعالة من أجل منع نشوب النزاعات في المقام الأول.

وفيما يتعلق بنقطتي الأولى، إن تغير المناخ يوجد ظروفاً هيكلية تضاعف مخاطر نشوب النزاعات في البلدان في جميع أنحاء العالم. وتآكل الأراضـــي الخصـــبة يزيد من ندرة الأغذية والتوترات بين الطوائف. وفي الدول الجزرية الصـغيرة النامية، تهدد الأعاصـير وارتفاع منسـوب مياه البحر مجتمعات محلية بأكملها ووجود بعض البلدان ذاته. وقد رأيت هذا كوزير لأقاليم ما وراء البحار البريطانية من خلال علاقتنا مع منطقة البحر الكاريبي. ويجب علينا أن نعالج الأسـباب البشـرية لتغير المناخ، وأعتقد أن المؤتمر السـادس

والعشـرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ الذي سـيعقد في غلاسـكو في المملكة المتحدة في العام المقبل يتيح فرصة كبيرة لنا جميعا للاتفاق على عمل جماعي وحقيقي متضافر.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية، فقد أشـرت بالفعل إلى مشـكلة الاسـتبعاد بوصـفها محركا رئيسـيا للنزاعات. وحتى الاقتصـادات المتقدمة معرضـة للصـدمات. ويمكن التراجع عن مكاسـب التنمية والسـلام إذا همشـت قطاعات كبيرة من السـكان أو في حالة عدم احترام حقوق الإنسـان أو عدم الحفاظ عليها أو عدم تعزيزها. فلنكن واضـحين تماماً. إن البلدان التي تحمي حقوق أكثر الفئات ضـعفا – حقوق المسـتبعدين اجتماعيا وحقوق الأقليات وحقوق المرأة – تزداد قوة. وهذه هي الدول التقدمية. فاحترام دولة ما جميع الحقوق على قدم المساواة علامة على قوتها ووحدتها.

ومن الضروري وجود مؤسسات قوية وشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان وتيسير الحصول على الخدمات وإرسـاء الديمقراطية السـليمة وكفالة سـيادة القانون وتمكين المرأة من أجل بناء القدرة على الصـمود وبناء السلام المستدام.

وفيما يتعلق بنقطتي الثالثة، فإن التحليل الأفضل يوفر استجابات وطنية ودولية أفضل. ويمكن أن يركز التخطيط المنسـق بين أصـحاب المصـلحة الوطنيين والأمم المتحدة والشـركاء الدوليين الآخرين الجهود الوقائية وضـمان توفير الموارد المناسـبة لها. ويشـمل ذلك عمل الأمم المتحدة والمؤسـسـات المالية الدولية بطريقة أكثر تنسيقا لدعم أهداف بناء السلام.

وفي نيويورك، أظهرت لجنة بناء السلام على نحو متزايد قيمتها بوصفها محفلا للبلدان والمنظمات لكي تتكاتف في السـعي لتحقيق الأهداف المشـتركة للسـلام والتنمية. وهذه النهج هي التي تكتسـي أهمية قصوى في منع نشوب النزاعات على نحو أكثر فعالية ويجب أن يتولى زمامها كل واحد منا.

ويمكن للمجلس، بطبيعة الحال، أن يؤدي دورا داعما هاما، ولكن عليه أيضـا التزام رئيسـي. فحيثما تظهر تهديدات للسلم والأمن الدوليين، لا يمكننا ببساطة أن نتراجع أو نتقاعس. إن ميثاق الأمم المتحدة، كما سمعنا بالفعل من مساهمين آخرين، إلى جانب المعاهدات الدولية، يضـع التزامات على الدول باحترام حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني. ومجلس الأمن، الذي يقع عليه التزام بالتنديد بالانتهاكات وتسـميتها على النحو الواجب – باعتبارها تهديدات للسلام والأمن الأساسيين في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، يمكن القول إن الحاجة إلى التعاون الدولي صـــارت أكبر مما كانت عليه منذ جيل. ويمكن للأمم المتحدة، في الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـائها، أن تحتفل بالدور الفريد الذي اضـطلعت به في الماضـي في بناء السـلام والحفاظ عليه وتعزيزه. ولكن، الأهم من ذلك، هو أنه يجب علينا نحن، مجلس الأمن؛ نحن، الأمم المتحدة؛ ونحن الذين يحددون الأمم المتحدة، أن نتطلع إلى رؤية ما يمكننا القيام به جماعيا في بناء السلام في جميع أنحاء العالم وإدامته وتعزيزه.

المرفق 13

بيان نائب وزير خارجية فييت نام، لي هوي ترونغ

أشكر بإخلاص دولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، على ترؤسه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم. وفي الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، نعقد اجتماع اليوم في الوقت المناسب لكي نفكر في العوامل المعاصرة المؤدية إلى النزاعات وانعدام الأمن، وأن نعزز جهودنا نحو بناء السلام وإدامة السلام. وأشكر نائبة الأمين العام وغيرها من مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة .

وكما ندرك جميعا اليوم، فإن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تهديدات وتحديات خطيرة نتيجة لعدم احترام بل انتهاك المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمحدد في قرار الجمعية العامة 2625 (د-25)، "إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول"، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذه هي العوامل المحركة للتوترات والنزاعات والمواجهات. وتتجسد هذه العوامل في فرض الإرادة الآخرين، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، فضلا عن التطورات المعقدة المتعلقة بسباق التسلح، ولا سيما في المجال النووي، وانتهاك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، حيث تتزايد باستمرار أهمية البحار والمحيطات بالنسبة للسلام الدولي، والأمن والتنمية. إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هي وقع كارثي لتحديات أمنية غير تقليدية.

ومن ذلك المنطلق، أود، سيدي الرئيس، أن أثير النقاط التالية:

نحن بحاجة إلى تطوير العلاقات الودية بين الأمم وبناء ثقافة التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وندعو جميع أطراف النزاعات إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وتأييد وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، والوفاء بالالتزامات الدولية من أجل تخفيف حدة التوترات واستئناف الحوار من أجل التوصل إلى حلول دائمة. وندعو أيضا إلى رفع الجزاءات الأحادية الجانب التي تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى سبل معيشة الناس في المناطق التي تمزقها النزاعات.

وينبغي زيادة تعزيز تعددية الأطراف، مع وضع الأمم المتحدة في صميم التعاون الدولي من أجل مواءمة مصالح الدول الأعضاء وسلوكياتها وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقى موحدا أثناء عملية صنع القرار، وأن يستخدم الأدوات المتاحة على أفضل وجه، ولا سيما الدبلوماسية الوقائية والوساطة، وأن يشرع في إصلاح عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وانعدام الأمن بدلا من مجرد معالجة عواقبها. وينبغي تكثيف الجهود في جميع المراحل، من الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات إلى الحل السلمي، ومن الانتعاش بعد انتهاء النزاع إلى التنمية المستدامة. وينبغي إيلاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم أشد الفئات ضعفا، وكذلك لمعالجة آثار القنابل والألغام ومساعدة الضحايا.

وبالمثل، يجب أن تركز الجهود المنسقة للمجتمع الدولي على الانتعاش الاقتصادي المرن، والنهج الذي يركز على الإنسان، والشراكة العالمية من أجل التنمية، والأداء الفعال للحوكمة العالمية، حيث تتلقى

البلدان النامية، ومعظمها من البلدان الأكثر تضررا من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والصدمات الخارجية، المساعدة المناسبة بالتمويل والتكنولوجيا والنفاذ إلى الأسواق.

ونهضت فييت نام من بلد فقير أقل نموا، ومن رماد أرض مزقتها الحرب لتصبح بلدا متوسط الدخل، وستظل ملتزمة بأن تكون شريكا موثوقا به من أجل السلام والتنمية المستدامين، وهي تقدّر ذلك. وقد سعينا، مع أعضاء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى بناء جماعة رابطة أمم جنوب شرق التي تتسم بالرعاية المتبادلة والدعم والتقاسم – جنوب شرق آسيا يعمل من أجل السلام والأمن والاستقرار – فضلا عن تهيئة بيئة إقليمية تفضي إلى حُسن الجوار والتعاون والازدهار. وتقف فييت نام على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة لمواجهة تحديات العصر.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالصينية]

تهنئ الصين سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بمبادرة سانت فنسنت وجزر غرينادين الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. كما نرحب برئيس الوزراء غونسالفيس، الذي يترأس جلسة اليوم.

وأود أن أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد؛ والسفير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيد مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية؛ والسير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، على إحاطاتهم.

إن البشرية تتوقع دائما السلام والهدوء، ولكن النزاعات وانعدام الأمن لا يزالان قائمين. ومنذ فجر القرن الحادي والعشرين، من هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 إلى الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والجائحة الجديدة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تحملت البشرية مراراً وتكراراً تأثير التحديات العالمية، وهي تمرّ الآن في منعطف تاريخي هام آخر. وعند مواجهة نزاعات وأخطار أمنية لا حصر لها، فإن تحديد دوافعها واعتماد تدابير محددة الأهداف سيسهم في صون السلام والاستقرار الدوليين على نحو فعال، وسيضمن الأمن والهدوء للشعوب في جميع البلدان.

ويجب أن نقرّ تماما بأن التنمية هي مفتاح حل جميع المشاكل. إن زيادة الاستثمار في التنمية والقضاء على العجز هما أمران بالغا الأهمية في منع نشوب النزاعات وهما الأكثر فعالية من حيث التكلفة في جهود السلام.

واليوم، هناك عقبات كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد يزداد اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج مسائل التنمية بحس متزايد من الإلحاح وأن يشجع على التنفيذ الشامل والدقيق والمتوازن لخطة عام 2030. وينبغي أن نركز على القضاء على الفقر، وأن نمنع حدوث عكس كبير في مسار المكاسب التي تحققت في مجال الحد من الفقر على الصعيد العالمي.

وتظل الوقاية من مرض فيروس كورونا والسيطرة عليه في صدارة أولويات المجتمع الدولي. ويجب أن نبقى ملتزمين بإعطاء الأولوية للناس والحياة، من خلال جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، وبتنفيذ تدابير المكافحة والوقاية الدولية المشتركة والتعجيل بالبحث والتطوير في مجال اللقاحات وإنتاجها وتوزيعها. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ القرار 2532 (2020) وأن تتصدى بفعالية للتحدي الذي تشكله الجائحة للسلام والأمن الدوليين.

وفي نهاية المطاف، فإن تغير المناخ مسألة إنمائية. ويجب أن نواصل التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ووفقا لقدرات كل منها، وبناء نظام عالمي عادل ومعقول لإدارة المناخ ييسر التعاون على أساس الكل رابح. وخلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستسعى إلى التوصل إلى انبعاثات كربونية صفرية صافية بحلول عام 2030، وتحييد أثر الكربون بحلول عام 2060 (انظر A/75/PV.4). وهذا يدل على تصميم الصين وموقفها

المسؤول في التصدي لتغير المناخ. ونأمل أن تتخذ جميع البلدان، بما فيها جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، خطوات ملموسة للتعزيز المشترك لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وبالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع، فإن بناء أساس متين للتنمية المستدامة هو أمر أساسي. وإذا ظلت التنمية في حالة جمود لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع، فسيكون من الصعب بناء السلام حقاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان الخارجة من النزاع في تعزيز سلطة الحكومة، وتحسين قدرات الحكم، وبناء التوافق الاجتماعي، واتباع مسار إنمائي مناسب لسياقاتها لوطنية.

ويجب أن نعترف تماما بأن تعزيز الأمن الجماعي أمر أساسي لتحقيق أمننا. وفي عالم اليوم، أصبحت مسائل الأمن مترابطة ومتنوعة وعبر وطنية بصورة متزايدة. ونظرا للطابع المعقد والمترابط للتحديات الأمنية الدولية، لا يمكن لأي بلد أن يتصرف بمعزل أو أن ينشغل باستخدام القوة. إن تبني مفهوم الأمن العام والجماعي والمشترك هو الخيار الصحيح.

ولا مفر من المنازعات والخلافات في العلاقات بين الدول. والمفتاح هو الالتزام بحل المشاكل من خلال الحوار والتشاور. ولا يمكن لأي بلد أن يستفيد من الصعوبات التي تواجهها بلدان أخرى أو أن يخلق الاستقرار من الاضطرابات في أماكن أخرى. إن التسوية السلمية للمنازعات هي مبدأٌ أساسيٌ مكرسٌ في ميثاق الأمم المتحدة، وتشكّل الطريقة الصحيحة لتفاعل البلدان. ويجب أن نعارض الميل الذي لا هوادة فيه إلى استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. ويجب أن نرفض عقلية الحرب الباردة والزمر الحصرية. ويجب أن نتنبه لأي محاولة لإثارة المواجهة بين مجموعات البلدان أو بدء حرب باردة أخرى. فالنزعة العسكرية التي لا هوادة فيها لا تؤدي إلا إلى تفاقم المعضلة الأمنية، ولا يمكن للأسلحة المتقدمة أن تضمن الأمن المطلق. وعلى البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية التزام بتحمل مسؤوليتها الخاصة ذات الأولوية العليا عن نزع السلاح النووي.

وقد أظهرت الهجمات الإرهابية الأخيرة مرة أخرى أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا كامنا، وأنه يجب تعزيز التعاون العالمي في مكافحة الإرهاب، لا إضعافه. ويجب أن نكون حازمين في مكافحة أعمال الإرهاب وقتما وأينما ترتكب وأيا كان مرتكبوها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نربط الإرهاب بأي بلد أو عرق أو دين محدد أو نطبق معايير مزدوجة بشأن مسائل مكافحة الإرهاب. ويجب علينا أن نتخذ تدابير للقضاء على نزعة التطرف وتحجيم خطر انتشار الأيديولوجيات المتطرفة والقضاء على مراتع الإرهاب.

إن مخاطر أمن الفضاء الإلكتروني تحد جديد لجميع البلدان. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز الاتصال والتنسيق على الصعيد الدولي من أجل وضع تدابير مضادة بصورة مشتركة. ولا يمكن لأي بلد أن يسيء استخدام مفهوم الأمن الوطني لتقييد التطوير والتعاون الروتيني في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأطلقت الصين مؤخرا المبادرة العالمية لأمن البيانات لبناء فضاء إلكتروني سلمي وآمن ومفتوح وتعاوني ومنظم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على أساس الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة، وأن يعزز الحوار والتعاون وأن يجعل الفضاء الإلكتروني محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلام والاستقرار الدوليين ورفاه الإنسان.

ويجب أن ندرك تماما أن التضامن والتعاون هما أقوى الأسلحة لمواجهة جميع التحديات. إننا نعيش في قرية عالمية مترابطة. إن الروابط الوثيقة التي تربط بلداننا معا تملي أن يكون للبشرية مصير مشترك. ويجب أن نقدر مصالحنا المتقاربة، وأن نعمل على تنمية شعور بالانتماء إلى مجتمع ذي مستقبل

مشترك للبشرية، وأن نتجاوز التفكير القائم على الفصائل وعلى الاستئثار بكل المكاسب، وأن نبني عالما أقرب إلى أسرة كبيرة وأن نسعى إلى تحقيق تعاون يكسب فيه الجميع.

إن التهديدات والتحديات العالمية تستدعي استجابات عالمية قوية. ويجب تعزيز دور الأمم المتحدة والحفاظ على تعددية الأطراف. وتعتقد الصين أن جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، تتمتع بحقوق متساوية وفرص متساوية وتخضع للقواعد ذاتها. وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحمي النظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة، وأن تحافظ على النظام الدولي القائم على القانون الدولي. وينبغي لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام والهيئات الأخرى الوفاء بولايته وأن تكمل بعضها بعضا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتبني أوجه التآزر من أجل التصدي بشكل مشترك لمخاطر النزاعات وعدم الاستقرار.

وتقع على عاتق الدول الكبرى مسؤولية خاصة عن صون الاستقرار الدولي، وينبغي أن يكون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قدوة. وفي هذا الوقت الحرج، في الوقت الذي يواجه فيه العالم مخاطر وتحديات كبرى، ينبغي لمجلس الأمن أن يظل موحدا وأن يتجنب الانقسام. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان الكبيرة أن تقوم بدورها وأن تأخذ زمام المبادرة في تعزيز التضامن والتعاون الدوليين، وتوفير المنافع العامة العالمية، والمساعدة على مواجهة التحديات العالمية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد دعا الأمين العام غوتيريش إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي قبل نهاية العام. من المستحيل تحقيق السلام بمجرد انتظاره؛ يجب أن نتخذ إجراءات ملموسة. وفي هذه المرحلة الحرجة، ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجدد التزامها بالسلام والأمن الدائمين للجميع وأن تشرع في رحلة جديدة نحو مستقبل مشترك أفضل.

المرفق 15

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر مقدمي الإحاطات ونهنئ رئيس الوزراء غونسالفيس على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن.

إن مناقشة اليوم حسنة التوقيت، لأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان أكثر تعقيدا، وتنطوي على عناصر عابرة للحدود وطبيعة عالمية.

يشـــدد ميثاق الأمم المتحدة على الدور المحوري للمنع بوصـــفه مســـؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتفسر الجمهورية الدومينيكية الفصل الثامن بهذا المعنى. ولذلك، فإننا نؤيد تعددية الأطراف بوصفها طريقة فعالة لمعالجة النزاعات. هذا المبدأ فعال بشكل خاص اليوم، حيث أن الطريقة الوحيدة لمكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثاره هي من خلال الجهود المشتركة.

إن تغير المناخ يشكل تهديدا غير تقليدي للسلم والأمن الدوليين، مع ما يترتب على ذلك من آثار عميقة على الجميع دون اسـتثناء، بما في ذلك الأجيال المقبلة. وقد وُصـف هذا التحدي بأنه أهم تحد يواجه البشرية. إن ارتفاع مستويات سطح البحر والكوارث الطبيعية وتعطل سبل العيش ليست سوى بعض الآثار التي يتعين على الكثير من بلداننا مواجهتها يوميا.

والعلاقة بين المناخ والأمن لا يمكن إنكارها، وكذلك الصـــلات بين المناخ والتنمية والأمن. ولهذا الســـبب، يجب على المجلس والأمم المتحدة ككل أن يســـعيان إلى إيجاد حلول طموحة ومبتكرة ومشـــتركة للحيلولة دون أن يصـــبح تغير المناخ عامل الخطر الرئيســـي والأكثر تعقيدا المســـبب للنزاعات. إنه يتطلب طموحا أكبر، وعملا أكثر، ونتائج أفضل.

أما بعد، نحن ندرك أن الأسباب الجذرية للنزاع متعددة ومترابطة. ويمكن أن تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الاستقرار. وقد برز الحصول على نحو منصف على المياه كعنصر مزعزع للاستقرار، يسهم في اندلاع النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار داخل المجتمعات وفيما بينها.

فالجرائم المنظمة والاتجار بالأسـلحة، وإن لم تكن تهديدات معاصـرة، تُنفذ بدرجة من التعقيد تفوق قدرة الدول على التصدي لها.

إن الناس في صميم القضايا التي تم تسليط الضوء عليها اليوم. يجب عدم تسييس هذه التهديدات حتى يُنظر إليها على أنها فرص تحسن نوعية حياة الناس وتعزز البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يعترف المجلس بالعنف بين القبائل، على سـبيل المثال، بوصـفه أحد الأسـباب الرئيسـية للمعاناة الإنسانية وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان في الوقت الراهن، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع.

إن الحفاظ على الســـلام يبدأ وينتهي بحماية الناس من انتهاكات حقوق الإنســـان. إن انتهاك هذه الحقوق، في أي سياق، هو نقيض السلام وإنكار لإنسانيتنا المشتركة. لا يوجد سلام في مجتمع لا تتمتع فيه حقوق الإنسان بالحماية.

إن الجوائح، مثل كوفيد-19، تبرز إلى العيان العوامل الكامنة التي تؤدي إلى العنف، مثل أوجه عدم المســـاواة والتمييز والتهميش البنيوية. في العديد من مناطق النزاع، تعني الإصـــابة بكوفيد-19 حكماً

بالإعدام. يعيش أكثر من 60 مليون شخص في مناطق خارج سيطرة الحكومات. من سيأتي لإنقاذهم؟ يجب أن نعمل مع المنظمات الإنسانية التي يمكنها الوصول إلى هؤلاء الناس لمساعدتهم على النجاة من الأزمة، بما في ذلك تزويدهم باللقاح. فلن يَسلَم أحد حتى يَسلَم الجميع.

ولكل هذه العوامل، منفردة أو مجتمعة، عواقب وخيمة على السكان المدنيين، وتصبح أرضا خصبة لانتشار الجماعات المسلحة التي تحرض على العنف وتزيده.

ويجب إشراك الجهات الفاعلة المحلية، مثل النساء والشباب، للمساعدة في تطوير وقيادة الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي والتصدي لجميع هذه التهديدات، والتخفيف من حدة النزاعات، ومنع العنف، وتحقيق السلام، والحد من أثر انعدام الأمن على التنمية المستدامة.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة وعلى كل واحد منا والمنظمات الإقليمية مسؤولية مشتركة عن الرد على تلك التهديدات وضم الصفوف في الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فلا يمكننا أن نؤدي عملنا كالجسد الواحد لصالح أضعف الفئات، وأن نتجنب تكرار نشوب النزاعات وانعدام الأمن، إلا بحس من الوقاية وتعددية الأطراف والاهتمام المبكر والعمل المتضافر بين ركائز السلام وحقوق الإنسان والتنمية والعمل الإنساني.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. لقد دعتنا سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى دراسة الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن. وهذه مناقشة هامة لأن ميثاق الأمم المتحدة ومسؤوليات المجلس ثابتة في حين تتطور أسباب النزاعات. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن تكييف إجراءاته وأدواته من أجل الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط:

أولاً، إن تغير المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين. وقد اعترف المجلس في مناسبات عديدة بالآثار الشائنة لتغير المناخ في مختلف المناطق، من حوض بحيرة تشاد إلى الصومال أو مالي، ودعا إلى تحسين تقييم وإدارة المخاطر ذات الصلة. لقد حان الوقت لجعل عملنا جزءاً من نهج وقائي عن طريق استباق العواقب الإنسانية للكوارث البيئية بشكل خاص. ولهذا السبب تود فرنسا أن يتمكن الأمين العام من تقديم تقييم، كل سنتين، للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء تغير المناخ.

وتتعلق نقطتي الثانية بالجائحات. إذ يجب على مجلس الأمن أن يستبق أثرها المزعزع للاستقرار بشكل أكثر انتظاماً. ولمجلس الأمن دور أساسي في التخفيف من آثار مرض فيروس كورونا. لذا نكرر الإعراب عن تأييدنا الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري وعالمي لإطلاق النار لتيسير التصدي للجائحة. فلا بد من بذل كل جهد للتعجيل بتنفيذ القرار 2532 (2020)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع في 1 تموز/يوليه.

إن البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع تكون هشة بوجه خاص. لذلك فلا غنى عن الحفاظ على الحيز الإنساني وكفالة حماية العاملين في المجالين الإنساني والصحي. وعلاوة على ذلك، تؤدي الجائحات إلى تفاقم الأسباب العميقة للنزاع، ولا سيما من خلال تعزيز أوجه عدم المساواة والتأثير بشكل غير متناسب على أضعف الفئات. ويمكن للتدابير المتخذة لوقفها أن تؤدي أيضاً إلى التلاعب بالمعلومات وتقييد الحريات العامة، مما يقوض الثقة في المؤسسات.

ولهذا السبب يجب علينا، وفقاً لنقطتي الثالثة والأخيرة، أن نظل يقظين فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فيمكن أن تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان وانهيار النظام الدستوري وتهميش النساء والشباب إلى العنف وتشريد السكان وزعزعة استقرار دول ومناطق بأكملها. وهذا ليس بجديد. فالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس هي بمثابة تذكرة يومية. ولهذا السبب يطالب المجلس باحترام القانون الدولي الإنساني، ويفوض عمليات حفظ السلام بحماية المدنيين، ويساعد السلطات الوطنية على تعزيز سيادة القانون والأمن والعدالة. ولدينا آليات محددة لحماية الأطفال، والمشاركة الكاملة للمرأة وحمايتها، ومراعاة الشباب، ومكافحة الفقر والإفلات من العقاب.

ويجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك لمعالجة حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونحن نؤيد قيام المفوض السامي لحقوق الإنسان بتقديم إحاطات منتظمة، مثلما يفعل المفوض السامي لشؤون اللاجئين على سبيل المثال. ويمكننا تعزيز التآزر مع مجلس حقوق الإنسان، مع احترام ولاية كل محفل.

وأخيراً، يجب على مجلس الأمن أن يواصل التفاعل مع المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما أثناء زياراته الميدانية، وأن يدعو إلى حمايتهم عندما يتعرضون للتهديد.

إن جذور العديد من النزاعات والحروب الأهلية تعود أيضاً إلى نفس قضايا التنمية والحوكمة التي هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويجب على الأمم المتحدة أن تعتمد نهجاً متكاملاً يجمع بين الإجراءات الأمنية والإنسانية والسياسية، نهجاً يعزز أيضاً حقوق الإنسان والتنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ. فيجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره كاملاً. فلنرتق بشكل جماعي إلى مستوى التحدي.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

يشرفنا ويسرنا أن ترأس سانت فنسنت وجزر غرينادين ومعالي رئيس الوزراء رالف غونسالفيس هذه الجلسة الهامة هذا الصباح. ونتمنى لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها بلداً شقيقاً من البلدان الواقعة في جزر أرخبيلية، كل التوفيق في الرئاسة التاريخية لهذا الشهر، حيث أنها المرة الأولى في التاريخ التي يكون لسانت فنسنت وجزر غرينادين فيها مقعد في المجلس.

وأشكر نائبة الأمين العام، أختنا السيدة أمينة محمد، ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة. لقد زودنا السيد إبراهيم مایاكي والسير هيلاري بيكلز وأخونا السفير منير أكرم بمعلومات وافية لإجراء مناقشة حية.

وكما شهدنا، فإن الجائحة الحالية قد أدت إلى تفاقم الهشاشة في العديد من البلدان المتضررة من النزاعات وقد تؤدي إلى نكسة في جهود بناء السلام. ولعل الأعضاء يتذكرون أن ذلك كان أيضاً إحدى الصعوبات الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة المفتوحة المعقودة في آب/أغسطس، خلال رئاسة إندونيسيا، بشأن موضوع الجائحات وتحديات الحفاظ على السلام (S/2020/799).

والواقع أن التحديات التي يواجهها السلام والأمن متعددة الأوجه، وقد تؤدي القضايا المعاصرة مثل الجائحة والمسائل البيئية والإنمائية والنزعة الحمائية والإرهاب والتطرف إلى تفاقم هذا التحدي.

ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز النظام المتعدد الأطراف من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وخلال مناقشات عديدة في مجلس الأمن، كثيراً ما نسمع عن الحاجة إلى نهج شامل لكفالة السلام والاستقرار يشمل الأمن وحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية، فضلاً عن التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المفوضة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يواصل تعميم هذا النهج المتماسك.

أما بعد، فإني أود أن أبرز ثلاث نقاط:

أولاً، من الضروري تعزيز القدرات الوطنية. إن كفالة وجود فعال للدولة وحماية السكان وسد احتياجاتهم الأساسية، فضلاً عن مكافحة الفقر وعدم المساواة، هي من العوامل الأساسية لكسر دورة النزاع على نحو مستدام.

ومن الضروري بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان المتضررة من النزاعات لتهيئة بيئات مواتية للسلام والأمن حتى يتسنى للجهات الوطنية المعنية اتباع نهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. ويجب أن يشمل ذلك الاستثمار في القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات. وينبغي أن يظل ذلك ضمن الولايات ذات الأولوية للبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام.

ويجب علينا أيضاً أن نكفل توفير بعثات الأمم المتحدة التي صدر بها تكليف من المجلس أساساً قوياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأجل الطويل. ولكي ينجح ذلك، نحتاج إلى ملكية وطنية قوية ومشاركة شاملة من جميع الجهات المعنية المحلية، حيث أن لديها فهماً أفضل لمخاطر النزاع التي يتعين التصدي لها. كما أننا بحاجة إلى الشراكة والموارد وتبادل الخبرات من قبل الجهات المعنية الدولية.

ثانياً، يجب أن نعزز أوجه التآزر في جميع أعمال منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويجب أن تستجيب الأمم المتحدة بطريقة متسقة، مستفيدة من نقاط القوة في مختلف هيئاتها. ومن العوامل الأساسية تقسيم العمل والتنسيق، مع وضع خريطة طريق واضحة.

لقد شهدنا مدى ترابط التحديات الأمنية المعاصرة الحالية، من تغير المناخ إلى الأمن الغذائي. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار بذل جهود متضافرة، بما في ذلك تبادل المعلومات وحشد الخبرات والقدرات.

ولدى بعثات الأمم المتحدة في الميدان القدرة على رصد وتحديد دوافع النزاعات، وهي بمثابة جزء من نظام الإنذار المبكر. وفي الوقت نفسه، لدى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها قدرات تقنية لمعالجة الدوافع المحددة لاندلاع النزاعات. ويتعين على المجلس أن يعمل جنبا إلى جنب مع جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن الوكالات المتخصصة، من أجل إيجاد حلول لتلك التحديات الجديدة.

وتضطلع لجنة بناء السلام أيضا بدور حيوي في تنسيق الاستجابات على نطاق الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك عن طريق حشد المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والقطاعات الخاصة.

ثالثا، أود أن أنوه بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وكثيرا ما تواجه البلدان في منطقة ما تحديات متماثلة. كما أن هذه التحديات تكون أحياناً عابرة للحدود ومترابطة في طابعها وتتطلب تعاوناً قوياً بين بلدان المنطقة.

ولدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية معرفة عميقة ومنظورات فريدة وروابط محلية قوية، وهي أمور ذات أهمية حاسمة في دعم البلدان في بناء سلام دائم. وينبغي الاستفادة من تلك الإمكانية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلا عن التصدي الجماعي لدوافع النزاع وعدم الاستقرار. وكما دأبنا على التأكيد، نعتقد أن الجيران يعرفون الحالة أفضل من غيرهم.

وينبغي أيضاً أن يكون هناك تقاسم للمسؤوليات والخبرات بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ذلك الصدد.

في الختام، وعلى حد تعبير مثل قديم معروف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي: ”حصاد السلام ينمو من بذور الرضا“. فالسلام لا يتحقق من دون عمل شاق.

ولا يمكن لأي جهة فاعلة بمفردها أن تعالج بشكل شامل دوافع النزاعات وانعدام الأمن. ولكن لكي نتمكن من العمل معا، علينا أن نعترف بأن هناك صلات واضحة بين السلام والتنمية المستدامة، وأنه من دون التنمية – من المجتمع المحلي إلى مستوى الدولة إلى التعاون الدولي – ستذهب جهودنا سدى وسيكون تحقيق السلام أصعب.

المرفق 18

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على رئاستها التاريخية لمجلس الأمن. إن مناقشة اليوم هامة. إذ يواجه عالمنا عدداً لا يحصى من الأزمات، والكثير منها متشابك. وتتطلب التهديدات الجديدة غير التقليدية للأمن العالمي من مجتمعنا العالمي أن يتخذ نهجا جديدا لمعالجة الأزمات الناشئة على نحو أكثر ملاءمة.

أولا، إن أحد أفضل الطرق لضمان السلام المستدام وتعزيزه هو الاستثمار في التنمية المنصفة، ولا سيما في الدول الهشة. وأغلبية الدول الـ 58 التي تم تحديدها على أنها هشة هي أيضا دول متضررة من النزاعات ومنخفضة الدخل. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن 80 في المائة من أفقر الدول ستعاني من أوضاع هشة بحلول عام 2030، مما يجعلها أيضا أكثر عرضة لانعدام الأمن والأزمات. ويمكن أيضا أن تقوض الأزمات المتداخلة، وهي من السمات المميزة للأوضاع الهشة، التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونتيجة لذلك، في الحالات الهشة التي يطغى عليها النزاع وعدم الاستقرار والتي تتسم، وفي بعض الحالات، بزيادة الضغط السكاني، يكون الاستثمار في التنمية أمرا بالغ الأهمية. وربطت بعض الدراسات، على سبيل المثال، بين الفقر والأمية من جهة والتطرف من جهة أخرى. فالإرهاب يزدهر في التربة الخصبة التي يوفرها الفقر. والشباب الذين ينقطعون عن الدراسة معرضون بشدة أكثر من غيرهم للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة مثل بوكو حرام، في حين أن الفتيات اللائي يعشن في المناطق المتضررة من النزاع يكن أكثر عرضة للعنف الجنسي والجنساني. كما أن احتمالات التحاقهن بالمدارس تقل بمقدار النصف مقارنة بالفتيات في البلدان غير المتأثرة بالنزاع. وتزداد أهمية الالتحاق بالتعليم في المناطق التي يطغى عليها النزاع وعدم الاستقرار. فمن دون التعليم، سيواجه الأطفال المحرومون أصلا من حقوقهم الأساسية مستقبلا بلا فرص أو إمكانيات حقيقية.

إن أحد أخطر التهديدات الأمنية التي نواجهها حاليا هو تغير المناخ. فبالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وتدهور البيئة، أدى تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، بما في ذلك تأجيج النزاعات، مما أدى إلى تقويض النمو الاقتصادي ومكاسب التنمية في العقود الأخيرة مع تفاقم الاحتياجات الإنسانية. وفي حوض بحيرة تشاد، على سبيل المثال، يتضح بشكل جلي الترابط بين انعدام الأمن والفقر وتغير المناخ. ويُشار إلى منطقة الساحل باعتبارها أحد أوضح الأمثلة على النزاعات المتصلة بالمناخ، والتي تؤثر أيضاً على الهجرة والتشريد القسري.

ويعتمد زهاء 10 ملايين شخص في منطقة بحيرة تشاد على المساعدات الإنسانية بسبب النزاعات المسلحة. وقد نزح أكثر من 000 100 شخص في منطقة ديفا وحدها ويعيش قرابة 000 250 لاجئ فروا من نيجيريا في المناطق الحدودية بين الكاميرون وتشاد والنيجر وأجزاء أخرى من وسط منطقة الساحل. وتؤدي الآثار المضاعفة لتغير المناخ على النظم الإيكولوجية إلى تفاقم هشاشة سبل عيش الناس، مما يجعلهم عرضة للأزمات.

ومن ثم، فإن التصدي لتلك المخاطر من شأنه أن يساعد في تأمين الاستقرار والحفاظ عليه. وتعمل النيجر مع مجموعة من أعضاء مجلس الأمن لضمان أخذ المخاطر المتصلة بالمناخ في الاعتبار على نحو أكثر انتظاما. ويجب أن تستمر تلك الجهود لكي تؤخذ عوامل النزاع المتصلة بنوع الجنس في الاعتبار، نظرا لأن النساء والفتيات يواجهن انتهاكات محددة.

ولن يؤدي اتباع نهج متكامل إلى جعل تدخلاتنا أكثر فعالية فحسب، بل يمكن أن يساعد أيضا على الحد من تكرار الأزمات في المستقبل. وسيكون أيضا أكثر فعالية في التعامل مع عالم يواجه أوجه عدم مساواة خطيرة بين البلدان وداخلها. وبعبارة أخرى، فإن التهديد الأمني المتصل بالمناخ مسألة محلية بقدر ما هو قضية عالمية.

واليوم، عززت جائحة مرض فيروس كورونا العالمية الفكرة بأن العمل الجماعي أمر حيوي وأن تعددية الأطراف ضرورية وأن اتباع نهج شامل لعدة قطاعات إزاء المشاكل العالمية الناشئة هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول مستدامة. وفي أعقاب هذه الأزمة، علينا أن نجدد التزامنا أمام العالم بتعددية الأطراف الحقيقية والشاملة للجميع.

وكما أشار فخامة رئيس جمهورية النيجر خلال الجزء الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، فإن الجائحة العالمية أبرزت الحاجة الملحة لإعادة النظر في أمننا الجماعي (انظر A/75/PV.8). وعلينا جميعا أن نعمل معا لاستخلاص الدروس الضرورية والتفكير مليا في الإصلاحات الحتمية لنظمنا للحوكمة العالمية. ومناقشة اليوم جزء من ذلك التفكير الضروري. والنيجر مقتنعة بأن التهديدات العديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان لا يمكن لفرادى الدول حلها، بل إنها تتطلب عملا جماعيا من قبل المجتمع الدولي.

ومع أخذ جميع النقاط المذكورة أعلاه في الاعتبار، يود وفد بلدي أن يقدم التوصيات التالي:

أولا، هناك حاجة إلى فهم أفضل للطابع المتعدد الجوانب للتهديدات الأمنية، بما في ذلك من خلال إجراء تحليل مُحكم والذي من شأنه أن يوفر معلومات وبيانات أساسية لتحسين تكييف عملنا وتدخلاتنا مع الحالة المتطورة.

ثانيا، هناك حاجة إلى سد الفجوة التمويلية للتدخلات، وهو ما من شأنه التصدي بصورة مشتركة لقضايا الأمن والتنمية في المناطق المتضررة من النزاعات وفي السياقات الهشة.

ثالثا، يجب دعم وتعزيز دور المنظمات الإقليمية، نظرا لأن العديد من الأزمات تتجاوز الحدود الوطنية.

أخيرا، يجب أن نضع الناس في صميم تدخلاتنا وتفكيرنا. ومن المهم أيضا تعزيز دور ومشاركة النساء والشباب في بناء السلام.

المرفق 19

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكركم، رئيس الوزراء غونسالفيس، وفريقكم على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى اليوم. ونرحب بترؤس سانت فنسنت وجزر غرينادين لمجلس الأمن لأول مرة، ونحن متحمسون جدا للعمل معكم ومع فريقكم هنا في نيويورك.

وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات اليوم – السيدة أمينة محمد والسيد إبراهيم مياكي والسير هيلاري بيكلز والسيد منير أكرم – على العمل الذي يقومون به هم وأفرقتهم لجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا.

من المحزن أننا نعيش في عالم أصبح النزاع العنيف فيه الآن شائعا بشكل متزايد بعد سنوات من التدهور. ونعلم أن العنف يولد المزيد من العنف. فهو يشوه الأعراف الاجتماعية ويقوض المؤسسات ويدمر البلدان والأرواح. والدول الهشة معرضة بشكل خاص للعنف المزعزع للاستقرار والنزاع المسلح، والمواطنون العاديون هم الذين يدفعون الثمن.

ونعلم أن النزاع والعنف كثيرا ما يتفاقمان بفعل العوامل البيئية. وكثيرا ما يمول استغلال المعادن، بما في ذلك المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، والأخشاب والأحياء البرية النزاعات، وربما تقوض الآثار المرتبطة به من تدهور بيئي واضطرابات اجتماعية آفاق السلام.

وفي فنزويلا، على سبيل المثال، يتواطأ نظام مادورو غير الشرعي في تعدين الذهب بشكل غير مشروع ويتربح منه، الأمر الذي يدمر البيئة والسكان الأصليين في جميع أنحاء الجزء الجنوبي من البلد. وتجرّد الجماعات الإجرامية المسلحة، بما فيها بعض الجماعات الكولومبية، المُصنفة باعتبارها إرهابية، الأرض من مواردها في محاولة لنشر النزاع ومفاقمة الحرمان الذي يواجهه الشعب الفنزويلي.

كما أن الدول الهشة معرضة لتهديدات مزعزعة للاستقرار بسبب تدخل جهات خارجية خبيثة. وقد أعربنا عن قلقنا المتزايد إزاء استخدام بعض الدول لنفوذها في الدول الهشة، وهو النفوذ الذي اكتسبته من خلال القروض السيادية والالتزامات المتعلقة بالديون، لتعزيز ممارسات الحكم غير الديمقراطية. ويزيد الفساد الناجم عن ذلك وتضاؤل احترام سيادة القانون والاستبداد من خطر نشوب النزاع العنيف وعدم الاستقرار في تلك البلدان على المدى الطويل.

ومن أكبر المجرمين إيران، الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم. وتستخدم إيران نفوذها الخبيث لنشر العنف في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومن خلال دورها العسكري المباشر والدور الذي يقوم به وكيلها، جماعة حزب الله الإرهابية، في دعم نظام الأسد القاتل، قامت إيران بدور محوري في خلق أزمة اللاجئين. كما تقوم بدور محوري في المأساة الإنسانية والنزاع الذي طال أمده في اليمن بسبب عمليات نقل الأسلحة إلى الحوثيين، وفي الاضطرابات في العراق، وذلك جراء دعمها للميليشيات الشيعية. وهي تصدر الأسلحة إلى شركائها ووكلائها والمنظمات الإرهابية التي تزعزع استقرار المنطقة في انتهاك لتدابير حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة. إن إيران تعمق تلك النزاعات وتوسعها وتطيل أمدها. ويجب ألا نسمح باستمرار ذلك.

ولا تزال إدارة ترامب ملتزمة بإحباط محاولات الجهات الفاعلة الخبيثة مثل النظام في إيران، الذي يسحق المعارضة في بلده ويخلق عدم الاستقرار في البلدان الأخرى. وتهدف برامج الجزاءات التي وضعناها

إلى تقييد قدرة الجهات الفاعلة السيئة، مثل إيران، على الاستفادة من نظامنا المالي أو تهديد الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا والمدنيين. وعلى الرغم من الاتهامات الباطلة من قبل بعض أعضاء المجلس، فإن جزاءاتنا لا تستهدف المساعدات أو الأنشطة المتصلة بالشؤون الإنسانية. بل إننا كثيرا ما نستثني الأنشطة من هذا القبيل من برامجنا للجزاءات. ونستثنيها، في كثير من الظروف، بصورة استباقية.

وتستخدم حكومة الولايات المتحدة أيضا المساعدة الأجنبية المحددة الأهداف كأداة لإحباط دوافع النزاع. وتذهب نسبة تقارب 50 في المائة من جميع المساعدات الخارجية للولايات المتحدة اليوم إلى الدول الهشة، بما في ذلك 70 في المائة من المساعدة التي تقدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي السنوات الخمس الماضية، أنفقت الولايات المتحدة قرابة 30 بليون دولار في صورة مساعدات خارجية في البلدان الهشة وعددها أكثر من 15 بلدا، وفق تصنيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولا تزال الولايات المتحدة أيضا تتصدر المساهمات العالمية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إذ تساهم بنسبة 25 في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام – وهي أداة رئيسية في النهوض بالسلام والأمن الدوليين ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

وقد أكد الرئيس ترامب التزام الولايات المتحدة بمنع نشوب النزاعات ومعالجة أوجه الضعف عندما وقّع قانون الهشاشة العالمي لعام 2019. ومن بين أمور أخرى، يضع ذلك التشريع المهم الذي سنته الولايات المتحدة الحلول المحلية وتولي زمام الأمور وتحقيق المساءلة على الصعيد المحلي في صميم نهج الولايات المتحدة إزاء بناء القدرة على الصمود.

ونعلم أن البلدان التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة بين الجنسين أكثر عرضة للنزاع. وتعطي الولايات المتحدة الأولوية لمشاركة المرأة مشاركةً هادفة في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها، مع تعزيز سلامة النساء والفتيات في النزاعات والأزمات. وقد تجلت قيادتنا العالمية والتزامنا بهذه المسألة عندما وقّع الرئيس ترامب قانون المرأة والسلام والأمن في الولايات المتحدة لعام 2017، والذي أعقبه إصدار الإدارة لاستراتيجية الولايات المتحدة الجريئة والمبتكرة بشأن المرأة والسلام والأمن في حزيران/يونيو 2019.

ولا تزال الولايات المتحدة تشارك بنشاط في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية النزاعات في جميع أنحاء العالم. وقبل بضعة أسابيع فقط، استضاف الرئيس ترامب مراسم توقيع تاريخية حيث وقع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزيرا خارجية الإمارات العربية المتحدة والبحرين إعلان اتفاقات أبراهام ووافقا رسميا على التطبيع مع إسرائيل – وهي أول اتفاقات من نوعها بين إسرائيل والدول العربية منذ عام 1994. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، حذا السودان، الذي نبذ الإرهاب، حذو البلدين واتخذ الخطوة التاريخية المتمثلة في الموافقة على تطبيع العلاقات مع إسرائيل وبدء علاقات اقتصادية وتجارية معها. وتوفر اتفاقات أبراهام أساساً لمزيد من التقدم نحو تحقيق السلام الإقليمي. إن هؤلاء القادة يختارون بجرأة مستقبلاً من التفاهم والتعايش والازدهار لشعوبهم – إنهم يؤيدون ثقافة السلام.

وتعمل الولايات المتحدة، بصفتها أحد الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعنية بمعالجة النزاع في ناغورنو كاراباخ، مع أطراف النزاع من أجل وقف الأعمال العدائية واستئناف الحوار على وجه السرعة من دون شروط مسبقة بغية التوصل إلى تسوية سياسية من خلال حل تفاوضي.

وفي سورية، لا تزال العملية السياسية المبينة في القرار 2254 (2015) هي السبيل المشروع الوحيد للتصدي لوحشية نظام الأسد الذي بدأ النزاع قبل عقد من الزمن. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة تماما بتنفيذ القرار 2254 (2015) لضمان مستقبل يسوده السلام والازدهار للشعب السوري.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وسنواصل استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لمعالجة دوافع النزاعات التي تجعل الدول الهشة عرضة للعنف المزعزع للاستقرار والنزاع المسلح. ونأمل أن تنضم إلينا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جعل عالمنا أكثر أمنا وسلاما. إن مهمتنا، وهي المهمة الموكلة إلينا جميعا في الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ 75 الماضية، هي "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". فلنضاعف جهودنا لتحقيق تلك الرؤية.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، ياشار علييف

أود في البداية أن أهنئ وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين على تولي رئاسة مجلس الأمن وعلى عقد هذه الجلسة.

تثير المذكرة المفاهيمية (S/2020/1064، المرفق) مسألة هامة بشأن ما يمكن عمله لتوطيد وتعميم نهج متكامل لتعزيز التوصل إلى الحلول. وعلى مدى السنوات الـ 75 التي مرت على إنشاء الأمم المتحدة، تم عمل الكثير فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية وحل النزاعات والقضاء على الاستعمار وإعادة الأمل إلى المتضررين من الحرب والعنف وعدم الاستقرار.

بيد أن النزاعات والاحتلال الأجنبي الطويل الأمد وانعدام المساءلة لا تزال تهدد السلام والأمن. وللأيديولوجيات العنصرية والتحريض على الكراهية العرقية والدينية، المقترنة في كثير من الأحيان بروايات تاريخية زائفة، أثر يفاقم اندلاع النزاعات أو يطيل أمدها. وتؤدي جائحة فيروس كورونا ومخاطر تغير المناخ إلى زيادة خطورة البيئة الأمنية الصعبة وتفاقمها.

والاستجابات العالمية والجهود المشتركة المتسقة هي أكثر السبل فعالية للتصدي للنزاعات ومكافحة تغير المناخ ومرض فيروس كورونا ومكافحة الإرهاب وإدارة عمليات التشريد القسري وتدفقات الهجرة وتحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة الشاملة للجميع وحقوق الإنسان للجميع. والأمم المتحدة ركن حاسم من أركان تعددية الأطراف، وتشكل أغراض ومبادئ ميثاقها الإطار المعياري الأساسي في العلاقات الدولية.

ويجب أولا وقبل كل شيء على جميع الدول أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وحدودها المعترف بها دوليا. إن الحلول الفعالة تستلزم تنفيذ القرارات التي تتخذها الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. فالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة واضحة بشأن التزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد. ومن المهم أيضا العمل على معالجة جميع الأسباب الجذرية للنزاعات، مع مراعاة أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

وموقف أذربيجان الثابت فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر معروف جيدا، وينبع، في جملة عوامل أخرى، من تجربتها في مواجهة العدوان المسلح وعواقبه المدمرة. وقد أقر مجلس الأمن في قراراته 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) بارتكاب أعمال القوة العسكرية ضد أذربيجان، وبأن هذه الأعمال لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنها تشكل انتهاكا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

غير أن مطالبات مجلس الأمن بانسحاب قوات الاحتلال الأرمينية من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط، ظلت بدون تنفيذ. بل على العكس من ذلك، ظلت أرمينيا تتمتع بالإفلات من العقاب، الذي ولد، كنتيجة طبيعية مباشرة، شعورا لدى سلطاتها بأنه مسموح لها القيام بما تريد، وأطلق لها العنان لارتكاب أعمال عدوانية وجرائم كراهية جديدة، وأدى إلى الحالة التي نواجهها الآن.

ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والتنمية إلا إذا أزيلت نتائج عدوان أرمينيا، مما يكفل انسحاب قواتها المسلحة بالكامل من الأراضي المحتلة، واستعادة السلامة الإقليمية لأذربيجان، وإعمال حق الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة.

المرفق 21

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

إن البرازيل ممتنة لرئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى عن طريق التداول بالفيديو عن "بناء السلام والمحافظة عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن". ونشكر أيضا نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، وجميع باقي مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة.

تغتنم البرازيل هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها لبناء السلام. ومن جوانب عديدة، تتطابق خطة الحفاظ على السلام مع قيم السياسة الخارجية البرازيلية التي تطورت منذ فترة طويلة، ولا سيما الحل السلمي للمنازعات، والترابط بين السلام والتنمية، وأولوية الوقاية. وبغية مواصلة تحسين جهود وقدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، تود البرازيل أن تتناول ثلاثة اعتبارات بإيجاز.

أولا، لقد علمتنا تجربتنا الجماعية في جهود السلام أن الظروف التي قد تقود المجتمع إلى مسارات السلام أو النزاع كثيرا ما تكون بالغة التعقيد. إن تحليل الأسباب الجذرية أو الدوافع المحتملة للنزاع وعدم الاستقرار يتطلب دائما ممارسة شاملة تهدف إلى تحقيق فهم واسع النطاق للتفاعل بين مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لأي حالة محددة. ولذلك ينبغي أن نرفض الحجج التبسيطية التي تقدم عاملا واحدا كدافع رئيسي لعدم الاستقرار، وأن ندرك أنه لا يوجد نموذج واحد لمنع نشوب النزاعات أو بناء السلام.

ثانيا، إن بناء السلام والمحافظة عليه مسعيان يشملان جميع الركائز، لا يتحققان إلا على أساس احترام السيادة والملكية الوطنية. وهذا يعني أن الكثير مما نريد إنجازه في مجال بناء السلام له صلات بمواضيع تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة، وينبغي مناقشته وتنفيذه تحت قيادة محافل سياسية أخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لولاية كل منهما.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نرفض التفسيرات التي توحي بأنه يمكن اعتبار الحفاظ على السلام كإطار شامل. إن الاعتراف بالترابط بين مختلف ركائز الأمم المتحدة يتطلب منا أن نعترف بالقيمة الجوهرية لكل ركيزة وولاية بعينها. وقد يسهم كل من تعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات في بناء السلام، ولكن ينبغي أيضا تقييم جهودنا في كل مجال من تلك المجالات تبعا لميزاتها.

وأخيرا، تتبوأ لجنة بناء السلام موقعا فريدا يسمح لها بالتقريب بين المناقشات عبر مختلف ركائز الأمم المتحدة. ومن أجل تعزيز فعالية واتساق جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، ينبغي للجنة بناء السلام أن تواصل تعزيز قدراتها الاستشارية بغية تقديم توصيات إلى مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما تراه ضروريا.

وفي الختام، تود البرازيل أن تكرر الإعراب عن تقديرها للفرصة التي أتيحت لها للمشاركة في هذه المناقشة. ونرحب بقرار سانت فنسنت وجزر غرينادين عقد هذا الاجتماع بطريقة شفافة وشاملة، مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه ممارسة جيدة تستحق التكرار ونشجع أعضاء مجلس الأمن على ضمان الشمولية الكاملة في جميع المناقشات المقبلة بشأن المسائل الشاملة المتصلة ببناء السلام.

المرفق 22

بيان الممثل الدائم لكابو فيردي لدى الأمم المتحدة، خوسي لويس فيالهو روشا

يسرني أن أحييكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. إن المبدأ السيادي للمساواة في الحقوق بين الدول يبرز بقوة، وأنا أرى دولة جزرية صغيرة نامية، بعد الزخم الذي ولده انتخابكم، تتولى رئاسة هذا الجهاز البارز للأمم المتحدة. وأود أن أهنئكم وأقول لكم إنه يمكنكم التعويل على دعم وفد بلدي بقدر ما يمكن لدولة غير عضو في مجلس الأمن أن تقدمه من مساعدة في هذا السياق.

كما أثني على اختياركم، سيدتي الرئيسة، للموضوع المناسب للمناسبة المميزة لرئاستكم لمناقشة الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، وأشكركم على الدعوة إلى تقديم بيانات مكتوبة بشأن هذه المسألة. إنها مناقشة مناسبة من حيث التوقيت، ونحن ننظر إلى الصورة العالمية ونرى كيف أن العالم، بينما يمر عبر العديد من الأزمات، يتعرض الآن لتفشي فيروس كورونا، مما يضيف إلى الظروف القائمة من قبل، وعواقب الجائحة وتأثيرها الشامل، مما يفتح قدرا كبيرا من عدم اليقين للسنوات المقبلة.

ولمكافحة هذه الجائحة يمكن للمرء أن يقول، ويتفق في الرأي على، أننا بحاجة إلى الاستجابة بسرعة في مواجهة التهديد الصحي وإلى إنقاذ الأرواح والتعافي اقتصاديا واجتماعيا من خلال حماية الأعمال التجارية والأشخاص المتضررين والوظائف، وأخيرا، إعادة البناء على نحو أفضل ووضع أنفسنا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ تدفعنا روح الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1)، ندعو إلى تنشيط تعددية الأطراف للعمل معا وعلى نحو أفضل وإلى تصميم متجدد على التضامن لإحداث تغيير لصالح تقديم مساعدة أكثر شمولا ومصممة خصيصا، لا سيما لأفقر الناس وأضعفهم. إننا كذلك مدفوعين إلى حشد المزيد من الموارد ونحو زيادة التنسيق.

فالاستجابة لمرض فيروس كورونا، على الرغم من إلحاحها، نهج تنازلي يحتاج إلى أن تدعمه – لكي يكون نافذا وفعالاً – حلول من القاعدة إلى القمة يرتكز إليها يمكن أن تعالج – بطريقة هيكلية – دوافع النزاع وانعدام الأمن التي كانت موجودة مسبقا ومحيطة بفرص الاستجابة الكافية للجائحة وطريق المضي قدما وقد تقوضها في نهاية المطاف.

دعونا نتناول الأمر من البداية. إن إرث المؤسسين يرتكز إلى إصرارهم على "ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وقرارهم إنشاء "هيئة دولية تسمى" "الأمم المتحدة". وقد تلقت ولاية اتخاذ التدابير المناسبة "لحفظ السلم والأمن الدولي"، و "تحقيق التعاون الدولي" من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي و "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وعلاوة على ذلك، ستكون الأمم المتحدة "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"، تسند المسؤولية الرئيسية إلى الحكومات من ناحية، وإلى عملها المتعدد الأطراف من ناحية أخرى.

ولم يشهد العالم على مدى السنوات الـ 75 التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة، أي تفش عالمي. غير أنه لم يسلم من نزاعات لا حصر لها ناجمة عن سخط سياسي وطني أو إقليمي لم يحل وأسباب أخرى،

مثل تحقيق مكاسب اقتصادية غير مشروعة ونقص في الموارد بسبب المناخ، من بين أسباب أخرى. كما إنها كذلك ترجع إلى عدة عوامل مسرِّعة للنزاعات، من سوء الإدارة والفقر والظلم الاجتماعي والإرهاب الأيديولوجي والإرهاب القائم على العقيدة والإثنية وسباق التسلح وانتشار الأسلحة، بما في ذلك الجرائم الحاسوبية وانعدام الأمن، إلى كراهية الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية.

ولغرض مناقشتنا، أرحب بآخر تقرير للأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (S/2020/773). فالتقرير يستند إلى وصف واضح للدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن، مع توضيح "النُهج الشاملة المشتركة بين الركائز إزاء بناء السلام والحفاظ عليه" و "عمل الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز ... اتساق... دعما للحكومات الوطنية وشعوبها" (S/2020/773، الفقرة 10).

وهو دليل دقيق على الصلة – العزيزة على الأمين العام – بين الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة، بتسليط الضوء على أهمية منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام والتفاعل مع حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والتنمية.

وفي الختام، يؤيد بلدي، كابو فيردي، هذه المناقشة وأي مبادرة أخرى تسهم في تقليل النزاعات وزيادة الأمن في العالم وتستثمر في محركات السلام والمجتمعات الأكثر رضى بوصفها شروطا أساسية لاستقرار الجميع وتقدمهم.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

يؤثر انتشار النزاعات العنيفة وتزايد انعدام الأمن الاقتصادي وتزايد آثار تغير المناخ بشكل غير متناسب على الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وقد تفاقمت هذه التحديات وتضاعفت بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

إن استجابة الأمم المتحدة بأكملها استجابة متسقة وتعاونية ومنسقة وفعالة أمر حاسم في صون وتعزيز المكاسب الإنمائية، ومعالجة عوامل الخطر التي تؤدي إلى نشوب النزاعات وبناء مجتمعات أكثر سلاما وقدرة على الصمود.

وإذ ظلت كندا داعمة منذ أمد بعيد لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن تجربتنا كرئيس للجنة بناء السلام خلال عام 2020 بلورت بعض أوجه الفهم الحاسمة بالنسبة لنا.

لقد كشف كوفيد-19 عن حقيقة أن قصص نجاح الأمم المتحدة في بناء السلام غالبا ما تكون أكثر هشاشة مما نرغب في الاعتراف به. فحتى بعد عقود من الدعم الدولي لبناء السلام، تظل بلدان كثيرة عرضة للوقوع في أزمة عميقة في أعقاب صدمة أو صدمتين. إننا لا نزال بعد في بداية فهمنا للطرق التي يؤدي بها تغير المناخ إلى مفاقمة دوافع النزاعات وزيادة أوجه الضعف.

وذلك يتطلب منا أن نعيد التفكير بصورة أساسية في نهجنا وأن نضع سبل العيش والأمن الاقتصادي للمواطنين والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع في صميم بناء السلام. وكذلك يعني زيادة قدرتنا على التقييم المشترك للمخاطر المتعددة والمتداخلة التي تزيد من احتمال نشوب النزاعات العنيفة والاستجابة لها.

ولا يمكن أن يحدث أي من ذلك من دون تمويل مستدام يمكن التنبؤ به وشراكات قوية. فالبلدان المتضررة من النزاعات هي بالفعل الأكثر تخلفا عن ركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه الجائحة تهدد بزيادة تخلفها عن الركب. إنها تحتاج إلى دعم مستدام ومنسق يمكن التنبؤ به.

ولذلك تدعم كندا طوعا صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وقد أعلنا اليوم عزمنا على المشاركة في استضافة مؤتمر تجديد موارد صندوق بناء السلام في كانون الثاني/يناير. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تفعل ما في وسعها للمساهمة في صندوق بناء السلام وعلى زيادة حجم وفترة تعهداتها إلى أقصى حد ممكن.

غير أن التمويل الخارج عن الميزانية ليس سوى إسعافات أولية لمشكلة نظمية. يمكن للتمويل الطوعي أن يحفز النتائج القصيرة الأجل في منظومة الأمم المتحدة، ولكننا بحاجة كذلك إلى النظر في حلول أطول أجلا.

فينبغي تمويل العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه من خلال الاشتراكات المقررة. فهذه الأنشطة أساسية لتحقيق ولاية الأمم المتحدة وأهدافنا المشتركة لبناء السلام. وإلى أن نتفق على نهج جماعي، ستواصل كندا العمل مع الآخرين لإحراز تقدم ترابطي على أساس كل حالة على حدة.

ويجب علينا أيضا أن ندرس الهيكل المالي العالمي الشامل ونسأل أنفسنا إن كان صالحا لتحقيق الغرض المنشود. وتبين لنا مجموعة الأدلة المتزايدة التي ظهرت، لا سيما منذ ظهور جائحة كوفيد-19، أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمعظم البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

إذ يضـــطر عدد متزايد من البلدان إلى الاختيار بين توجيه الموارد العامة الشـــحيحة لخدمة ديونها واســـتمرار قدرتها على الســـداد أو اتخاذ تدابير لمواجهة آثار الجائحة. لا ينبغي لأي بلد، ولا ســـيما البلدان الخارجة من النزاعات، أن يضطر إلى أن يختار بين الإعسار وصحة مواطنيه.

وإدراكا لتلك الأنواع من التحديات، انضمت كندا وجامايكا إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش لقيادة مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، ووضع سلسلة من التوصيات بشأن كيفية التغلب على هذه التحديات غير المسبوقة.

ويثلج صـدورنا التزام الأمين العام بكفالة حصـول البعثات على تمويل برنامجي كاف لدعم أنشـطة بناء السلام الصـادر بها تكليف، بوصـفها طلبات ذات أولوية لميزانية حفظ السلام. وندعو مجلس الأمن إلى أخذ هذه التوصـيات في الحسبان، لا سيما في سياق عمليات انتقال البعثات، ونشـجع أعضـاء مجلس الأمن على أن يكفلوا باستمرار تنفيذ الولايات والأولويات التي وافقوا على مرحلتي تمويلها وتنفيذها.

وأخيرا، نحض المجلس على الاستفادة على نحو أفضل من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء الســـلام بوصـــفها هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة بالاضـــطلاع بدور تجســـيري عبر مختلف الهيئات الرئيسية لكفالة تقديم دعم متكامل ومتسق ومنسق للجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

وإذ يســـتفيد المزيد من البلدان والمناطق من قدرة لجنة بناء الســـلام التنظيمية، فقد عززت اللجنة كذلك هذا الدور التجسيري، ما مكنها من التصدي لمجموعة أوسع من التحديات والمخاطر التي تهدد السلام – من المساواة بين الجنسين في منطقة البحيرات الكبرى إلى الأمن المناخي في جزر المحيط الهادئ. ويمكن للجنة بناء الســلام أن تكون منبرا حاســما لدعم جهود إصــلاح الأمم المتحدة على الصــعيد القطري من أجل تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على التحليل المشترك للمخاطر والتصدي لها.

ونشجع مجلس الأمن على زيادة تواتر طلب المشورة من اللجنة، بما في ذلك بشأن ولايات عمليات الســلام والمراحل الانتقالية في البعثات، ولا ســيما مشــورتها بشــأن تحديات بناء الســلام في الأجل الطويل. وستُعزز المناقشـات المواضـيعية من قبيل هذه المناقشـة بمشـورة رسـمية من لجنة بناء السـلام بشـأن كيفية تعزيز اتساق جهود الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإدامة السلام.

المرفق 24

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على الفرصة التي أتيحت، من خلال هذه المناقشة، للنظر في الكيفية التي يمكن بها معالجة بعض أبعاد بناء السلام والسلام المستدام بوصفها تهديدات عالمية من منظور وظائف مجلس الأمن، وكذلك لإبراز أهمية الحفاظ على الاتساق فيما بين جهود أجزاء المنظومة الأخرى، ولا سيما الوكالات الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك المنظمات الصحية، من أجل تحديد الكيفية التي قد تؤثر بها أو تؤثر حاليا ظواهر مثل الجوائح وغيرها من التحديات، على المجتمعات في حالات النزاع أو في عمليات بناء السلام.

ونرى، كما أُعرب عنه في مناسبات سابقة، أن من الهام جدا أن يعالج مجلس الأمن هذه المسائل في مجالات مسؤوليته، لأننا، في أوقات الأزمات، نحتاج إلى منظمات قوية متعددة الأطراف، مع تصدي جميع هيئاتها تصديا ملائما، بالنظر إلى ولايات ووظائف كل منها، لأي تحد رئيسي.

ولهذا السبب نعتقد أن إشراك الشباب والنساء والمجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة هو أمر أساسي لإقامة مجتمعات قادرة على الصمود ومتماسكة، ولهذا السبب نحن ممتنون لإسهامات مقدمي الإحاطات الرفيعي المستوى اليوم.

ولا يزال النداء الذي وجهه الأمين العام في آذار/مارس الماضي من أجل وقف إطلاق النار على نطاق العالم، والذي أيدته شيلي، وثيق الصلة بالموضوع، حيث لا تزال الأزمة الصحية العالمية تشكل خطرا بسبب آثارها المدمرة على المجتمعات، ولا سيما بالنسبة لأكثر الناس ضعفا والأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب، مثل النساء والفتيات.

وعلاوة على ذلك، توفر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أدوات هامة لضمان وجود منظور جنساني في جميع الكيانات المرتبطة بعمليات السلام. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يجب عدم إهمال هذا النهج عند معالجة آثار الجائحة أو غيرها من الأزمات على أوضاع النزاع أو بناء السلام، بما في ذلك ما يتصل بالعنف الجنسي والجنساني. وينبغي أيضا استخدام بناء القدرات في مجالي التأهب والاستجابة وعمليات التقييم لتعزيز المنظور الجنساني، سواء في معالجة الآثار أو في تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات.

ونظرا لتعدد العوامل الحالية التي تقف وراء النزاع وانعدام الأمن اليوم، لا يمكن فصل مجلس الأمن عن مناقشته، لا سيما عندما يؤدي تأثير هذه العوامل إلى أزمات عالمية وعواقب مدمرة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نشدد كثيرا على تجربة الأزمة متعددة الأبعاد الناجمة عن مرض فيروس كورونا، التي كشفت عن أهمية التأهب المؤسسي ومتعدد الأطراف في الاستجابة بشكل متسق للتحديات والتهديدات العالمية الجديدة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتفكير الذي يشمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام والأمانة العامة، وكذلك استعراض هيكل بناء السلام الموجه نحو استدامة السلام، بهدف القيام، على سبيل المثال، بتقييم أثر الجائحة الحالية على الحالات الجغرافية والمواضيعية التي تنظر فيها، وتحديد مواطن الضعف التي تتطلب

اتخاذ إجراءات في الاستجابات لها، وكذلك تحديد العمليات الناجحة على المستوى الميداني، من خلال تبادل الخبرات، التي يمكن تطبيقها في سياقات مختلفة، مثل المشاريع سريعة الأثر التي تنفذ في عمليات السلام، وتعزز مشاركة المجتمعات المحلية في بناء السلام والحفاظ عليه، وتعزيز مبدأ الملكية الوطنية.

ويتم ذلك كله بهدف بناء القدرة على التأهب والاستجابة في إطار النظام متعدد الأطراف ككل لحالات النزاع وبناء السلام في مواجهة الجوائح في المستقبل وغيرها من التحديات والتهديدات. وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أن أحد العناصر الرئيسية هي قنوات معلومات موثوقة ومرنة وقوية، تركز على الإنذار المبكر وتقييم الأثر على التوترات وعمليات التنمية. إن مكافحة المعلومات المضللة ونشر خطاب الكراهية أمر أساسي لتعزيز السلام وبنائه.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أن البيئة السلمية شرطٌ أساسيٌ لمكافحة الجوائح وغيرها من التحديات العالمية، وكذلك لتحييد دوافع النزاع وانعدام الأمن المعاصرة. وفي عالم مترابط من التحديات المعقدة، نعتقد أن من الهام أن يسهم مجلس الأمن، في مجال عمله، في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الكبرى في عصرنا، وكذلك في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات العالمية في مجال الوقاية والتأهب والاستجابة.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تهنئ كولومبيا بحرارة سانت فنسنت وجزر غرينادين على رئاستها الأولى هذه لمجلس الأمن. ونرحب بتنظيم هذه المناقشة على خلفية مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستعراض الثالث لهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة.

فجائحة كوفيد-19 ليست مجرد حالة طوارئ صحية عامة. إنها تؤثر أيضا على الاقتصاد العالمي، وتؤثر على الفئات الأكثر ضعفا. ولذلك يجب أن يكون التضامن وشمول الجميع وحقوق الإنسان في صميم استجابتنا.

وترى كولومبيا أنه يجب علينا أن نعالج جميع المحفزات الممكنة لدورات جديدة من العنف. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة آثارا ضارة لتغير المناخ وعواقبه من حيث الأمن في مختلف مناطق العالم.

ونرحب بعقد هذه المناقشة خلال سنة حاسمة، حيث تصادف الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وسط الجهود الهائلة التي تكرسها حكوماتنا لضمان أن التعافي من الجائحة مستدام وشامل للجميع.

إن هذا العقد هام جدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتخاذ الإجراءات العاجلة التي نحتاج إليها للتصدي لتغير المناخ بطريقة حاسمة ومنسقة. وإلا، سيكون من المستحيل تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا في الساحة متعددة الأطراف لعام 2030.

والعلم واضح ويؤكد أن المساهمات المحددة وطنيا، عملا باتفاق باريس، ليست كافية للحد من ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1,5 درجة مئوية بحلول عام 2030، وأن البلدان الواقعة في المناطق المدارية وشبه المدارية في نصف الكرة الجنوبي ستكون أكثر تضررا من عواقب تغير المناخ من حيث النمو الاقتصادي.

وكولومبيا بلد يتسم بتنوع مذهل، حيث يضم 50 في المائة من أراضي العالم البور، التي تعتبر حيوية للحصول على المياه العذبة والحفاظ على التوازن في النظام الإيكولوجي في الجبال المرتفعة. وهذه الأماكن مهددة من الآثار المروعة لتغير المناخ، التي لها عواقب عالمية، وإن كانت متفاوتة، في جميع أنحاء العالم. ومنطقة أمريكا اللاتينية، بما فيها كولومبيا، معرضة بشدة للآثار الضارة لهذا الواقع القاسي.

والتكيف هو السبيل الوحيد للحد من التعرض لتغير المناخ. والحلول المستمدة الطبيعة هي أولويتنا. ومن الضروري أن نعزز التنفيذ في البلدان النامية بغية تعزيز الاستجابات والحلول المتعلقة بالتخفيف والتكيف.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة لإعادة تأكيد الأهمية التي يعلقها على عمل مجلس الأمن من أجل صون السلام والاستقرار العالميين. وفي رأينا أن الجمعية العامة، بوصفها هيئة عالمية توفر نهجا شاملا يضم الجميع ويأخذ في الاعتبار الروابط الجوهرية بين تغير المناخ والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، هي السياق السليم لمناقشة تغير المناخ واتخاذ القرارات المتعلقة بأسبابه وآثاره.

وفي الختام، نود أن نشدد على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة غير المشروعة الضالعة في الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع على تغير المناخ في كولومبيا. تشمل هذه الجهات الفاعلة الإجرامية أعضاء لم ينضموا إلى إعادة الإدماج ينتمون إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجماعة جيش التحرير الوطني الإرهابية، وغيرهما من الجماعات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن التعاون الدولي والمسؤولية الجماعية هما اليوم أكثر أهميةً من أي وقت مضى، وهما حاسمان لمعالجة هذه المشكلة بشكل شامل.

المرفق 26

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإسبانية]

نعرب عن أحر تحيات كوبا ودعمها لرئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين لمجلس الأمن. ونحن واثقون بهذه القيادة وبالدعم المهم الذي ستقدمه إلى عمل هذه الهيئة بوصفها ممثلاً وجيهاً لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إننا نشهد اليوم انتهاكاً مستمراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولجوءً متزايداً إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وقد بات من المستحيل استمرار نظام دولي غير متكافئ وغير عادل ومناهض للديمقراطية – نظام تحل الأنانية فيه محل التضامن وتحل مصالح قلة قليلة مكان التطلعات المشروعة لملايين الناس.

إن السلوك غير المسؤول للولايات المتحدة هو الخطر الرئيسي على السلم والأمن الدوليين. فهي تشجع على النزاعات والحروب غير التقليدية والتجارية في جميع أرجاء الكوكب. وترعى الإطاحة بحكومات ذات سيادة باستخدام القوة. وتشجع الإرهاب، وتشجع الآراء العنصرية والتفوقية، وتفرض تدابير قسرية انفرادية شديدة في تجاهل تام للقانون الدولي.

هي تقدح بقوة لم يسبق لها مثيل في تعددية الأطراف وتهاجمها، وتنسحب من هيئات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية في وسط جائحة مرض فيروس كورونا، وتستخدم الابتزاز المالي ضد وكالات منظومة الأمم المتحدة. وتنسحب من المعاهدات الدولية الهامة، مثل الاتفاق التوافقي مع إيران، فضلاً عن الصكوك الدولية لنزع السلاح والحد من الأسلحة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بينما تنتج في الوقت نفسه أنماطاً غير مستدامة وغير عقلانية للإنتاج والاستهلاك تدمر توازن الكوكب.

فيعزى إليها 38 في المائة من الإنفاق العسكري العالمي – أكثر من 1,917 تريليون دولار في عام 2020. وهي تقوم بعسكرة الفضاء الإلكتروني وتحديث ترساناتها النووية. وهي في سباقها للتسلح تهدر الموارد الضرورية للتنمية المستدامة لشعوبنا، بينما ترفض في الوقت نفسه التعاون لمواجهة الأزمات العالمية المتعددة التي أحدثتها جائحة كورونا.

وتقوض إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في سعيها لإعادة فرض مبدأ مونرو من خلال التهديد بالعدوان وشنه على البلدان التي لا تخضع لإرادتها.

وقد اتخذت خطوات جديدة ضد كوبا لتشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القائم منذ أمد طويل الذي يوصف بالإبادة الجماعية، حتى في هذا الوقت الذي يشهد جائحة. وهي مصممة، باستخفاف مطلق، على التشكيك في التعاون الطبي الذي يقوم به بلدنا وتهدد الحكومات التي تختار ممارسة سيادتها في التماس مساعدتنا.

إن تحقيق عالم يسوده السلام والعدالة والتنمية يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وكما قال القائد التاريخي للثورات الكوبية:

”منذ فجر البشرية، نشبت الحروب لسبب أساسي واحد: رغبة البعض في تجريد البعض الآخر من ثرواته. وبمجرد اختفاء عقلية النهب، ستختفي أيضاً عقلية الحرب“.

ونكرر نداء الأمين العام العاجل من أجل ”إنهاء مرض الحرب“ و ”وقف إطلاق النار الفوري على الصـــعيد العالمي في جميع أنحاء العالم“، إلى جانب ”إلغاء الجزاءات التي يمكن أن تضـــر بقدرات البلدان على التصدي للجائحة“.

لا يسـعنا تأجيل إنهاء فرض الجزاءات القسـرية أحادية الجانب التي رفضـتها الأمم المتحدة. ولا بد من الإعفاء من الديون الخارجية التي لا يمكن سدادها والتي تهدد بقاء شعوب الجنوب – والتي تفاقمت الآن بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وفي ظل هذه الحالة المعقدة، فإن من واجب جميع الدول، ولا سـيما أعضـاء مجلس الأمن، الدفاع عن تعددية الأطراف ومقاصـــد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام المســـاواة في الســـيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وكذلك حل النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية.

وينبغي أن نســعى إلى ضــمان أن يفي مجلس الأمن بمســؤوليته العليا عن صــون الســلم والأمن الدوليين، وأن يحترم الولايات التي أناطها الميثاق بهيئات أخرى في المنظمة، ولا سيما الجمعية العامة.

فلنسعَ جاهدين لتعزيز السلام والتضامن والتنمية. ولنبنِ نظاماً دولياً ديمقراطياً وعادلاً ومستداماً.

المرفق 27

بيان الممثل الدائم للدانمرك لدى الأمم المتحدة، مارتن بيل هيرمان، باسم بلدان الشمال الأوروبي

يسرني أن أقدم هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

تأتي مناقشة اليوم الهامة في وقت تعمل فيه بلدان كثيرة بلا كلل على اجتياز موجات جديدة من الجائحة. وقد رأينا أن مرض فيروس كورونا يشكل محركاً محتملاً للنزاع. وينطبق هذا أيضاً على التحديات العالمية الأخرى مثل تغير المناخ، وتزايد عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي، وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، والعنف الجنسي والجنساني. تؤدي هذه المخاطر إلى نشوب النزاعات أو تفاقمها وإلى النزوح والهجرة غير النظامية، وإلى ضياع مكاسب بناء السلام والتنمية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وإقرار ميثاقها. إن التهديدات التي يتعرض لها اليوم السلم والأمن الدوليان تختلف عن التهديدات التي كانت في عام 1945 وهي أكثر تعقيداً. وليس تغير المناخ سوى أحد هذه التهديدات الجديدة. ويتعين على مجلس الأمن أن يعترف بذلك.

ويلزم تجديد الالتزام الجماعي بالحلول المتعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات المعقدة العابرة للحدود الوطنية، مثل الجوائح وتغير المناخ، والتخفيف من تأثيرها المحتمل على النزاعات وانعدام الأمن. وأود أن أقدّم ثلاثة مقترحات:

أولاً، يجب أن تكون الحلول متسقة ومتكاملة عبر نطاق عمل الأمم المتحدة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، مع مراعاة أن الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها وعدم الاستقرار مترابطة ترابطاً عميقاً في أغلب الأحيان. ونحن نعلم أن الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدامة السلام تكون أكثر فعالية عندما تسير جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة، بما في ذلك العمل المناخي المتضافر، وحين تمثل جميع السكان بمن فيهم النساء والرجال والفتيات والفتيان. ويجب أن تكون النُهج المشتركة، من القاعدة إلى القمة، هي الطريقة المعتادة للعمل – من التحليل الشامل وأطر السياسات مروراً بتبسيط طرائق التمويل إلى العمل الجماعي والنتائج، وأن يشمل كل ذلك منظور المساواة بين الجنسين.

ونعلم أيضاً أن المجتمعات تكون أكثر قدرة على الصمود عند احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب أن يكون النهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية. إن كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية عبر سلسلة السلام ليست مجرد أمر مرغوب فيه بل هي ضرورية. وللنساء والشباب والفئات المهمشة الحق في الجلوس على طاولة المفاوضات حيث تتخذ القرارات.

ثانياً، نؤيد بقوة إصلاحات الأمم المتحدة ونحن ملتزمون بمتابعة الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1). ولذلك فنحن بحاجة إلى الحفاظ على الزخم لتنفيذ خطة الحفاظ على السلام، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخطة العمل من أجل حفظ السلام، فضلاً عن التركيز الشامل على منع نشوب النزاعات.

ويجب ترجمة هذه الإصلاحات إلى نتائج ملموسة في الميدان من خلال الجهود المشتركة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام في السياقات غير المشتملة على بعثات، تحت قيادة المنسقين المقيمين الذين

خولوا صـــلاحيات حديثا، ومن خلال التكامل الفعال بين عمليات الســـلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في ســياق البعثات. ومن الأهمية بمكان كفالة التمويل المســتدام والمتســق والكافي لإدامة الســلام، تمشــيا مع الممارسات الرشيدة في تقديم المنح لبناء السلام.

وقد التزمت بلدان الشمال الأوروبي بتقديم مساهمات غير مخصصة إلى الصناديق السريعة التنفيذ والمرنة، مثل صـندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، وصـندوق بناء السـلام. والأعمال التي اضـطلع بها صـندوق بناء السلام مثال على التآزر بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، ونحث المانحين الجدد على دعم أنشـطته. ومن مصـلحة مجلس الأمن زيادة تفاعله وتعاونه مع لجنة بناء السـلام. ولجنة بناء السـلام منبر فريد يجمع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، مما يتيح توثيق التعاون والتنسـيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية في الميدان بشأن طائفة واسعة من التحديات المعقدة والناشئة التي تهدد السلام والأمن.

ثالثا وأخيرا، من الضـــروري أن نســتفيد من جميع الأدوات والقدرات والخبرات المتاحة لنا. وتحقيقا لتلك الغاية، نحتاج إلى تعددية الأطراف المترابطة والشـاملة التي تتكاتف فيها منظومة الأمم المتحدة بأسـرها والبنك الدولي والمؤســســات المالية الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص معا. وفي ذلك الصـدد، من الضـروري أن يسـتمع المجلس إلى منظمات المجتمع المدني، لا سـيما المنظمات النسائية، وأن يعمل معها.

وفي الختام، في حين شـكلت جائحة كوفيد-19 اختبارا للتعاون المتعدد الأطراف ومؤسـساته، إلا أنها أثبتت أيضـا أهدافنا ومصـالحنا المشـتركة في الحفاظ على تعددية أطراف قوية. إن نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي، بدعم قوي من الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، دليل على إمكانات جهودنا الجماعية للعمل والتغلب على النزاع وانعدام الأمن. ونحن – بلدان الشـمال الأوروبي – نكرر مناشـدتنا لجميع الأطراف المتحاربة، سـواء أكانت جهات من الدول أو من غير الدول، الاسـتجابة لذلك النداء وإنهاء الأعمال العدائية. وتمشـيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يجب أن نستجمع قوتنا من أجل تنشيط تعددية الأطراف وتكثيف التعاون والتضامن العالمي. وفي الوقت الذي نواصل فيه الاستجابة للأزمات التي تتكشف في جميع أنحاء العالم، هذه هي فرصتنا لإعادة البناء على نحو أفضل وأكثر اخضرارا من أجل مسـتقبل مسـتدام وسـلمي وقادر على الصـمود في مواجهة تغير المناخ، وذلك في دعم كامل لأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وعقد العمل.

المرفق 28

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، كريستيان إسبينوسا كانيساريس

[الأصل بالإسبانية]

أود أن أبدأ بتهنئة سانت فنسنت وجزر غرينادين على تنظيمها هذه المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للبيانات التي قدمها رئيس الوزراء رالف غونسالفيس؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أمينة محمد،=؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير منير أكرم؛ والمدير التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، إبراهيم مایاكي؛ ونائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، السير هيلاري بيكلز. وسأتطرق لثلاثة عناصر أساسية في هذه المناقشة.

أولا، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم على نحو أفضل في التغلب على التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؟ وفي ذلك الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2532 (2020) بشأن "كوفيد-19"، قد انضم إلى الجهود العالمية لمكافحة الوباء، فقد استغرق الأمر أربعة أشهر لكي يفعل ذلك. واضطر الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إطلاق عدة دعوات، بما في ذلك من خلال بلاغ مشترك وقع عليه 172 بلدا – تشرفت إكوادور بأن تكون من أوائل مؤيديه – قبل أن يضع المجلس أخيرا سلسلة من التدابير ذات الصلة بالجهود الرامية إلى التخفيف من جائحة فيروس كورونا ودحرها. ولكن بوسع مجلس الأمن أن يُعوِّض الوقت الضائع إذا ركز على تعزيز القرار وكفالة تنفيذه الفعال، وتمديده، إن أمكن، حتى يستمر الوقف العام للأعمال العدائية في جميع الحالات، وكذلك الهدنات الإنسانية إلى أجل غير مسمى، حتى نهاية هذه الأزمة الصحية العالمية.

وقد ثبت أن جائحة كوفيد-19 عامل مسبب لتفشي انعدام الأمن، مما يفاقم الأوضاع في الميدان، لا في مناطق النزاعات فحسب ،بل في جميع أنحاء العالم، وذلك بسبب زيادة الاضطرابات الاجتماعية وانتشار التطرف العنيف، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية.

ثانيا، إن تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا لأنه يؤثر على قدرة جميع البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية. ويهدد ارتفاع درجة الحرارة العالمية وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية الرفاه وسبل العيش والنظم الإيكولوجية. وتؤدي آثارها السلبية إلى انعدام الأمن الغذائي والبطالة وعدم المساواة والتوترات الاجتماعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية مدمرة.

وتتطلب مكافحة تغير المناخ زيادة توفير وسائل التنفيذ – من الموارد المالية الكافية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا – إلى البلدان النامية. إن آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية والاستغلال المفرط للحياة البرية والاتجار غير المشروع بها يمكن أن تزيد من انتقال الأمراض الحيوانية المصدر والمعدية، مما يقودني إلى النقطة الثالثة والأخيرة: وهي الوقاية كنهج شامل لبناء السلام.

إن السلام والأمن ليسا عنصرين منعزلين، بل هما نتاج للجهود المبذولة للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما لمنع حدوثها. ويتطلب ذلك بناء القدرات، فضلا عن آليات الإنذار المبكر التي تستند إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعم آليات منع نشوب النزاع. ويجب عليه أيضا أن يعزز وينفذ القرارين 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250 (2015) المتعلق بالشباب والسلام والأمن. وختاما، يجب أن يراعي المجلس، بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأبعاد الاقتصادية للنزاعات المسلحة وأن يعزز المبادرات الرامية إلى كفالة وجود سياقات مستقرة لإشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، حتى يتسنى إعادة بناء نسيج المجتمع في مناطق الأزمات وتعزيزه، وتصبح المجتمعات أقدر على الصمود.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تؤكد السلفادور من جديد التزامها ببناء السلام والحفاظ عليه كجزء أساسي من عمل الأمم المتحدة. ونود أن نسلط الضوء على الروابط الوثيقة القائمة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتعاون الدولي.

وتعتقد السلفادور أن الأزمة الحالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد كشفت عن أوجه عدم المساواة والضعف القائمة. وإلى جانب آثارها على الصحة، فقد ترتبت عليها عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. وأثارت تحديات كبرى من حيث السلم والأمن، وكذلك يمكنها أن تؤدي إلى إشعال العنف واندلاع النزاعات أو زيادة حدتها، الأمر الذي يمكن أن يعكس الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالسلام.

وفي هذا الصدد، تعتقد السلفادور أن التحديات المعاصرة المستمرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك عدم المساواة وتغير المناخ، قد أوضحت أن أفضل طريقة لمنع نشوب النزاعات هي من خلال التنفيذ الفعال للالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وتدرك السلفادور، استنادا إلى الخبرة التي اكتسبتها من عملية السلام الخاصة بها والتحديات التي تواجهها حاليا، أهمية تنفيذ استجابات متسقة ومنسقة ومتعددة الأبعاد في مواجهة التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، تعتقد السلفادور أن التحدي الرئيسي الذي يواجه هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام هو معالجة عوامل عدم الاستقرار والنزاعات. وتستدعي التوترات الحالية والزيادة المحتملة في عدد النزاعات في الدول والمجتمعات نتيجة لجائحة كوفيد-19 التركيز على الحاجة إلى تقوية هيكل بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، تود السلفادور أن تؤكد على الجوانب التالية:

أولا، إننا نرى أن الاتساق والتكامل بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة عنصران ضروريان لبناء السلام. وثمة أهمية حيوية لتعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام وضمان تعاونها الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مع التقيد بولاية كل منها. وبالمثل، نرى أنه من المناسب دعم الجهود الرامية إلى ضمان قدر أكبر من المرونة في أساليب عمل لجنة بناء السلام وزيادة عدد البلدان والمناطق والمسائل قيد النظر.

ثانيا، نعتقد أنه من الضروري تسريع وتكثيف تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن – وهي مسائل ينبغي أن تظل، من وجهة نظر السلفادور، مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ويجب أن تكون المبادرات والحلول شاملة للجميع وأن تتمحور حول الناس، مما يعني ضمنا إشراك النساء والشباب بصورة منهجية في عمليات السلام وعمليات صنع القرار.

ثالثا، تعتقد السلفادور أن ضمان توفر موارد كافية ومستدامة وقابلة للتنبؤ لعمليات بناء السلام لا يزال أكبر تحد. وفي سياق الركود الاقتصادي العالمي، الذي يفرض ضغطا كبيرا على المنظومة لمواجهة الجائحة وآثارها، فإننا نواجه خطر إضعاف مبادرات بناء السلام. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من المهم تعزيز التزام الدول الأعضاء بمواصلة استثماراتها في مبادرات بناء السلام وزيادتها من أجل الإسهام في إعادة الإعمار خلال فترة ما بعد الجائحة.

وترى السـلفادور أنه من أجل تحقيق جميع الأهداف التي ذكرتها، يجب علينا تعزيز الروابط بين عمليات اسـتعراض هيكل بناء السـلام وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة، بهدف ضـمان أن تتمكن تلك العمليات من تعزيز بعضـها بعضـاً والتمكين من إحراز تقدم من خلال اتباع نهج أكثر اتساقاً وشـمولية لبناء السلام، مع تحديد مسار واضح وملموس نحو الوفاء بالالتزامات التي لا تزال معلقة.

أخيراً، في سـياق الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـاء المنظمة وبداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يشكل توفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضـاء عنصـرا أساسيا لترجمة الالتزامات إلى نتائج محددة وملموسـة، تمشـياً مع وعدنا بعدم ترك أحد خلف الركب المنصـوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي أهم أدوات المنظمة لمنع نشوب النزاعات.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بينما حدث انخفاض بشكل عام في النزاعات العنيفة على مدى العقدين الماضيين، فقد ساد انعدام السلام. واليوم، تتمثل أبرز الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن في الاتجاهات الانفصالية، التي تغذيها التوترات العرقية والدينية، والانقسامات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة وتهميش شعار "نحن الشعوب" والتخلف وندرة الموارد وعدم الاستقرار الدولي وتغير المناخ، والآن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ولكن الحوكمة العالمية غير العادلة والافتقار إلى الإرادة السياسية سيسهمان أيضا في انعدام السلام وفي نشوب النزاعات. فعندما تُحرم الدول من أن يكون لها صوت متساوٍ وعندما تُنتهك سيادة القانون مع الإفلات من العقاب ولا تُحترم الاتفاقات المتفق عليها دوليا أو لا تُنفذ، تضطر الدول للبحث عن حلول في أماكن أخرى. وعندما تخلت الأمم المتحدة عن مسؤولياتها بإيعاز من الدول المهيمنة في ذلك الوقت، اضطر الشعب الإريتري لخوض كفاح مسلح دموي استمر 30 عاما من أجل الاستقلال.

وعندما رفضت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتهم الأخلاقية والقانونية كشهود وضامنين لاتفاق الجزائر بين إريتريا وإثيوبيا، أو إنفاذ القرارات النهائية والملزمة لتعيين الحدود وترسيمها، اضطر الإريتريون للدفاع عن دولتهم، مما أطال برنامج الخدمة الوطنية. واليوم، تتمتع إريتريا وإثيوبيا بعلاقات جيدة وودية على الرغم من صمت المجتمع الدولي وتخليه عن مسؤوليته، لأن القيادة الحالية لإثيوبيا قررت أن الوقت قد حان للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات وسيادة القانون.

كما أسهمت الجزاءات الجائرة التي فرضها مجلس الأمن على دولة إريتريا طيلة تسع سنوات، من عام 2009 إلى عام 2018، في إطالة أمد النزاع وفي انعدام السلام، الأمر الذي عرقل التنمية والسلام في المنطقة. وأدت الحرب العالمية على الإرهاب التي أُديرت بطريقة خاطئة إلى الإضرار بالسلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي؛ وفُقدت الأرواح بلا داع وضاعت الفرص أيضا. كما أن للتدفقات غير المشروعة للأسلحة والعسكرة العالمية الشاملة عواقبها. فقد وقع اليائسون والفقراء في شراك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي عاثت فسادا في المجتمعات في كل مكان.

وأجبرتنا الجائحة الحالية جميعا على أن نولي اهتماما لجوانب ضعفنا وعيوبنا الهيكلية. ولا تزال العدالة الاجتماعية هي الاستجابة الوحيدة لأوجه عدم المساواة الاقتصادية المتزايدة داخل البلدان والمناطق. إن عالمنا المترابط والمتكافل يتطلب نظاما متعدد الأطراف منشطا ومستجيباً، نظاماً يصغي لجميع الأصوات.

وإذ ندخل عقد العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن نعمل جميعا معا وأن نضاعف جهودنا للتخفيف من الانتكاسات التي سببتها جائحة كوفيد-19 من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. واليوم، بعد مرور 25 عاما على مؤتمر بيجين، ثمة أشياء تُذكرنا بشكل صارخ بأن المرأة لا تزال تتحمل وطأة معظم الكوارث؛ ولم يختلف الأمر مع كوفيد-19. ولكن لا تنمية من دون سلام.

ويجب ألا يستخُدم مجلس الأمن للنهوض بخطط الأقوياء ضد الدول الصغيرة والضعيفة؛ وينبغي أن يكون بمثابة الصوت الأخلاقي للجميع وأن يعمل على حفظ السلام وتعزيزه.

المرفق 31

بيان وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

تختلف الأنماط الحديثة للنزاعات العنيفة اختلافا جوهريا عن الحروب التي أدت إلى إنشـــاء الأمم المتحدة ووجهت تنظيم أعمالها. إن دوافع النزاعات تتغير باســـتمرار. ومن أجل منع العنف والتصـــدي له بفعالية، سيتعين علينا أن نواصل تنقيح فهمنا وتكييف نهجنا. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مبادرة ســانت فنســنت وجزر غرينادين بعقد هذه الجلســة بشــأن المســألة البالغة الأهمية المتمثلة في "بناء الســلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن".

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها المحتملة تذكرة مأســـاوية بما يشـــكل تهديدا للأمن الجماعي. وينبغي أن تكون الجائحة مناســـبة لنا لإلقاء نظرة غير متحيزة ونزيهة على الطرق الجماعية الجديدة لمعالجة هذه الآثار.

ففي الماضـــي، كان مجلس الأمن يتصـــدى لأزمات صـــحية ذات تأثير محتمل كبير على أمن المجتمعات الهشة – مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في 2000 أو تفشي الإيبولا في 2014 – بالإعلان عن أن انتشار الفيروس يشكل "تهديدا للسلم والأمن الدوليين". وبالتالي فإن حالة الجائحة التي نجد أنفسنا فيها اليوم ليست جديدة. ولكن جائحة كوفيد-19 لم تفهم بعد فهما كاملا.

وعندما دعا الأمين العام أنطونيو غوتيريش لأول مرة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي اســـتجابة لكوفيد-19، في 23 آذار/مارس، أعرب المقاتلون في العديد من البلدان عن دعمهم. ولكن لم يقم أي منهم بوقف القتال. ونعلم الآن أن الأثر الأمني للجائحة لن يأتي من الوقف الطوعي لإطلاق النار. بل سيأتي من الأثر المدمر الذي ستتركه على الاقتصاد والهياكل الصحية والحماية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن مســـتويات العنف الســـياســـي والنزاع في جميع أنحاء العالم ظلت مســـتقرة تقريبا حتى الآن، فإن الأثر الاقتصـــادي للمرض يمكن أن يؤدي إلى ركود أو كســـاد عالمي من شـــأنه أن يضـــر بالدول الفقيرة بصـــفة خاصة، وهو ما قد يكون أكثر تدميرا من الآثار الصحية الأولية للجائحة.

وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن الجوائح وتغير المناخ والتدهور البيئي تزيد من تفاقم حالات الهشـــاشـــة والضعف. وعندما تتداخل مع أزمات قائمة من قبل، تضاف طبقات إضافية من التعقيد إلى النظم الهشة أصلا؛ وهذه حقيقة طالما اعترف بها مجلس الأمن. وقد اتخذ مجلس الأمن القرار 2349 (2017) في عام 2017 بشأن الحاجة إلى معالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ من أجل التصدي للنزاعات في حوض بحيرة تشاد.

فالتحديات التي تواجه السلام والأمن، سواء كانت اجتماعية أو إنمائية أو سياسية أو اقتصادية أو صحية أو بيئية، تحديات مترابطة. ولمعالجة هذه التحديات، علينا أن نتجاوز فهم النزاعات التي كانت تشكل جزءا من أســاس إنشــاء هيكل الأمم المتحدة قبل 75 عاما، وبذلك تقدم اســتجابات منســقة ومتكاملة عبر وكالات الأمم المتحدة وركائزها.

ومجلس الأمن هو الضـامن للسـلام والأمن الجماعيين ولكن عليه أن يتعاون مع طائفة واسـعة من الجهات الفاعلة وأن يفهم مجموعة معقدة من المسـائل، لكي يضـطلع بولايته ويعالج العوامل الرئيسـية التي تُشـــكلها النزاعات وعدم الاســـتقرار. وهذا عمل جار وقد تم بالفعل اختبار عدد من النماذج، بما في ذلك

اجتماعات استكشاف الآفاق ورحلات ميدانية إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وإحاطات من قبل رؤساء الوكالات الإنمائية. فينبغي تعزيز هذه النهج واستكشافها.

إن الطلب على المعونة الإنسانية والإغاثة بعد جائحة كوفيد-19 في تزايد، ولكن يجب ألا يهمل التركيز على أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 خلال الأزمات والكوارث. وينبغي كذلك تلبية دعوة الأمين العام إلى إنفاق 20 في المائة من المساعدة الإنمائية على بناء السلام المتأثر بالنزاعات.

وعلاوة على ذلك، يمكن الاستفادة على نحو أفضل من مراكز الخبرة القائمة. فآلية الأمن المناخي التابعة للأمانة العامة التي تجمع بين خبرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وتتناول الركائز المتصلة بمسائل البيئة والتنمية والنزاع والسلام، مصدر ممتاز للتحليل الشامل لعدة قطاعات. فينبغي الاستفادة من هذا التحليل في التقارير المقدمة إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الآثار الأمنية للتدهور البيئي وتغير المناخ. وقد نحتاج إلى مزيد من المراكز من هذا النوع لتنظيم الخبرات من مختلف المجالات وتحقيق فعالية الإنذار المبكر والوقاية ورد الفعل. ومن الأمثلة على ذلك نهج توحيد الأداء في مجال الصحة الذي يجمع خبراء في صحة الإنسان والحيوان والبيئة.

فلجنة بناء السلام منبر مفيد لإجراء مناقشات بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي يمكن أن يستنير بها عمل مجلس الأمن. وقد تناولت اللجنة مؤخرا أثر جائحة كوفيد-19 في مناطق مثل حوض بحيرة تشاد وبوركينا فاسو وقدمت مشورة بشأن الولاية المقبلة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أثبت هذا قدرته على ترجمة المعرفة في الميدان إلى مدخلات في عملية صنع القرار في المجلس.

وأخيرا، ينبغي التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يواصل تعميق مشاركته في مكافحة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات بتعاون وثيق مع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء الإقليميين والمحليين. ويظل الاتحاد الأوروبي في حالة تهدد فيها النزاعات الناجمة عن تغير المناخ والجوائح الجديدة بالقضاء على عقود من الإنجازات الإنمائية، ما يتسبب في تراجع البلدان والشعوب فيها إلى الفقر، شريكا متينا وموثوقا به من أجل تحقيق السلام والتنمية.

المرفق 32

بيان البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق لرئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين لمجلس الأمن هذا الشهر على تنظيمها مناقشة اليوم الهامة.

يواجه المجتمع الدولي اليوم أزمة عالمية غير مسبوقة منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقد أودت جائحة فيروس كورونا بالفعل بحياة أكثر من مليون شخص وحطمت مجتمعات وأغرقت الاقتصاد العالمي في ركود عميق. وعلاوة على ذلك فإن الجائحة، بتسببها في مفاقمة الأسباب الجذرية الكامنة للنزاعات المسلحة وفرض قيود على إجراءات بناء السلام القائمة ووضع ضغط إضافي على البيئات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الهشة أصلا، تركت بصماتها الدائمة على جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، استمرت الأزمة المتصلة بتغير المناخ في مفاقمة الأوضاع الهشة حتى الآن، بما في ذلك بزيادة التنافس على موارد شحيحة مثل الأرض والمياه وحرمان السكان من سبل عيشهم والدفع إلى التشريد القسري.

ويجب وضع منع وقوع كارثة تلوح في الأفق في صميم جهودنا العالمية لبناء السلام والحفاظ عليه. وعلى الرغم من أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام واستدامة السلام، فإن بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تفعل المزيد لبناء مجتمعات أكثر سلما وقدرة على الصمود. وفي هذا السياق، ندرك الدور الخاص الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تقديم الدعم لجهود بناء السلام وفي أداء مهمة تجسيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يتحقق منع التهديدات المتداخلة والمترابطة والتصدي لها بنجاح إلا من خلال إجراءات منسقة على نطاق جميع الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن إقامة علاقات فعالة بين الهيئات الرئيسية المسؤولة عن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن تصبح مهمة رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة اليوم.

فتجاهل المخاطر الناجمة عن الأزمة المستمرة سيتسبب بلا منازع في مزيد من عدم الاستقرار، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من النزاعات، حيث يمكن للأوضاع الأمنية والإنسانية والاجتماعية الهشة أصلا أن تنفجر بسهولة. وجورجيا من بين البلدان التي عانت هي نفسها من العواقب الوخيمة للتهديدات العالمية الناشئة حديثا. وعلى خلفية الجائحة، ظلت سيادتنا وسلامة أراضينا تتعرضان لاستهداف منهجي من قبل أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. وفي الواقع، زاد الاتحاد الروسي خلال هذه الجائحة من حجم استفزازاته الموجهة ضد جورجيا، في انتهاك صارخ لالتزاماته وتعهداته الدولية، وعلى الرغم من دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وإلى جانب التدريبات العسكرية والحشد العسكري والتحصين المستمر لخط الاحتلال والممارسة غير القانونية المتمثلة في الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختطاف وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للسكان المتضررين من النزاع ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين المحتلتين، كثف الاتحاد الروسي استخدامه لأدوات الحرب المختلطة ضد جورجيا ويقوم بتلفيق أساطير دعائية لاستهداف أحد مختبرات المركز الوطني لمكافحة الأمراض والصحة العامة في بلدي – مركز ريتشارد لوغار – يضطلع بدور محوري في مكافحة انتشار فيروس كورونا في جورجيا. وعلى الرغم من هذا الواقع القاسي، لا تزال جورجيا ملتزمة ببذل قصارى جهدها لإظهار الرعاية وضمان الإغاثة الإنسانية للمتضررين من النزاع الذين ظلوا يحملون العبء الثقيل لاحتلال روسيا غير القانوني وعواقبه الخطيرة في زمن الجائحة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بدعوة المجتمع الدولي مرة أخرى إلى حثّ الاتحاد الروسي على أن يبدأ فورا في الوفاء بالتزاماته الدولية عملا، أولا وقبل كل شيء، باتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008. وعلاوة على ذلك، فإن جورجيا على استعداد للإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه.

المرفق 33

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تشكر رئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2020 على الدعوة لعقد جلسة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى عن طريق التداول بالفيديو بشأن "بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن". ونود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

وغواتيمالا من المؤيدين منذ أمدٍ بعيدٍ للجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه، وتدعو إلى اتباع نهج أكثر شمولا لركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة، والوفاء على نحو أفضل بولايات المنظمة. لقد كانت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بمثابة تذكير واضح بأننا لسنا مجرد مجموعة من الدول المعزولة؛ بل يجب أن نعمل معاً لضمان حياة أفضل لجميع شعوبنا. وفي هذا الصدد، هناك حاجة واضحة إلى استجابة شاملة من منظومة الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق انتعاش مستدام، يجب أن يقود الطريق نحو مجتمعات أكثر سلاما ومرونة.

ونتيجة لتجربتنا، تدرك غواتيمالا أهمية تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الحكم وتنفيذ الأولويات الإنمائية الوطنية، حتى نتمكن من الإسهام في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا وتوطيد السلام الطويل الأمد. ولكن لا تزال هناك ثغرات يتعين علينا سدها لإنهاء الدوافع الحالية للنزاع التي تقوض الصمود الاجتماعي والاقتصادي. ويجب أن تأتي الدبلوماسية الوقائية في صميم جهودنا. إن للاستثمار في جهود الوقاية وبناء السلام فوائد ملموسة عند التصدي للأزمات، وهو يساعد على تجنب الآثار المدمرة والطويلة الأمد للنزاعات. وفي هذا الصدد، فإن الصلة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ضرورية للغاية.

وعوامل الخطورة المعاصرة مثل الظواهر الجوية القصوى وانتشار الأمراض والأزمات الإنسانية والتشرد والفقر المتزايد والجفاف والجوع ليست سوى أمثلة على العواقب الوخيمة التي يمكن أن يخلفها تغير المناخ والتدهور البيئي لإعاقة استدامة السلام في مجتمعاتنا. وقد تؤدي الكوارث كذلك إلى تفاقم النزاعات القائمة مُغيّرة شكلها ومدتها، بل إنها قد تقود إلى نشوب نزاعات جديدة وتزيد من تأجيج الانقسامات. فعلى سبيل المثال، أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) هذه، تأثرت غواتيمالا ومنطقتها بعواصف مدارية أثبتت كيف يمكن لهذه الظواهر الجوية أن تقوّض الإنجازات التي تحققت وتزيد من الضغط القائم على سبل العيش والميزانيات الوطنية والحوكمة.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعندما نناقش تغير المناخ والأمن، فإننا نتكلم عن علاقة تكافلية في جوهرها؛ إذ إن تهديداً واحداً يفاقمُ الآخر. ولهذا السبب يتضح بصورة متزايدة حجمُ التحدي الذي يشكله تغير المناخ، وهو يتطلب أن يُدرس دراسة شاملة من جانب جميع أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين.

ونُبرز الحاجة إلى أن يواصل مجلس الأمن استكشاف سبل تعزيز الوقاية ونظم الكشف المبكر والإجراءات التنفيذية لتجنب النزاعات الناجمة عن تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى والإدارة الهزيلة للموارد الطبيعية، مع مراعاة التوترات الطائفية والحوكمة.

المرفق 34

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت.س. تيرومورتي

لئن كان العدد المطلق للوفيات المتصلة بالحرب قد انخفض على الصعيد العالمي منذ عام 1946، فإن وَقَائِع النزاعات والعنف لا تزال في ازدياد، حيث أصبحت نزاعات كثيرة اليوم أكثر تشرذماً وتتشب بين جهات من غير الدول مثل الميليشيات السياسية والكيانات الإجرامية والجماعات الإرهابية الدولية. وفي حين أن الجريمة المنظمة وعنف العصابات يتفاوتان تفاوتاً واسعاً بين المناطق، فقد قتلا أشخاصاً أكثر بكثير مما قتلته النزاعات المسلحة.

كما تسهم أوجه التقدم التكنولوجي في تغير طابع النزاعات. وهناك مخاوف من أن تفاقم القُدرَةُ الكامِنة للذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة الهجماتِ السيبرانية والجسدية والبيولوجية، على سبيل المثال، من خلال جعلها أكثر دقة في الاستهداف، وأصعب عزيا لمرتكبيها وأسهل تنفيذا بالنسبة للجماعات الصغيرة – وربما حتى فرادى الإرهابيين. واليوم، بات للجماعات الإرهابية المتطرفة والمتشددة إمكانية وصول إلى عامة الناس بصورة غير مسبوقة من خلال الإنترنت، مما يسمح بالتجنيد والتحريض والدعاية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، فضلا عن تيسير شراء الأسلحة والتحويلات المالية غير القانونية. ويمكن للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول أن تستخدم التعلم العميق بذكاء اصطناعي خلق "تزييفات عميقة" يمكن أن تغذي المعلومات المضللة وتؤجج الانقسامات وعدم الاستقرار السياسي.

كما تعمل التكنولوجيات الناشئة على خفض الحواجز التي تحول دون حيازة الأسلحة البيولوجية – أي المواد السامة أو الأمراض التي تستخدم في إيذاء البشر والماشية والمحاصيل أو القضاء عليهم. وهناك مخاوف من أن أوجه التقدم في الذكاء الاصطناعي والطباعة ثلاثية الأبعاد يمكن أن ييسر تُيسّر الهجمات عن طريق أتمتة تطوير ونشر الأسلحة ومنظومات الأسلحة، وبالتالي نقل المسؤولية عن الحياة والموت من النظم الأخلاقية الإنسانية إلى نظم البيانات المعقدة، المجردة من أي بوصلة أخلاقية.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن انهيار سيادة القانون، وغياب مؤسسات الدولة، وتحقيق المكاسب الاقتصادية غير المشروعة، وندرة الموارد، أصبحت أيضا من عوامل النزاع. وعلاوة على ذلك، أصبحت النزاعات في الآونة الأخيرة أطول أمداً وأقل استجابة للأشكال التقليدية للتسوية. وأخيرا، لا تزال القوى الإرهابية غير متهاونة في سعيها إلى إثارة الإرهاب وانعدام الأمن.

وبينما أنشئت الأمم المتحدة قبل 75 عاما بوصفها مؤسسة لإدارة العلاقات فيما بين الدول في الوقت حيث كان العالم يترنح من أهوال حربين عالميتين، فإن دوافع النزاع الجديدة والمعقدة والأكثر تعقيدا تتطلب اليوم استجابة شاملة ومبتكرة وشاملة للجميع ومتعددة الأطراف من أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، تنظر الهند إلى بناء السلام على أنه رادع قوي للنزاع العنيف. وتقر الهند بأسبقية الحكومات والسلطات الوطنية في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام والمضي بها قدما، في جميع مراحل النزاع، وتؤكد أن إشراك الجميع في ذلك هو الشرط الأساسي للنهوض بالأهداف الوطنية لبناء السلام.

والهند، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تفخر بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ونحن فخورون أيضا بأننا أسهمنا في

ذلك النجاح. ومع ذلك، فإن حفظ السلام وحده لا يكفي لإدامة السلام والأمن. وسيساعد حفظ السلام باقتدار واستكماله ببناء السلام على الانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين.

إن التمويل غير الكافي لأنشطة بناء السلام لا يزال حتى الآن حجر عثرة. ولجعل بناء السلام أكثر فعالية، هناك حاجة ملحة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به.

إن القول بتحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات المنقسمة وبناء الثقة في الحكومات أسهل من القيام به فعلا. وسيتطلب ضمان عدم انزلاق البلدان التي تمزقها الصراعات إلى الفوضى إنشاء هياكل حكم قوية تعزز الثقة بين المواطنين والحكومات وتضمن تقديم الخدمات الأساسية وتزيد من سبل مشاركة المواطنين في الحكم. ونحن، باعتبارنا أكبر ديمقراطية في العالم، مقتنعون بأن هياكل الحوكمة الفعالة والقوية ستساعد على تحقيق الاستقرار في السلام، وصون الحقوق الأساسية، وحماية سيادة القانون، وجعل الحكم ممثلا وشفافا ومتجاوبا ومتمحورا على الناس.

ومعروفة جيدا إسهامات الهند في مجال بناء السلام الذي محوره العنصر البشري في أعمال إعادة إعمار أفغانستان بعد انتهاء النزاع. وحتى في مواجهة الهجمات الإرهابية المتكررة، استمرت الهند واستثمرت في مشاريع شراكة إنمائية ذات تأثير على مستوى القواعد الشعبية، تزيد قيمتها على 3 بلايين دولار وتغطي جميع مقاطعات أفغانستان. وعلى سبيل المثال، في مجال التعليم والتدريب وبناء القدرات، ساعدت الهند حكومة أفغانستان في إنشاء جامعة أفغانستان الوطنية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية في قندهار. وهي الأولى من نوعها في أفغانستان.

والنهج الأساسي الذي تتبعه الهند في جهود بناء السلام هو احترام المسؤولية الوطنية والاسترشاد بالأولويات الإنمائية للدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تلقّى 25 من كبار موظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم النائب العام والأمين القانوني والأمناء الدائمون ونواب الأمناء الدائمين في الوزارات الحكومية الرئيسية في غامبيا، تدريباً في المركز الوطني للحكم الرشيد في الهند في العام الماضي على فهم أفضل الممارسات في مجال الإدارة الميدانية والحكم الرشيد. وقد أُجري هذا البرنامج في إطار برنامجنا الرئيسي، البرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي، الذي يساعد سنوياً أكثر من 160 بلداً من خلال المنح الدراسية في مجال بناء القدرات.

وفي المستقبل، ستظل الهند عاملاً مضاعفاً للقوة في مجال بناء السلام مع التركيز على النهج الذي يتمحور حول الناس، لا في جوارها فحسب بل أيضاً في أفريقيا والمحيط الهادئ وجزر البحر الكاريبي وما وراءها.

تحلّ الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000) في عالم يعيش فيه بليونا شخص في بلدان متضررة من النزاعات. وتواجه النساء، في تلك البلدان التي تعاني من النزاعات، صعوبات هائلة في بناء السلام والحفاظ عليه. وثمة أهمية بالغة لضمان مراعاة المنظور الجنساني ومشاركة المرأة في بناء السلام، بما في ذلك في مجال الوقاية ونزع السلاح والحماية في أماكن التشرد وحفظ السلام وصنع السياسات وإعادة الإعمار.

ويذكر المجلس أن أول وحدة شرطة مشكلة تابعة للأمم المتحدة مؤلفة بالكامل من النساء كانت من الهند وتمركزت في ليبريا. ونظراً لتفانيهن ومهنيتهن وحماستهن، أثبتت عضوات وحدة الشرطة المشكلة المؤلفة بالكامل من النساء أنهن نماذج قوية يُحتذى بها، حيث اكتسبن اهتماماً عالمياً وبرهنّ على المساهمة

الكبيرة التي يمكن أن تقدمها المرأة في توفير الأمن. واليوم، تقوم عضـوات فريق المشـاركة النسـائية الهندي بدور هام في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أخيراً، لا يمكن النظر في تمكين الشباب بوصفهم عاملاً نشطاً في بناء السلام من دون النظر في التحديات التي يواجهونها عادة بسبب حالات النزاع التي تؤدي إلى فقدان فرص التعليم والافتقار إلى المهارات التي يمكن توظيفها وتدمير البيئة الأسرية المستقرة. وكثيراً ما يتم تجاهل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسـع نطاقاً للشـباب في سـياقات ما بعد النزاع، حيث لا يُنظر إليهم على أنهم فئة ضـعيفة. وفي ضـوء ما يمتلكونه من طاقة شـبابية وقدرات ومقدرة على التكيف مع الاتجاهات التكنولوجية الجديدة، من المهم أن نوفر للشباب فرصا للتدريب، ولا سيما في المجال الرقمي، حتى يتمكنوا من المشاركة بنشاط في بناء السلام.

ونحن مقتنعون بأن أكبر ضـمان لنجاح بناء السـلام والحفاظ عليه يتمثل في الحلول التي تتمحور حول الناس والمراعية للاعتبارات الجنسـانية والمُعدّة تكنولوجياً ومؤسـسـات الحكم الديمقراطية التي تعتد بآراء جميع أصحاب المصلحة في إيجاد مستقبل أفضل.

المرفق 35

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

أود أن أبدأ بتسليط الضوء على هذا الافتراض المبدئي بأن النزاعات لا يمكن حلها بصورة شاملة ودائمة إلا عندما تُعالج جميع أسبابها الجذرية ودوافعها بطريقة عادلة وسليمة وشاملة، لا سيما من خلال تعزيز المسؤولية الوطنية عن العمليات السلمية والسياسية ذات الصلة، مع أوسع مشاركة ممكنة لجميع الأطراف، فضلاً عن توسيع نطاق التيسير والدعم الإقليميين والدوليين.

ويجب أن يكون هذا هو المبدأ التوجيهي في التعامل مع النزاعات، وبالتالي يجب أن تؤخذ في الاعتبار جميع العوامل المحركة لهذه الحالات، سواء كانت جديدة أو قديمة، بما يتناسب مع الأدوار التي تؤديها في نشوء النزاعات أو تصعيدها. وفي هذا السياق، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لمعالجة الدوافع المعاصرة للنزاعات، مثل آثار تغير المناخ أو الجوائح، التي توجد أدلة موثوقة على أنها من بين عوامل الخطر التي تؤدي إلى تفاقم النزاع.

وفي الوقت نفسه، فإن الطابع الفريد للدوافع المعاصرة للنزاعات يتطلب نُهجاً جديدة وتدابير مبتكرة لمعالجتها بطريقة ملائمة وواقعية. فعلى سبيل المثال، لا يبدو أن آثار تغير المناخ من حيث صلتها بنشوء النزاعات أو تصاعدها يمكن معالجتها على النحو المناسب من خلال تطبيق تدابير تقليدية مثل الجزاءات. بل إن هذه الآثار يمكن معالجتها على نحو أفضل من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية إلى المجتمعات المعنية. وهذه هي تحديدا المجالات التي يمكن أن تؤدي فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً فعالاً في تحسين الحالة.

ومن بين العوامل الجديدة التي تؤدي إلى تصاعد النزاعات وتطيل أمدها، يمكن للمرء أن يشير إلى فرض تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد. فقد أدت هذه التدابير، التي طُبقت على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، دوراً هاماً في حالات معينة في تدهور النزاعات وإطالة أمدها من خلال عرقلة عودة اللاجئين والمشردين داخلياً وعرقلة جهود إعادة الإعمار وتعطيل عمليات السلام والمصالحة، وبالتالي تأخير تسوية النزاعات، مما يؤدي إلى زيادة معاناة الشعوب المنكوبة.

وللأسف، تصبح آثار التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب أكثر تدميراً وفظاعة عندما تقترن بعناصر جديدة أخرى، مثل جائحة مرض فيروس كورونا. فهي تزيد من تفاقم الحالة الاقتصادية للمجتمعات المعنية التي تمزقها النزاعات وتحول دون حصول الشعوب المحتاجة على السلع الإنسانية، ولا سيما الأغذية والأدوية والمعدات الطبية. والنتيجة واضحة وضوح الشمس – أولئك الأكثر ضعفاً يعانون للأسف أكثر من غيرهم.

كما نوجه الانتباه إلى آثار الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن في بعض الحالات التي لم يكن من الضروري اتخاذ إجراء بشأنها. ونتيجة لذلك، لم تنتهك هذه التدابير الحقوق السيادية للدولة المعنية انتهاكاً خطيراً فحسب، بل أدت أيضاً إلى آثار ضارة على أمنها واستقرارها.

وفي حين أن الدوافع الجديدة للنزاعات تتطلب من المجلس الاهتمام المناسب، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب إهمال الدوافع التقليدية للنزاعات أو التقليل من شأنها، مثل أعمال العدوان والاحتلال

الأجنبي والتدخل الخارجي وما شـابه ذلك، والتي لا تزال تؤدي دوراً هاماً في نشـوء النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم وتصعيدها وإطالتها.

أخيراً، فإن جهود مجلس الأمن في حل النزاعات لا يمكن أن تكون فعالة إلا عندما تكفل، بالإضافة إلى اعتماد نُهج واقعية في معالجتها، التطبيق غير التمييزي للقوانين على جميع أطراف النزاعات.

المرفق 36

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

بينما نحتفل بمرور 75 عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، فإننا نحتفل بما تحقق ونفكر فيما تعلمناه. وفي ظل تأثير الأزمات العالمية المتداخلة المتمثلة في مرض فيروس كورونا وتغير المناخ بطرق لا حصر لها على مجتمعاتنا، نتذكر مرة أخرى أن دولنا وحياتنا مترابطة ترابطاً عميقاً وأنها بحاجة إلى عمل متعدد الأطراف متسق ومتضافر لمعالجة مشاكلنا المشتركة.

إن التحديات التي نواجهها اليوم كبيرة ومعقدة، مدفوعة بالنمو والتنمية غير المستدامين أو التفاعل المدمر بين علم الفيروسات والعولمة. ويجب أن نتصدى لتلك التحديات بطريقة كلية شاملة، مع المراعاة الكاملة للواقع المعقد المترابط لعالمنا المعاصر.

وإذ نضع هذا في الاعتبار، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن ألا يكتفي بتطبيق تعاريف ومعايير القرن العشرين عند التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في القرن الحادي والعشرين. فهذا النهج، الذي لا يأخذ في الاعتبار الصورة الأوسع نطاقاً، يؤدي إلى استجابات جزئية وإلى نتائج دون المستوى.

إن مجلس الأمن مكلف بولاية واضحة بموجب الفصل السابع لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام. وللأسف، كثيراً ما نخفق في الاتفاق على فهم مشترك لما يشكل تهديداً، وهذا يمكن أن يقوض قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات ذات مغزى.

إن الحلقة المفرغة للنزاع سبب ونتيجة في آن واحد للفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة والتشريد. وليس من قبيل الصدفة أن أسوأ حالات الطوارئ الإنسانية في عصرنا – في اليمن ومنطقة الساحل وسورية – تشهد أيضا بعض أكثر النزاعات التي طال أمدها. ويجب أن تراعي الاستجابات بموجب المادة 39 هذه الدوافع الرئيسية للنزاعات.

ويمكن أن يؤدي التصدي لهذه الدوافع، ودعم المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبناء القدرة على الصمود في مجتمعاتنا وبلداننا لمواجهة آثار تغير المناخ إلى منع نشوب النزاعات، بما في ذلك، سيدي الرئيس، في المجتمعات الجزرية الكاريبية مثل مجتمعاتكم. ويمكن للمجلس، من خلال مراعاة هذه المسائل مراعاة كاملة، أن يسهم على نحو أكثر فعالية في بناء السلام المستدام، باستخدام نهج شامل لمنع نشوب النزاعات وتسويتها.

ولا نقترح أن يعيد مجلس الأمن ابتكار أساليب عمله كجهاز يركز على تحقيق التنمية المستدامة أو تغير المناخ. إن الأمم المتحدة منظومة معقدة، ويجب أن تتولى الأجهزة المختلفة عن حق ريادة التصدي للجوانب المختلفة على النحو الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ولكن، كما هو الحال في أي منظومة معقدة، فإن الأمر يعتمد على الطريقة التي تعمل بها الأجهزة المختلفة في انسجام الأمر الذي يجعلها فعالة. وعندما يجتمع المجلس للنظر في حالات محددة أو شواغل مواضيعية، لا يمكنه أن يفعل ذلك من فراغ.

وتصور في كثير من الأحيان الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – وهي السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية – على أنها مسارات متوازية لا تفاعل بينها، بدلا من ركائز ثلاث تحمل مجتمعة ثقل تطلعات العالم. والحقيقة هناك أمثلة بارزة تشهد على تغلبنا بشكل جماعي على هذه الرواية الزائفة.

وينبغي الإشادة بنجاح لجنة بناء السلام في سد الثغرات بين أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية الأخرى. وكان الاتفاق في عام 2016 على قرار مجلس الأمن التآزري 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 70/262 بشأن الحفاظ على السلام "في جميع مراحل النزاع وبجميع أبعاده" لحظة تاريخية، على الرغم من أن إمكاناته لم تتحقق بعد بالكامل.

والاتفاق في عام 2015 على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تحت إشراف إيرلندي وكيني، يرسم مساراً معقداً نحو عالم تحول من خلال أهداف التنمية المستدامة، نائيا بنفسه عن الفهم الضيق للتقدم معولا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وعلى الاعتراف بالتفاعل بين اقتصاداتنا ومجتمعاتنا وبيئتنا.

ويمكن لإجراءات مجلس الأمن التي تركز على الأشخاص وتستجيب لاحتياجاتهم ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع أن تدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى بناء التماسك الاجتماعي ومعالجة عدم المساواة، مما يمكن أن يساعد على بناء السلام والحفاظ عليه. ويمكن لتلك الجهود، بل وينبغي لها، أن تسهم في التصدي للتحديات المعاصرة التي نواجهها، سواء تغير المناخ، أو جائحة عالمية في المجال الصحي أو النزاع أو الاحتياجات الإنسانية، وبشكل أساسي الصلات بينها.

إن أيرلندا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، لن يغيب عن بالها هذه المفاهيم إذ نسعى إلى دعم جهود الأمم المتحدة الجماعية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تشكر إيطاليا حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح الفرصة لمناقشة مواضيع حاسمة الأهمية لمستقبل الأمم المتحدة.

إن تنفيذ خطة بناء السلام والحفاظ عليه يعني النظر بطريقة مدروسة صوب مستقبل الأمم المتحدة. فالقدرة الهائلة التي تتمتع بها الأمم المتحدة لا مثيل لها ويجب استغلالها استغلالا كاملا بتحسين التآزر والتنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة في المقر وفي الميدان. وتعتقد إيطاليا أن زيادة دعمها للبلدان الأكثر ضعفا لا تزال أولوية مطلقة، وهو ما سنعززه أيضا في سياق الرئاسة الإيطالية المقبلة لمجموعة العشرين في عام 2021.

ويجب تحويل التحديات غير المسبوقة التي تطرحها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى فرص لبناء السلام والحفاظ عليه على جميع المستويات، فضلا عن توجيه عملية الاستعراض الجارية لهيكل بناء السلام التي ما زالت إيطاليا ملتزمة بالمساهمة فيها. ويجب أن نتجنب عكس مسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، ينبغي أن نشدد، في جملة أمور، على أهمية مواصلة تعزيز الشراكات القائمة بين الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية من أجل وضع استجابات متسقة وشاملة للتحديات المعقدة والمترابطة.

وفي هذا الجهد، من الأهمية بمكان إشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص أيضا. ولن يكون فعالا في معالجة عواقب الأزمة الحالية سوى بذل جهد متضافر حقا على الصعيد العالمي. وتوضح لنا جائحة فيروس كوفيد-19 ضرورة تعزيز خطة بناء السلام والحفاظ عليه من خلال استجابة منسقة ومتعددة الأطراف في مختلف المجالات.

وتظل الصحة العالمية شرطا أساسيا للسلام والاستقرار والازدهار، وتتفاعل مع العلاقة الثلاثية بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية. وهذا هو السبب الذي جعل إيطاليا منذ بداية حالة الطوارئ العالمية تدعم بقوة التضامن الدولي، وتدعو بنشاط إلى إرساء تحالف دولي لإجراء البحوث المتعلقة باللقاح لدحر الجائحة العالمية.

وسنسعى جاهدين باعتبارنا الرئيس المقبل لمجموعة العشرين وفي إطار شراكتنا مع المملكة المتحدة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين المعني بتغير المناخ، لضمان أن يكون العمل المناخي أساسا للتعافي بعد دحر الجائحة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تغير المناخ عامل رئيسي آخر يتفاعل مع العلاقة بين السلام والشؤون الإنسانية والتنمية. ولم يتوقف تغير المناخ بسبب جائحة كوفيد-19.

وفي العام المقبل، ستتاح فرصة لبناء زخم دولي بشأن العمل المناخي من خلال أحداث رئيسية إضافية، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية ومؤتمر قمة الصحة العالمية، ستستضيفهما إيطاليا مع المفوضية الأوروبية. وفي الحالتين، سيتعين إيلاء اهتمام خاص للترابط القوي بين تغير المناخ والمنظومات الغذائية والصحة العامة.

ويجب أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى مواصلة دفع أبحاثنا من أجل إيجاد استجابة شاملة للمنظومة بأسرها، تقوم على التنسيق والشراكات والاستخدام المرن للمنابر القائمة. قامت لجنة بناء السلام بتكييف برنامج عملها بشكل استباقي من أجل التصدي لتحديات الوضع الراهن، ويجب أن يقوم صندوق بناء السلام الممول تمويلا أفضل بدور حاسم في دعم الاستجابة الدولية للوباء تراعي النزاعات، ودعم الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية، وتعزيز استجابة منسقة لبناء السلام لمكافحة تفشي كوفيد-19.

وهناك عدة مجالات ذات أولوية تقف إيطاليا على استعداد للمساهمة فيها. وفي حالة الطوارئ مثل تلك التي نمر بها، من الأهمية بمكان أن يحصل كل شخص على غذاء آمن ومغذ وكاف. وبهذه الروح، تلتزم إيطاليا بدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى منع حدوث أزمة غذائية عالمية، وما فتئت تشجع تشكيل التحالف الغذائي من خلال منظمة الأغذية والزراعة لحشد الخبرات، وتقديم الدعم في مجال السياسات، وإنشاء مجال للحوار، وتشجيع المبادرات التي تركز على إنشاء نظم غذائية أكثر مرونة واستدامة.

وقد ذكرنا هذا الوباء بأهمية التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، فضلا عن خطة الشباب والسلام والأمن. وقد تعرضت النساء والفتيات بشكل خاص للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وللتقاسم غير المتكافئ للمسؤوليات. ويجب أن نضاعف التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في عمليات صنع القرار.

المرفق 38

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، كيميهيرو إيشيكاني

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد رالف غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. لقد آن الأوان ليناقش مجلس الأمن التحديات المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن في خضم العملية الحكومية الدولية لاستعراض هيكل بناء السلام لعام 2020، التي يشارك في تيسيرها الممثلان الدائمان لبلدكم ونيوزيلندا.

أود أن أعرض وجهات نظر اليابان بشأن المسائل المطروحة في مذكرتكم المفاهيمية (S/2020/1064، المرفق)، وهي الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ، وتوثيق التعاون بين هيئات الأمم المتحدة، والنهج المتكامل على نطاق العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، للتصدي للتحديات المعاصرة للسلام والأمن.

تنظر اليابان إلى كوفيد-19 وتغير المناخ والتحديات الإنمائية المستمرة الأخرى من منظور الأمن البشري. وهي تهديدات ذات طابع آخر مقارنة بالنزاعات المسلحة، ولكن لها آثار ضارة على الاستقرار الإقليمي وفي نهاية المطاف على السلام والأمن عن طريق فرض عبء على بقاء الناس وسبل عيشهم وكرامتهم.

وقد وضعت جائحة كوفيد-19 على المحك قدرة النظم الصحية الوطنية على الصمود في العديد من البلدان، وستصيب آثارها الاجتماعية والاقتصادية حتماً أكثر الناس ضعفاً. وتشكل التدابير التي تملكها البلدان بدعم من مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة السبيل الرئيسي ليس لمكافحة الفيروس فحسب، بل أيضا لكسب ثقة الناس في الحكومة، وهو شرط مسبق لبناء السلام والحفاظ عليه.

وهذا هو الدرس الأول المستفاد والسبب الذي جعل اليابان تؤكد أهمية بناء المؤسسات طوال عملية استعراض هيكل بناء السلام هذا العام. وندعو الآخرين إلى الاستفادة من الفرصة الخمسية لتعزيز لجنة بناء السلام عن طريق تشجيع المناقشة المركزة على دعم بناء المؤسسات.

فالكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ تضر بالأمن البشري، وفي الأماكن التي تفتقر فيها المجتمعات المحلية إلى القدرة على الصمود، تصبح هذه الكوارث عاملا مضاعفاً لمخاطر النزاعات. ويجب أن تكون استجابتنا محورها الإنسان، ومحددة السياق، وموجهة نحو المنع، وأن تهدف إلى حماية وتمكين جميع الناس والمجتمعات المحلية. ويجب أن تكون أعمالنا شاملة، وكسر أطواق العمل بمعزل عن بعض، وأن تأخذ في الاعتبار الكامل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذا هو الدرس الثاني الذي نستخلصه من دافع معاصر آخر للنزاع وانعدام الأمن – وهو تغير المناخ.

كيف يمكننا تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بحيث يسهل التعاون على نطاق المنظومة القادر على اقتراح إجراءات متكاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؟ ترى اليابان أن لدى لجنة بناء السلام الكثير لتقدمه ولتحسّن نفسها.

”تتمثل الغاية الرئيسية من إنشاء لجنة بناء السلام في الجمع بين كافة الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات بشأن استراتيجيات متكاملة“ (قرار الجمعية العامة 60/1، الفقرة 98).

هذه هي كلمات رؤساء دولنا وحكوماتنا، الذين قرروا إنشاء لجنة لبناء السلام في عام 2005.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تعمق المناقشات الموضوعية بشأن العناصر الحاسمة لبناء السلام والحفاظ عليه، مثل بناء المؤسسات، وأن تصبح المنبر الرئيسي لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، والانخراط مع البلدان الراغبة في مناقشة أولوياتها، والتوعية، وحشد الدعم التقني والمالي، وتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وتتطلع اليابان، بوصفها نائبة رئيس لجنة بناء السلام لعام 2020، إلى تحقيق نتيجة مثمرة لعملية استعراض هيكل بناء السلام.

المرفق 39

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل ك. كيبونو

أثني على رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر لعقدها هذه المناقشة المفتوحة. وإذ نلاحظ أن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن تتسم بطابع سياسي واجتماعي – اقتصادي وصحي وبيئي متزايد، فإننا على ثقة بأن هذه المناقشة ستكون بمثابة منبر لتبادل الآراء بشأن الآثار الأمنية المترتبة على الدوافع المعاصرة التي تؤدي إلى نشوب النزاع وانعدام الأمن، فضلا عن دور مجلس الأمن في تعزيز نهج متكامل ومتسق للاستجابة على نطاق المنظومة بأسرها.

ويتوخى ميثاق الأمم المتحدة استراتيجية دبلوماسية وقائية تتطلب من مجلس الأمن أن يعمل باتساق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب المادة 11 من الفصل الرابع، والمادة 55 من الفصل التاسع، على التوالي، من أجل التمكين من "تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة".

وبالتالي، لكي يفي المجلس بولايته بفعالية، من الضروري أن ينظر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بالنزاع. وقد ذكّرتنا أيضاً مختلف الإحاطات التي قدمت من قبل بأن بناء السلام وحفظه هما مسؤولية مشتركة. وشددت على ضرورة تعزيز الاتساق والتعاون فيما بين مجلس الأمن والحكومات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وبناة السلام المحليين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل كفالة استدامة السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة.

وتمشيا مع روح جهود بناء السلام التي تملكها وتقودها أفريقيا، يرحب وفد بلدي ترحيباً حارا بمشاركة المجلس مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، التي تواصل تحديد أولويات التنمية وبناء السلام وتنسيق المشاريع الإقليمية في إطار خطة عام 2063.

وفيما يتعلق بالتنمية، وبناء السلام والحفاظ عليه، يرتبط التخلف وانعدام الأمن ارتباطاً وثيقاً، لا سيما في البلدان النامية. ولذلك، فإننا نقدر دعوة الأمين العام المستمرة ذات المسارات الثلاثة إلى الإصلاح بمزيد من التعاون عبر جميع أركان السلام والأمن في الأمم المتحدة، والمنظومة الإنمائية والإدارة.

والواقع أن الركائز الثلاث التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة – السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية – اعترفت بأن هذه العناصر تعزز بعضها بعضا وتتوخى استراتيجية تنفيذية، يجري بموجبها اتباع نهج شامل إزاء معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك القضاء على الفقر وبناء مؤسسات حوكمة قادرة على التكيف وشاملة للجميع، مع تحقيق نتائج ملموسة للناس على أرض الواقع، بدون ترك أحد خلف الركب.

يبدأ في عام 2020 عقد العمل من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي كينيا، نواصل إدماج أهداف التنمية المستدامة في قطاعات شتى، من بينها صياغة خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ومناهج التدريب على عمليات السلام.

وفيما يتعلق بالجوائح وبناء السلام والحفاظ عليه، كان لحالات الطوارئ الصحية العالمية، مثل أزمة الإيبولا، أثر سلبي كبير على التماسك الاجتماعي والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى عكس مسار المكاسب التي تحققت في عمليات بناء السلام، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وعلى الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أثرت على الاقتصادات الكبيرة والصغيرة، فقد كان هناك تأثير أكبر على عمل بناة السلام المحليين وبعثات حفظ السلام، ولا سيما في المناطق التي تعاني أصلا من الهشاشة والنزاعات، وكذلك في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا.

وكانت دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي واعتماد المجلس بالإجماع للقرار 2532 (2020) خطوة هامة في الاعتراف بأن ظروف العنف وعدم الاستقرار في حالات النزاع يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الجائحة، وأن هذه الجائحة يمكن أن تؤدي عكسيا إلى تفاقم الآثار الإنسانية السلبية لحالات النزاع.

وفي كينيا، رأينا قيمة إضفاء الطابع الجماعي على الاستجابة لتأثير الجائحة من خلال تجميع الموارد والعمل مع مستويات متعددة من أصحاب المصلحة للتصدي لتلك التحديات. وتتكون فرقة العمل الوطنية المعنية بجائحة كوفيد-19 من فريق من الخبراء في مجالات الصحة والقانون والسلامة والأمن، ناهيك عن خبراء الاقتصاد والاتصالات.

وفيما يتعلق بتغير المناخ وبناء السلام والحفاظ عليه، أظهرت الدراسات أن معظم المناطق المتأثرة بتغير المناخ تستضيف أيضا عددا كبيرا من بعثات عمليات السلام المتعددة الأطراف، بما في ذلك منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وفي القرن الأفريقي، أصبحت القبائل الرعوية أكثر ضعفا بشكل متزايد أمام تقلبات المناخ – وهي حالة ثبت أنها على حد سواء، سبب جذري للنزاعات ولتفاقمها في سياق تضاؤل المراعي وقلة مصادر المياه.

ومع ارتفاع مستويات سطح البحر، يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنه يمس بذات وجود الدولة وإقليمها. ويتعين على المجلس أن يظهر التزامه بمعالجة أثر المناخ على الأمن من خلال استخلاص المشورة ذات الصلة والبيانات المحددة من الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي مجال العمل المناخي، وضعت حكومة كينيا سياسات وأطرا قانونية لتغير المناخ، بما في ذلك خطة العمل الوطنية لتغير المناخ، من أجل تعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في عمليات تخطيطنا التنموي.

المرفق 40

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

تعرب ليختنشتاين عن امتنانها لسانت فنسنت وجزر غرينادين على مواصلتها مناقشات مجلس الأمن بشأن الدوافع المعاصرة للنزاع في صيغة مفتوحة. إن الإهمال المنهجي للأمن البشري في عمل المجلس يحد من قدرته على تنفيذ ولايته على نحو مجد، حتى في أضيق التفسيرات، ويجعل المجلس جهة فاعلة غير مهمة في أزمات أمن بشري تزداد انتشارا. وتشير المحاولات التي يقوم بها بعض الأعضاء لحصر المجلس فيما يسمى بمسائل الحرب والنزاعات المسلحة "الصعبة" في نموذج للسلم والأمن عفى عليه الزمن يركز على الأسباب والحلول العسكرية.

لقد نظر المجلس لأول مرة في الصلة بين المناخ والأمن في عام 2007 (انظر S/PV.5663). غير أن السنوات الخمس التي انقضت منذ إبرام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ شهدت أعلى درجات حرارة سُجلت على الإطلاق، وتزداد إمكانية أن تشهد السنوات الخمس المقبلة ارتفاعا في درجة حرارة العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية – وهي عتبة اعتبرت نقطة اللاعودة خلال مفاوضات باريس. ويسر ليختنشتاين أن المجلس يدرك بصورة متزايدة قيمة معالجة الآثار الثانوية لتغير المناخ، مثل الهجرة غير الطوعية والفقر وفقدان سبل العيش والتوترات بين المزارعين والرعاة.

وتواصل ليختنشتاين كذلك دعم الجهود الرامية إلى الاستفادة من الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآلية الأمن المناخي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. إن الإشارات المنتظمة إلى أثر تغير المناخ على الحالات التي يعالجها المجلس، ولا سيما الحالات خارج القارة الأفريقية، ضرورية وقد تأخرت كثيرا. ولكن يجب على المجلس أيضا أن يعالج السبب الجذري لهذه الآثار. فهناك عدد صغير من أعضائه يتحملون معا المسؤولية عن أكثر من نصف الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون، ويجب عليهم العمل على وجه السرعة للحد منها.

وقد أدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى فرض قيود واسعة النطاق على حقوق الإنسان وإلى زيادة مخاطر انتشار الفقر والجوع على نطاق واسع، كما أدى إلى آثار سلبية هائلة على التعليم، وإلى تزايد عدم المساواة وتصاعد التوترات الاجتماعية – وبذلك أسفر عن كلفة كبيرة للأمن البشري. إن أهداف التنمية المستدامة الـ 17 هي مخططنا لإعادة البناء بشكل أفضل وخريطة طريق لإدامة السلام على أساس القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون والتضامن والتعددية. ويسر ليختنشتاين أن المجلس تعامل مع جائحة كوفيد-19، وإن كان ذلك بطريقة محدودة، وتشجعه على البناء على هذه السابقة باتباع نهج يركز على الأمن البشري. وذلك يمكن أن يشمل إسهام المجلس في المناقشات التي تجري على نطاق المنظومة بشأن الآثار الأمنية السلبية للجائحة، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – مجالات المناخ والتنوع البيولوجي والفقر والجوع والصحة والتعليم والشأن الجنساني وحرية التعبير والمعلومات والخصوصية.

وقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم ما وصفه الأمين العام بأنه التهديد الرئيسي لمجتمعاتنا – تآكل الثقة في مؤسساتنا. ويجب مقابلة التحديات التي تواجهها سيادة القانون والهجمات على العمليات الديمقراطية، حتى في المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة، بقيادة مسؤولة وتفكير طويل الأجل في مجال السياسات والتزامات أقوى بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومناقشة صادقة بشأن المعلومات ودور وسائط التواصل الاجتماعي. وتحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وكفالة وفاء المجلس بولايته.

المرفق 41

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تشكر مالطة سانت فنسنت وجزر غرينادين على عقدها مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع "بناء السلام والحفاظ عليه: الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن". كما نشكر مقدمي إحاطات اليوم على تبادلهم أفكارا وخبرات لا تقدر بثمن.

تشير المذكرة المفاهيمية (انظر S/2020/1064، المرفق) إلى أنه لا توجد أمة تشكل جزيرة مستقلة بنفسها، ونحن كدولة جزرية نتفق معها اتفاقا تاما. لقد كانت جائحة فيروس كورونا مفاجئة وغير متوقعة وزادت التأكيد على أن بعض التحديات لا تعترف بالحدود الوطنية. وتستدعي تلك الحالات المزيد من التعاون وردا جماعيا، لا الانعزالية.

وللأسف، من المرجح أن يظل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة معنا لسنوات قادمة ويجب أن نركز على كفالة ألا تتعرض النتائج التي تتحقق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لانتكاسات كبيرة. فينبغي التخفيف من الآثار السلبية قدر الإمكان. إن الصلة بين التنمية والأمن أقوى من أي وقت مضى، وستحدد أعمالنا اليوم النتائج التي نحققها غدا. ونكرر في هذا السياق مرة أخرى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

إن النظام المتعدد الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن فعاليته تتوقف على استعدادنا لمواصلة الاستثمار في هذا النظام. وقد اعتمدنا، قبل بضعة أسابيع فقط، الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 75/1). وهو يحدد إنجازاتنا، ولكنه يحذر كذلك من التهاون. لسنا هنا للاحتفال، ولكن لاتخاذ إجراءات.

دعونا لا ننس أبدا أن الغرض من الأمم المتحدة، التي ولدت من رماد نزاعين عالميين مدمرين، كان تحقيق السلام والأمن. إن المؤسسات المتعددة الأطراف لا تستمر في البقاء بدون إرادة سياسية، وعلينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز هذا النظام. والمجتمع الدولي بحاجة إلى أن تتوفر له جميع الأدوات المناسبة لكفالة استمراره في التكيف مع عالم دائم التغير. وينطبق هذا أيضا على مجلس الأمن – ويجب عليه، بوصفه الهيئة المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين، أن يكون سريعا وديناميا بما فيه الكفاية لتحديد التحديات الجديدة والتصدي لها.

وتواصل لجنة بناء السلام الاضطلاع بدور هام في تطوير وتعزيز الممارسات الرشيدة في مجال بناء السلام، وسيتيح استعراض هذا العام فرصة لمواصلة البناء على ما تم إنجازه بالفعل. وعلاوة على ذلك، يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لنسلط الضوء على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والشباب في جميع مراحل بناء السلام. لقد أطلقت مالطة خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في 30 تشرين الأول/أكتوبر.

وسيكون لتغير المناخ أثر مدمر علينا جميعا إذا لم نعالجه بطريقة عاجلة وشاملة. فالزمن يمر. ولا يمكن التغاضي عن هذه المسألة الملحة، لأن أي تأخير آخر سيستمر فقط في مفاقمة حالة مثيرة للقلق أصلا. لقد انتقلنا، في غضون بضعة عقود فقط، من كوكب أخضر صحي يعج بالحياة إلى مكان أقل حيوية

يفقد جماله الطبيعي وتنوعه البيولوجي بمعدل ينذر بالخطر. وستكون لعدم اتخاذ إجراءات في مجال تغير المناخ انعكاسات خطيرة على السلام والأمن بسبب التنافس على الموارد المحدودة بشكل متزايد وفقدان الأراضي الزراعية وشل النظم الصحية والنزوح الجماعي بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر والافتقار إلى الفرص.

ومن واجبنا أن نحدد هذه التحديات الجديدة والمتطورة وأن نتخذ إجراء بشأنها في الوقت المناسب. إننا نعيش في عصر تنمو فيه المعرفة العلمية بمعدل أسي، ويمكن أن يحدث فيه نقل المعلومات في غضون ثوان. فيجب أن نستخدم ذلك لمصلحتنا بتعزيز التعاون وتحسين تبادل المعرفة. وبذلك، سنكون في وضع أفضل للتنبؤ بالتحديات الجديدة ومنعها – أو على الأقل الاستعداد الكافي لمواجهتها. ونحن مدينون بكل هذا لمواطنينا وللأجيال المقبلة.

المرفق 42

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترحب المكسيك بمناقشة اليوم، التي تأتي في توقيت مناسب جدا، حيث أنها إنها تتزامن مع المناقشات التي تجرى حول القرارين التوأمين بشأن هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 70/262 والقرار 2282 (2016))، الذي سيقرّ خلاله مجلس الأمن والجمعية العامة استعراضَ السنوات الخمس. ونظرا لأن سانت فنسنت وجزر غرينادين هي أحد الميسرين في العملية، فإننا نرحب بكون مناقشة اليوم تكمل عملية الجمعية العامة.

إن الأمن الدولي متعدد الأبعاد. والتهديدات التي تواجهها الدول ليست عسكرية وسياسية فحسب، بل أنها ترتبط بتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظواهر، مثل الجوائح والتحديات البيئية، من بين أمور أخرى. ولذلك، لا يمكن التصدي لهذه التهديدات بمعزل عن بعضها البعض، ولا ينبغي التغلب عليها بالضرورة بهذه الطريقة. وفي حين أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإن الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن لجنة بناء السلام، لها أيضا دور رئيسي في الحيلولة دون تحول تحديات التنمية إلى تهديد للسلام.

وقد أظهرت الجائحة الحاجة إلى تعزيز الحوكمة العالمية على أساس القانون الدولي والتعاون والتضامن. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية هامة في البحث عن حلول عالمية. وإذا كان مجلس الأمن بطيئا في الاستجابة أو مشلولا، بالإضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراء على أرض الواقع، فإن السرد المتوقع يؤثر على المنظمة بأسرها وعلى تعددية الأطراف ككل. ويجب على أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين فيه، أن يتحملوا مسؤولياتهم، مع التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إنها مرحلة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان المتضررة من النزاعات ولبناء السلام وتوطيده. تقوم منظمتنا حاليا بتقييم الكيفية التي ستؤدي بها الجائحة إلى تفاقم الأوضاع المتردية أصلا، مثل العنف، والتحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين، والفقر، وضعف المؤسسات الحكومية، وأوجه القصور الأخرى التي يمكن أن تشكل الأسباب الهيكلية للنزاع أو تؤدي إلى الانتكاس إليه.

ويجب على مجلس الأمن كفالة أن تضم حلوله لمناطق النزاع، وكذلك تعريفاته لحفظ السلام الوقائي أو بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة، الإسهامَ في التنمية وتنفيذ نهج متسق لمنع نشوب النزاعات وحلها، ودعم ذلك، على أن يتبع النهجُ القاسمَ المشترك المتمثل في الحفاظ على السلام، وفقا لقرار الجمعية العامة 70/262 والقرار 2282 (2016)، وينهض بتنفيذ الأهداف والأولويات الوطنية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الاستفادة من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، وأن ينشئ قنوات اتصال واضحة وفعالة بين هيكل بناء السلام، ولا سيما لجنة بناء السلام، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

المرفق 43

بيان الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال

[الأصل: بالفرنسية]

أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكر الرئاسة على إلى عقدها مناقشة اليوم واختيارها الموضوع للمناقشة.

نود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم الشاملة.

ويرحب المغرب بموضوع مناقشة اليوم، الذي يتيح المجال لنا تجاوز مناقشاتنا المعتادة، وإدماج عناصر في معادلة بناء السلام لم تُعالج، للأسف، معالجة كافية، مثل تغير المناخ والمخاطر الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، وأثر الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. كما تمكننا مناقشة اليوم من إعادة تأكيد بعض المبادئ الأساسية لبناء السلام، بما في ذلك الحاجة إلى العمل معا، مع إظهار التنسيق والاتساق.

إن المغرب، بوصفه مؤيدا متحمسا لمبادئ بناء السلام، وممتثلا في الوقت ذاته لتعليمات جلالة الملك محمد السادس، ملتزمٌ بتقديم الدعم الموجه للبلدان الصديقة وإعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار سياسته الخارجية.

ويعتقد المغرب أن بناء السلام لا يمكن أن ينجح بدون رؤية كُلّية شاملة. أولا وقبل كل شيء، يجب أن تكون الوقاية هي الأولوية. ومن هذا المنطلق، يقدم المغرب الدعم السياسي والمالي لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام للمساعدة في أنشطتها الوقائية، من خلال جهود الوساطة وبعثات المساعي الحميدة التي تقوم بها مكاتبها الإقليمية.

ثانيا، كان المغرب سريعا في اعتماد مفهوم الصلة بين السلام والأمن والتنمية، مع تعزيز الرؤية الكلية الشاملة في جهوده التعاونية. ويفخر المغرب بأنه قادرٌ على دعم عدة بلدان، ولا سيما في أفريقيا، من خلال توفير خبراء في مجالات الزراعة والكهرباء وإدارة المياه وغيرها من المجالات، بما يتناسب مع الاحتياجات الأكثر إلحاحا للبلدان المعنية.

واعتمد المغرب، بصفته رئيساً للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، نهجاً متطابقاً يركز عمله على دعم العملية السياسية، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام 2017-2021، التي تشكل خطة طموحة للتعافي الاجتماعي والاقتصادي، وسيادة القانون.

كما أن المغرب رائدٌ في تحسين التعاون فيما بين لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وللعام الثالث على التوالي، اعتمدت التشكيلة القطرية للتو توصيات مجلس الأمن بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالاستفادة من الدور المزدوج الذي يضطلع به المغرب كرئيس للتشكيلة القطرية المخصصة وللجزء الخاص بالشؤون الإنسانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظم المغرب أول اجتماع مشترك للجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2019 على هامش الحدث الرفيع المستوى للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية.

وأخيرا، ما فتئ المغرب، على مدى عقود، يلتزم أيضا بمكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ. وقد زاد هذا الالتزام عشرة أضعاف في أعقاب المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في مراكش، واعتماد استراتيجيتنا الوطنية الجديدة للطاقة، التي تهدف إلى تحقيق أكثر من 60 في المائة من استهلاك الطاقة في البلد من خلال موارده الخاصة. والمملكة المغربية الآن تُذكر كنموذج للإدارة البيئية المسؤولة. كما يجري تقاسم الخبرات التي تم اكتسابها في هذا المجال مع العديد من الشركاء في أفريقيا وخارجها.

وهناك عدة عوامل أخرى لها تأثير حاسم على عمليات بناء السلام. ومع ذلك، يمكن للأمم المتحدة، من خلال البناء على مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، أن تساعد دولها الأعضاء في تحديد التحديات والمجالات الرئيسية التي تحتاج إلى ترتيب أولوياتها.

وفي الختام، ومع مراعاة الأثر الكبير للجائحة، أود أن أشدد على أن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي يجب أن تتركز الآن على تخفيف آثارها السلبية، التي لن يعرف مداها على وجه اليقين إلا في السنوات المقبلة. ويجب علينا أن نضمن ألا تزيد هذه الأزمة من تفاقم الأسباب الجذرية للنزاع، وألا تتعرض قدر الإمكان ثمار السلام التي تحققت بشق الأنفس للخطر.

المرفق 44

بيان الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة، نيفيل غيرتزي

أهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأشكر الرئاسة على تنظيمها مناقشة اليوم المفتوحة الهامة جداً وفي الوقت المناسب بشأن العوامل المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن. وأود أيضاً أن أشكر نائبة الأمين العام وغيرها من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الدقيقة.

منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل 75 عاماً، اكتسب المجتمع الدولي والأمم المتحدة ودولها الأعضاء فهماً أفضل وأكثر تعمقاً للدوافع المشتركة والأسباب الجذرية للنزاعات. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والركود الاقتصادي، وارتفاع مستويات البطالة والفقر، وضعف هياكل الحوكمة. ومع استمرار توسع العالم وتقدمه ظهرت دوافع جديدة للنزاع، بما في ذلك تغير المناخ والأزمات الصحية والتهديدات الإلكترونية. ومن المرجح أن تظهر تحديات جديدة أخرى.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تسليط الأضواء بسرعة على الآثار التي يمكن أن تترتب عن أزمة صحية عالمية على السلام والأمن في عالمنا. وفي غضون ثمانية أشهر فقط منذ انتشار الجائحة بسرعة في جميع أنحاء العالم، تسببت في أزمة مالية وتوظيفية عالمية. كما أنها وسعت الفجوة وأوجدت المزيد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأصبح أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع أكثر ضعفاً. وحذر الأمين العام في بيانه أمام المجلس في 2 تموز/يوليه من أن:

”[و] مع تزايد حدة المظالم وأوجه الضعف القائمة وترسخها، فإن احتمالات عدم الاستقرار والعنف تتزايد حتماً“ (S/2020/663، المرفق 1).

لذلك تزيد هذه الجائحة من تفاقم العوامل المعروفة بالفعل للنزاع وعدم الاستقرار.

وكما أشرت في بياني أمام مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر خلال المناقشة المفتوحة بشأن الآثار الإنسانية لتدهور البيئة على السلم والأمن (S/2020/929، المرفق 29)، يمكن أن تكون النزاعات المسلحة والعنف وأسبابها وأبعادها وقراراتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتغير المناخ في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، يهدد تغير المناخ بأن يعكس اتجاه النمو الاقتصادي والمكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان على مر السنين. لذا فقد تم الاعتراف بتغير المناخ بوصفه عاملاً مضاعِفاً للخطر، حيث يؤدي إلى تفاقم المخاطر والتحديات القائمة أصلاً. والحالة الراهنة في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد من الأمثلة الملموسة على ذلك. ومع استمرار تقلص البحيرة، لا بد للمجتمعات التي اعتمدت عليها أن تعاني. وهناك منافسة متزايدة على الموارد المتضائلة، ويتزايد عدد الناس الذين يهاجرون إلى المدن الكبرى. وتسهم هذه الحلقة المفرغة في التوترات، وفي اندلاع النزاع في المنطقة في نهاية المطاف. ويشكل تغير المناخ أيضاً تهديداً حقيقياً للدول الساحلية، بما فيها بلدنا الجميل، من خلال ارتفاع مستويات سطح البحر، التي تهدد الأرواح والتقدم الإنمائي على حد سواء.

وكما أبرز مجلس الأمن في المذكرة المفاهيمية للمناقشة المفتوحة اليوم (S/2020/1064، المرفق)، في بيان رئاسي صادر باسم مجلس الأمن مؤرخ 11 شباط/فبراير 2011، أكد مجلس الأمن مجدداً على أن:

”من الضروري لمساعدة بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون ويعززه، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع.“ (S/PRST/2011/4، الفقرة الثالثة)

وأبرز ذلك البيان أيضاً دعم المجلس للجنة بناء السلام وأشار إلى المساهمات التي يمكن أن يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي للمجلس أن يستفيد بقدر أكبر من الخبرة والبصيرة التي يمكن أن توفرها لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مجالات تركيز كل منهما. ولن يفيد هذا التعاون إلا أولئك الذين يسعون إلى بناء السلام والأمن وضمان تنفيذ خطة التنمية لعام 2030. ومع تزايد ترابط العالم ومواجهة تحديات مترابطة متعددة الجوانب، ينبغي أيضاً أن تعتمد منظومة الأمم المتحدة نهجاً متكاملاً ومتماسكاً لكل المنظومة.

ولم تؤد جائحة مرض فيروس كورونا وأزمة المناخ التي لا تفتأ تتنامى إلا إلى تعزيز فكرة أن مجلس الأمن يجب أن يعالج الأسباب الجذرية المتعددة للنزاعات وأن يتصدى لها. وينبغي للمجلس أيضاً أن يستثمر أكثر في آليات الوقاية، بما في ذلك تطوير نظم الإنذار المبكر وتنفيذها ورصدها. وعلينا، نحن الدول الأعضاء، أن نعمل بجد أكبر لمعالجة هذه المسائل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد أكد السيد حاجي غينغوب رئيس جمهورية ناميبيا، في خطابه المسجّل في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة هذا العام، أننا بينما نواجه جائحة كورونا وآثارها المدمرة، ينبغي لنا أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالتعاون في عالم يحكمه القانون الدولي ونظام متعدد الأطراف لا ينبغي لأحد أن يشعر فيه بالتخلف عن الركب (انظر A/75/PV.6). وعلى الرغم من أن تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد ليسا مثاليين، فإنهما أداتان أساسيتان في تعزيز الحوكمة وحماية الحريات المدنية والحقوق الأساسية للشعوب التي نخدمها في بلداننا. إن النظام المتعدد الأطراف الفعال القائم على القواعد هو وثيقتنا للتأمين ضد التهديدات الوجودية مثل الحروب والانتشار النووي والأوبئة وتغير المناخ. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نواصل الدفاع عن تعددية الأطراف بأي ثمن.

المرفق 45

بيان الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، يوكا براندت

تتقدم مملكة هولندا بالتهنئة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب مملكة هولندا عن امتنانها للرئاسة على عقد جلسة اليوم الهامة في الوقت المناسب بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، مع التركيز على العوامل المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن.

وكما نعلم، هناك عدد لا يحصى من العوامل الدافعة للنزاع وانعدام الأمن – وكل هذه الدوافع تتفاقم بفعل تأثير فيروس كورونا. وإلى جانب الخسائر المأساوية في الأرواح، تزيد الجائحة من حدة التوترات في المناطق الهشة أصلاً، وتفرض ضغوطاً إضافية على حقوق الإنسان في مجتمعات معينة، وتزيد من السخط العام، وتعرض المكاسب التي تحققت في مجال بناء السلام للخطر. ونحن الآن، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى أمم متحدة فعالة وقوية. وهناك ثلاثة عناصر ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمملكة هولندا في مناقشة اليوم: أولاً، إصلاح الأمم المتحدة؛ ثانياً، تمويل بناء السلام؛ وثالثاً، الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

أولاً، فيما يتعلق بإصلاحات الأمم المتحدة، هناك حاجة واضحة إلى زيادة التعاون بين الركائز، بما في ذلك التعاون في مجال التنمية والصلة بين الإنسانية والتنمية والسلام، من أجل تحقيق أهداف بناء السلام المستدامة. إن الاتساق التنفيذي والتقدم المتوازي في مجال التنمية والأمن وحقوق الإنسان أمور أساسية لتحقيق أهداف بناء السلام المستدام. ولذلك يجب على جهات الأمم المتحدة الفاعلة الموجودة في الميدان أن تواصل التعاون والشراكة أكثر من أي وقت مضى بتوجيه من المنسق المقيم. وتتجلى فعالية التنسيق المشترك في صندوق بناء السلام، الذي تعد مملكة هولندا من أكبر المانحين له.

ثانياً، فيما يتعلق بتمويل بناء السلام، تقدر مملكة هولندا أن هذه مسألة رئيسية عندما يتعلق الأمر بجهود بناء السلام. وللأسف، لا تزال جهود بناء السلام تعاني نقصاً كبيراً في التمويل، مع أن الاحتياجات في تزايد مستمر. يجب أن نجتمع معاً وأن نتخذ إجراءات لضمان تمويل مستدام وقوي في مجال بناء السلام.

وترحب مملكة هولندا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام 2020 بشأن بناء السلام وإدامته (S/2020/773)، وتؤيد على وجه التحديد أهمية آليات التمويل التي تكفل، عند الاقتضاء، الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام. وهناك قيمة في مبادرات التمويل الجديدة مثل عقد مؤتمر سنوي لإعلان التبرعات، فضلا عن إجراء مزيد من المناقشات على أساس المزيد من العمل بشأن التمويل وتقديم المنح الرشيدة لبناء السلام. ويمكن أيضاً تقديم متابعة ملموسة لمقترحات الأمين العام في تلك المناقشات.

وختاما، وعلى نحو مهم، من الضروري تسليط الضوء على عنصر الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. فكما يتضح أيضا من التأثير العالمي للجائحة، فإن المعاناة الذهنية والنفسية الاجتماعية على مستوى الفرد والمجتمع تجعل استدامة التماسك الاجتماعي والسلام تحديا متزايدا. إن إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بصورة هيكلية في بناء السلام والحفاظ عليه أمر بالغ الأهمية في التخفيف من تأثير النزاعات وتجنب اندلاعها وحلقاتها المفرغة والتصدي للتفكك وزيادة فعالية جهود بناء السلام. فلا يمكننا أن نبني السلام استنادا إلى عقول متصدعة ومجتمعات محطمة.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين لإحراز تقدم بشأن هذه المواضيع الهامة.

المرفق 46

بيان نائب الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون إيبيغبويي

أود بداية أن أشكر رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، دولة السيد رالف غونسالفيس، والبعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. وتقديرنا موصول إلى السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام؛ والسيد إبراهيم مياكي، الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية؛ والسير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية؛ والسيد منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لمن قدم إحاطات أخرى، على إحاطاتهم الثاقبة.

يركز بناء السلام والحفاظ عليه على العمليات السياسية والحلول السياسية ذات الأطر الاستراتيجية لمعالجة تعقيد النزاعات التي يشهدها عالم اليوم. والهدف من هذه الأطر معالجة التجزؤ القائم داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء على حد سواء. وقد خلصت الجهات الفاعلة في مجال السياسات إلى أن أفضل نهج لتحديد المسار الصحيح للحفاظ على السلام، بعد عقود من جهود بناء السلام من القمة إلى القاعدة، نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة، وهو أكثر شمولا وقدرة على معالجة المظالم التي تؤدي إلى نشوب النزاعات والمظالم التي تنجم عن الحروب. ويتعين على الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام أن تحدد سبلاً لمعالجة تضارب الطلبات من خلال استراتيجيات متكاملة للاستجابة تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات وانعدام الأمن ودوافعهما.

ولكن العوامل المعاصرة المسببة للنزاعات وانعدام الأمن تشمل الفقر، وعدم المساواة، والإرهاب، والتطرف العنيف، والهجرة غير النظامية، والعنف بين الطوائف، والجريمة المنظمة، وحيازة الموارد الطبيعية بالقوة، ومؤخرا، جائحة فيروس كوفيد-19 الجديد فضلا عن التهديد المتزايد باستمرار الذي يشكله تغير المناخ. وتسهم تلك العوامل إسهاما كبيرا في استمرار الحالة الأمنية التي تتسم بالتحديات، مع ما يترتب على ذلك من آثار تراكمية على الأفراد والمجتمعات.

كما أن من بين العوامل المتسببة على نحو متزايد في انعدام الأمن تكرار اندلاع النزاعات في بعض البلدان، وليس نشوب نزاعات جديدة. والأسباب الجذرية لتلك النزاعات هي أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب ضعف قدرات الدولة وسوء الحكم، بالإضافة إلى عوامل ديموغرافية مختلفة مثل زيادة النمو السكاني والتحضر السريع. وتهيئ هذه العوامل فرصا للعنف الذي استمر مع مرور الوقت، ويزيد من تغيير هيكل الأمن العالمي. ووفقا للبنك الدولي والأمم المتحدة، من غير المرجح أن تحرز البلدان التي تشهد نزاعات عنيفة تقدما كبيرا خلال جيل، مما يجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال بالنسبة للملايين.

وتمثل جائحة كوفيد-19 تهديداً محدداً ومباشراً لبقاء سكان العالم ذاته، مما يزيد من صعوبة الأوضاع بسبب ضعف البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في العالم. كما أن تأثير زيادة عدد السكان وتغير التركيبة السكانية والاكتظاظ الحضري وديناميات المشهد الجغرافي قد زادت من التحدي المتمثل في جهود التخفيف الرامية إلى دحر تفشي هذا الوباء.

ونيجيريا، مثلها مثل العديد من البلدان الأفريقية، أكثر عرضة للتأثير الاقتصادي لتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق باستنفاد الموارد الطبيعية، الذي تترتب عليه آثار بيئية طويلة الأجل. ونظراً لأهمية الزراعة كمصدر رئيسي لكسب الرزق لعدد كبير من سكان القارة، فإن هذه القضايا المناخية كثيراً ما تؤدي

إلى الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي يسفر عن تفاقم التوترات القائمة داخل المجتمعات المهمشة. وتفسر تلك التطورات سبب انتشار النزاعات في القارة الأفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حيث يعاني السكان بالفعل من مخاطر متعددة وذات الصلة بالجائحة، تفاقمت الحالة بسبب عدم الوصول إلى الأسواق وتعطيل سلاسل الإمداد وتقييد التنقل، مما أدى إلى إغلاق الأسواق. ويشكل عدم الحفاظ على التباعد البدني بين السكان حيث لا تتوفر المرافق الصحية ومرافق الصرف الصحي الكافية، لا سيما في المخيمات، سيناريو آخر من التحديات الأمنية مع احتمال ارتفاع معدل الإصابات التي قد تنتشر إلى المجتمعات المجاورة. ولذلك، كشفت جائحة كوفيد-19 عن جوانب عدم المساواة، فضلا عن إمكانيات الصمود والتعافي.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى الحدث، من خلال المشاركة الشاملة في القدرة الاستشارية الاستراتيجية للجنة بناء السلام وصندوق الأمين العام لبناء السلام. وسيساعد ذلك على سد الثغرات الأساسية في الحوكمة، والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج تحفز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصممة طبقا للأعراف والقيم المحلية للدول الأعضاء من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

كما أن المبادرات الدولية والإقليمية تؤدي دورا هاما في معالجة النزاعات وانعدام الأمن في العالم. ويجب أن يتبنى مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الدول والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، نهجا استباقيا في منع نشوب النزاعات في المقام الأول. لكن حينما تنشأ النزاعات، يجب تجنيد جميع الآليات للاستجابة لها وحلها بسرعة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يعول على جميع آليات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة النزاعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين ومنعها والتصدي لها.

ويرى وفد بلدي أنه يلزم وضع استراتيجية فعالة طويلة الأجل لمعالجة هذه المسائل على سبيل الأولوية. ويشمل ذلك معالجة بطالة الشباب، وتهميش النساء، والإقصاء الاجتماعي، وعدم المساواة، واحترام حقوق الإنسان، وتهيئة فرص العمل المربحة وبناء مجتمع قائم على سيادة القانون، والنمو المستدام، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تهدف إلى عدم تخلف أي شخص عن الركب.

ونوافق على أنه يجب علينا التصدي لتغير المناخ وعواقبه، بما في ذلك تدهور النظام الإيكولوجي. ويجب إدماج مسألة تغير المناخ في جهود السلام، التي يجب أن تتكيف بدورها مع تغير المناخ والبيئات. ولا شك أن ذلك سيتطلب نهجا كليا وجهدا مشتركا وتعاونيا لمعالجة مشاكل النزاع وانعدام الأمن.

وفي الختام، لا يمكن إنكار أن التصدي للدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن في العالم مسؤولية جماعية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها أن تدعم الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة التهديدات التي تؤدي باستمرار إلى نشوب النزاعات وانعدام الأمن فيما بين الدول الأعضاء.

المرفق 47

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نرحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تدعونا إلى التفكير مليا في العوامل المعاصرة التي تكمن وراء نشوب نزاعات جديدة أو تفاقم النزاعات القائمة. وفي ظل الظروف الهشة الراهنة، تكتسي هذه المسألة أهمية أكبر. ونود أن نشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الواضحة.

وقد أتيحت لبيرو، طوال مشاركتها في مجلس الأمن بوصفها عضوا غير دائم، فرصة متابعة العوامل المتغيرة للفقر وانعدام الأمن التي تؤثر على مختلف البلدان النامية عن كثب، وللإقرار بالحاجة الملحة إلى التصدي لها.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع، ولكن يجب أن تؤخذ في الاعتبار خصوصيات كل حالة، وأولويات التنمية الوطنية ذات الصلة، والطابع الطوعي لأي عملية.

ومن الواضح أن التحديات العالمية التي تفرضها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تمتد إلى مجال الأمن الدولي. وقد لاحظنا كيف تسفر آثار المرض عن مستويات أعلى من الفقر والتهميش، وتآكل الثقة في المؤسسات العامة، وفقدان الشرعية السياسية بسبب تأجيل العمليات الانتخابية، والانتهاكات الجديدة لحقوق الإنسان، وركود عمليات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

وينبغي أن تقودنا تلك الحقائق إلى تعزيز الحوار وإجراءات الوقاية والوساطة والتعاون الدولي. ونود أن نؤكد صلاحية الأدوات التي يتوخاها ميثاق المنظمة لتحقيق الحلول السلمية في دعم وتطوير نظام الأمن الجماعي، وبالتالي منع ظهور تهديدات جديدة للسلام.

والتحدي الكامن في هذا المنعطف الحاسم هو تسجيل تقدم ملموس في مكافحة المرض، مع التأكيد على تعددية الأطراف بوصفها أنسب أداة للعمل المتضافر والداعم من جانب الدول والجهات الفاعلة الأخرى المعنية، على كل من الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تحقيق نتائج عادلة ومتوازنة وشاملة للجميع.

وفي المستقبل القريب، يجب أن يكون هناك امتثال عاجل لوقف إطلاق النار العالمي الذي دعا إليه الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأيدته بيرو منذ البداية. وهو تدبير أساسي لمنع وتخفيف الآثار المدمرة لكوفيد-19 ولتعزيز العمل الدبلوماسي.

وتعتقد بيرو أيضا أنه من الضروري أن نفهم أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتزايدة لتغير المناخ تسبب أزمات ونزاعات إنسانية قد تؤدي، بسبب نطاقها، إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي نرى أنه من الضروري للمجلس أن يعزز ويمنهج تنسيقه مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع الهيئات المعنية مباشرة بمنع الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

ونشدد على أن هذا التنسيق ينبغي أن يراعي اختصاصات وولايات مختلف كيانات المنظومة، مع تعزيز التآزر المواتي لتلبية الاحتياجات الخاصة لمختلف الدول الأعضاء، وما تواجهه من مخاطر أو من حالات الأزمات أو النزاعات. ونعتقد أن ذلك ينطوي، من وجهة نظر المجلس، على تلقي المعلومات في

الوقت المناسب عن أثر تغير المناخ على كل من الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والحالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات وقائية لصون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أهمية زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني في هذه المسائل. وقد اضطلعت لجنة بناء السلام بدور حاسم في هذا الصدد، وهو دور يجب أن يعترف به المجتمع الدولي ويدعمه.

المرفق 48

بيان الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، إنريكي مانالو

تهنئ الفلبين سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وترحب بالمناقشة المفتوحة الجارية اليوم بشأن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن في إطار بند جدول الأعمال المتعلق ببناء السلام والحفاظ عليه.

ووفقا لما ذكره خبراء في العلاقات الدولية، فإن مستويات النزاع منذ نهاية الحرب الباردة آخذة في التراجع بشكل عام نظرا لتزايد التزامات البلدان بالمعايير الدولية لتسوية المنازعات والترابط الاقتصادي، فضلا عن التراجع في اتجاهات مسببات النزاع مثل الإقصاء الاجتماعي والاستقطاب العرقي.

ومع ذلك، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ، وهما دافعان من الدوافع الرئيسية للنزاعات وانعدام الأمن في هذا العصر، يعتبران "تطورين في الاتجاه المعاكس"، يقوضان النتائج في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهذه الظواهر المسماة بالدوافع هي خاصة بالسياق ومتعددة الأبعاد، مع ما يترتب عليها من آثار مباشرة وغير مباشرة وموروثة على طائفة واسعة من النتائج الهامة في مجالي للسلام والتنمية.

وبالنظر إلى الحقائق الراهنة، تطرح الفلبين الآراء التالية لحوار اليوم.

ففيما يتعلق بكوفيد-19، أطلقت هذه الجائحة العنان لأزمة لم يسبق لها مثيل كشفت هشاشة المجتمعات، وهددت على وجه الخصوص المكاسب التي تحققت بالفعل في التوصل إلى سلام عادل ودائم في المناطق المتضررة من النزاع.

وإدراكاً من الرئيس رودريغو روا دوتيرتي للتأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19 على العمل من أجل تحقيق السلام، فقد أعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد مع الحزب الشيوعي الفلبيني والهيئات التابعة له في الفترة من 19 آذار/مارس إلى 15 نيسان/أبريل، وذلك قبل أيام من توجيه الأمين العام نداءه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في 23 آذار/مارس.

وقد اعترف الأمين العام بهذه المبادرة قائلا: إن "التمسك بهذه الالتزامات سيكون حاسما في التمكين من الاستجابة الفعالة لأزمة كوفيد-19 والتعافي منها"، وشجع "كلا الجانبين على البناء على هذا الزخم وترجمة عبارات النوايا الحسنة هذه إلى حل سياسي دائم". وقد أظهر وقف إطلاق النار التزام حكومة الفلبين بتقديم المساعدة الصحية العامة بسرعة وبدون عوائق، ولا سيما التنقل الآمن للعاملين في مجال الرعاية الصحية، إلى المجتمعات المحلية المنكوبة التي هي في أمس الحاجة إلى رعاية طبية فورية.

وتعاني الفئات الضعيفة في حالات النزاع، ولا سيما النساء والعمال المهاجرون، من آثار كوفيد-19 بشكل غير متناسب. ولذلك يجب أن تظل المؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات قبل حالات النزاع وخلالها وبعدها، وتلك المسؤولة عن منع حوادث العنف ضد المرأة، تعمل بكامل طاقتها من أجل كفالة الاستمرار في اتباع النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، وللثقافة والنزاعات، وكذلك نهج تعزيز السلام.

وفيما يتعلق بأزمة المناخ والأمن الغذائي، أظهر التقرير السنوي لوكالات الأمم المتحدة المعنون "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعامي 2017 و 2018" أن النزاعات وتقلب المناخ والتغيرات

المناخية الشديدة تقوض الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي عام 2019، أظهر التقرير أن التباطؤ الاقتصادي والركود يقوضان أيضاً هذه الجهود. وفي عام 2020، جعلت جائحة كوفيد-19 وانتشار الجراد الصحراوي بشكل غير مسبوق في شرق أفريقيا الآفاق الاقتصادية قاتمة بشكل لم يتوقعه أحد. وإذا لم نتصرف على وجه السرعة ونتخذ إجراءات لم يسبق لها مثيل فإن الحالة لن تزداد إلا سوءا.

ويمكن عزو الكثير من حالات انعدام الأمن الغذائي التي حدثت مؤخرا إلى العدد المتزايد من النزاعات التي كثيرا ما تتفاقم بسبب الصدمات المناخية. وحتى في بعض الحالات السلمية، تدهور الأمن الغذائي نتيجة للتباطؤ الاقتصادي، مهددا حصول الفقراء على الغذاء. ويشكل تزايد تواتر الظواهر الجوية القاسية، والظروف البيئية المتغيرة وما يرتبط بها من انتشار للآفات والأمراض على مدى السنوات الـ 15 الماضية، عوامل تسهم في حلقات مفرغة من الفقر والجوع، لا سيما عندما تتفاقم جراء هشاشة المؤسسات والنزاعات والعنف والتشرد الواسع النطاق للسكان.

واستجابة لذلك، اعتمدت وزارة الزراعة الفلبينية نهجاً قائماً على البقاء والبدء من جديد وتحقيق النمو، وهي تركز بجدية على زيادة توافر الأغذية وإتاحتها وتيسير تكاليفها، واستقرار الأسعار، والاكتفاء الذاتي. وقد اقترحت الوزارة مبادرة رئيسية – برنامج "الزرع، الزرع، الزرع" – تهدف إلى كفالة الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية المزارعين وصيادي الأسماك في بلدنا، والدفع في اتجاه زيادة النمو والمداخيل في قطاع الزراعة.

ولسد الفجوة بين أزمات اليوم والمستقبل الذي نصبو إليه، يجب علينا أن نعالج جوانب الضعف التي كشفها كوفيد-19 وأزمة المناخ، في جملة أمور، عن طريق وضع استراتيجيات سليمة تنطوي على رؤية سياسية واضحة، وإدماجها في ثقافة المساءلة.

فما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لعمل مجلس الأمن؟ لقد شدد بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن (S/PRST/2018/10)، في 14 أيار/مايو 2018، على أنه ينبغي الاسترشاد بالحلول السياسية في تصميم ونشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي حجر الزاوية في تنفيذ الولايات وتظل أساسية في تحقيق السلام والأمن المستدامين. وأقر المجلس في الفقرة الخامسة من ذلك البيان

> "بالحاجة عند تناول أي حالة يمكن أن تعرّض السلام والأمن الدوليين للخطر إلى تقييم كامل أوجه الاستجابة، وضرورة عدم نشر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبذل جهود بناء السلام إلا كإجراء مواكب لاستراتيجية سياسية تعالج، ضمن عدة عناصر، الأسباب الجذرية للنزاع، وليس كبديل عنها".

وعلى الرغم من التأييد العام لهذا المفهوم، يكابد أعضاء المجلس لجعله متماسكا من الناحية العملياتية. وربما يكون الوقت قد حان لجعله متماسكا من الناحية العملياتية، نظرا للتحدي الذي يشكله كوفيد-19 وأزمة المناخ.

وفي ضوء المخاطر المتعددة الأبعاد التي تهدد الحفاظ على السلام، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى القيادة والتعاون العالميين لمكافحة أكبر اختبار يواجهه العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

المرفق 49

بيان البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة

بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى تحت قيادتكم، السيد الرئيس، نود أن نهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، ونرجو لكم كل النجاح في عملكم. كما نشيد بالرئاسة على تنظيمها هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن.

لقد أصبحت نزاعات اليوم أكثر تعقيدا وطولا وتقلبا، بانتشارها عبر الحدود لتؤثر على مناطق أوسع. وأنشطة الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والإرهاب والتطرف العنيف والتهديدات الإلكترونية والعنف الطائفي والتشريد الداخلي وتدفقات اللاجئين وتدهور البيئة وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي ليست سوى أمثلة على التحديات اليومية التي نواجهها. ونحن بحاجة إلى معالجتها جميعا من دون استثناء، وكذلك معالجة تفاعلاتها المتعاضدة.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اختبار غير مسبوق للقدرات الوطنية والدولية على إدارة تلك المخاطر المركبة. فقد أدت فحسب إلى تعميق أوجه الضعف الموجودة أصلا في البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الهشة، مهددة بتبديد المكاسب التي تحققت في مجالي التنمية وبناء السلام.

ولذلك، فإننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تطبيق نهج متكامل ومتسق للنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالحفاظ على السلام. ويكمن التحدي في وضع سياسات تتصدى لا للجائحة نفسها فحسب، بل كذلك لاحتمالات تعارضها مع أزمات إقليمية أو عالمية أخرى، مثل تغير المناخ. ومن المرجح أن تؤدي كل من جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية وتأجيج دوافع النزاع القائمة.

إن تغير المناخ تهديد آخر من التهديدات العالمية التي تؤثر تأثيرا هائلا على أمن الناس وسبل عيشهم. فهو يساهم في زعزعة الاستقرار ويحفزها على حد سواء. ويجب أن تأخذ الحلول الشاملة للسلام والأمن في الحسبان تهديدات مثل الإجهاد المائي والتنافس على الموارد الطبيعية.

وتتابع بولندا عن كثب مناقشات مجلس الأمن بشأن تأثير تغير المناخ على مسائل الأمن العالمي. ونعلم أن عواقب تغير المناخ ستكون ملموسة في المقام الأول في البلدان والمناطق التي تعاني من سوء الحكم وغيره من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا السبب، يجب أن تكون جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام مراعية للاعتبارات المناخية وينبغي زيادة التركيز على برامج الوقاية.

وستكون استراتيجيات تقييم المخاطر وإدارتها وتبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات أمرا حاسما في بناء القدرة على الصمود. ونعتقد أنه يمكننا من خلال نظم الإنذار المبكر الفعالة القائمة على بيانات موثوقة بشأن المخاطر المتعلقة بأمن المناخ، تحسين التنبؤات بغية منع الأزمات بشكل أفضل. ولذلك، فإننا نؤيد معالجة هذه المسألة كجزء من عمل مجلس الأمن، فضلا عن ولايات عمليات حفظ السلام.

فثمة روابط لا تنفصم بين التنمية والصحة والبيئة والسلام والأمن. ولذلك، ينبغي أن تُصمم حزم برامجنا للإنعاش الاقتصادي لإعادة البناء بصورة أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، مع التركيز بصفة خاصة على

التنمية المستدامة وتغير المناخ والشمولية والاسترشاد بروح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتمكين المرأة ومشاركة الشباب كلاهما حاسمان في ذلك السياق.

بعد أربع سنوات من اتخاذ القرارات 2310 (2016) و 2312 (2016) و 2331 (2016) بشأن صون السلام والأمن الدوليين، يمكننا أن نلاحظ التقدم المحرز على صعيد اتباع نهج أكثر شمولا وتشعبا إزاء منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. فقد أصبحت ركيزة السلام والأمن أكثر تماسكا وتحسنت قدرتها على تقديم الدعم في جميع مراحل إحلال السلام. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به فيما يتعلق بالتزامنا – من حيث الروح والممارسة – بالسياسات الوقائية.

ومن المهم تعزيز قدرات تقييم المخاطر داخل مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام وبعثات الأمم المتحدة في الميدان، من أجل التخفيف من حدة التهديدات بشكل فعال. ويتطلب الحد من خطر نشوب النزاعات مؤسسات حكومية قادرة على الصمود وخاضعة للمساءلة وحكم رشيد وتماسك اجتماعي، فضلا عن تنمية مستدامة وشاملة للجميع، ترتكز إلى حماية حقوق الإنسان.

أخيرا، تثني بولندا على لجنة بناء السلام على عملها في الجمع بين أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين والمحليين لدراسة تحديات بناء السلام المعقدة والتصدي لها، بما في ذلك بعد تفشي الجائحة. ونؤيد بقوة تعاون لجنة بناء السلام الوثيق مع مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة وبعثات الأمم المتحدة في الميدان بل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك.

كما نشدد على أهمية الوساطة والحاجة إلى دعم أكثر اتساقا من مجلس الأمن لمبادرات الأمين العام للوساطة. ويمكن، بل وينبغي، منع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدتها عن طريق العمل السياسي والدبلوماسي المبكر والملائم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن لمجلس الأمن دورا حاسما في ذلك الصدد.

المرفق 50

بيان الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة، فرانسيسكو دوارتي لوبيز

أود أن أبدأ بتهنئة سانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (المرفق 31)، وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية:

إن مجلس الأمن مكلف، وفقا للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، بأن "يقرر ... ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان". وإذ أن التهديدات التي نواجهها تتغير وتتطور، يجب كذلك أن يتغير نطاق التهديدات التي ينظر فيها مجلس الأمن، حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. فتغير المناخ، على سبيل المثال، ليس مسألة تنمية مستدامة فحسب، بل هو أيضا مسألة أمنية. وينبغي أن نركز في عملنا الجماعي على التقاطع بين تلك المجالات، حيث تُفاقم التهديدات بعضها بعضا. والبرتغال عضو في مجموعة أصدقاء المناخ والأمن وهي ترحب بمناقشة هذه المسائل في مجلس الأمن.

وتدرك أشد البلدان احتياجا، فضلا عن السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة، بالفعل المخاطر على أمنها جراء التحديات الناشئة والمعقدة مثل تغير المناخ وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي والجوائح وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والإرهاب والجريمة المنظمة، وذلك من بين تحديات أخرى. ويتضح ذلك عندما يتسبب الجفاف المستمر أو الأنماط المناخية غير المنتظمة في انعدام الأمن الغذائي وعندما يعوق تخلف النمو الاستجابة للجوائح وعندما يرتفع مستوى سطح البحر وعندما يُجابه الناس بتهديدات لسبل عيشهم ذاتها. وحتى لو لم تكن هذه الأسباب هي الأسباب المباشرة للعنف والصراع والنزاع بين الطوائف، فإنها بالتأكيد هي الدوافع وراء النزاع وانعدام الأمن. وصحيح أيضا أن البلدان التي تمر بالفعل بحالات نزاع أو في سياقات تتسم بالهشاشة لا يمكنها أن تتصدى لهذه التحديات بصورة سليمة بمفردها.

ولا يكفي اتخاذ موقف تفاعلي إزاء الأمن الدولي. وتماشيا مع خطة الأمين العام الوقائية، فإن آليات العمل المبكر، مثل آلية الأمن المناخي، هي ممارسات جيدة، وينبغي أن يسترشد بعملها جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن بعمل تلك الآليات.

ومن الأهمية بمكان اتباع نهج كلي وشامل إزاء السلام والأمن يجمع بين المعلومات والتحليلات والممارسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. إن ميثاق الأمم المتحدة يقف أمام اختبار الزمن، حيث إن المنظمة بنيت على ثلاث ركائز مترابطة لها نفس الأهمية – حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية. ولذلك، فإن اتباع نهج شامل لجميع الركائز ضروري حقا.

وسيكون من الضروري أن توحد الأمم المتحدة أداءها في الجهود الرامية إلى التعافي من الآثار العالمية للجائحة الحالية. ويجب لإعادة البناء على نحو أفضل أن تحشد المجتمع الدولي بأسره بروح من التعاون الحقيقي، وبدون عقليات الانعزال أو المنافسة بين دوائر النفوذ، وبدون ازدواجية متداخلة ومبدِّدة.

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس يبينان بوضوح الطريق إلى الأمام. وينبغي أن نكفل أن تكون العملية شاملة للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة، وأن نسعى جماعيا إلى تنفيذها تنفيذا كاملا عن طريق إقامة الشراكات وحشد الموارد لتحقيق ذلك الهدف.

ويؤكد الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام أيضا أهمية النهج الكلي للإصلاحات المضطلع بها وضرورة التركيز على التنفيذ.

ومن خلال دور لجنة بناء السلام في الانعقاد والاضطلاع بدور استشاري، فإنها توفر إطارا فريدا لضمان أن يكون عملنا الجماعي متصديا لهذه التحديات المعاصرة، والحاجة إلى التقريب بين عمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لدينا البنيان والخطط والأسس. ولدينا تعددية الأطراف بوصفها أكثر العلاقات الروابط موثوقية. وما نحتاج إليه الآن في الغالب هو تجميع عملنا ومواردنا معا واتخاذ الإجراءات.

المرفق 51

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن، ونشكركم لعقد هذه الجلسة، ونعرب عن تقديرنا لسعادة السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، على الإحاطة التي قدمتها ولمقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

عكست الركائز الثلاث التي قامت عليها الأمم المتحدة حاجة المجتمع الدولي إلى السلام المستدام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. واستناداً لذلك، فإن السلام هو ركيزة أساسية في سياسة دولة قطر، كما أن انتماءنا إلى منطقة تدفع ثمناً باهظاً نتيجة للأزمات والنزاعات يجعلنا نُدرك الأهمية البالغة للسلام والأمن.

وفي إطار التزام دولة قطر بميثاق الأمم المتحدة، فقد اعتمدت مبدأ التسوية السلمية للنزاعات لتحقيق السلام، وساهمت جهود بلادي في التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق الوساطة لعدد من النزاعات، وآخرها تيسير واستضافة المفاوضات الأفغانية في الدوحة التي رحب فيها مجلس الأمن. هذا إلى جانب المساهمات الكبيرة لدولة قطر في مجال التنمية البشرية، ولا سيما توفير التعليم في مناطق النزاعات لكونه أداة رئيسية لبناء السلام.

وبالنظر لأهمية دور الشباب لتحقيق السلام، ستستضيف دولة قطر في شهر أيار/مايو 2021 المؤتمر العالمي رفيع المستوى حول مسارات السلام الشاملة للشباب، الذي يهدف لتفعيل دور الشباب في مسارات السلام في المناطق التي تعاني من النزاعات، ودعم جهود إعادة البناء واستدامة السلام ما بعد النزاع، وسيُعقد المؤتمر بالتعاون مع الأمم المتحدة وفنلندا وكولومبيا ومؤسسة التعليم فوق الجميع بدولة قطر.

وفي إطار الشراكة لمواجهة تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قدمت دولة قطر مساعدات طبية لما يقارب من 78 دولة قيمتها 89 مليون دولار، ومبلغ 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية، و 20 مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين، كما قدمت دعماً بمبلغ 50 مليون دولار لمواجهة الآثار المترتبة عن أزمة كورونا (كوفيد-19) وتحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة.

تُشكل التوترات والنزاعات الممتدة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط تحدياً رئيسيا للسلام، وإن ما يدعو للقلق أن المنطقة أضحت تعاني من أزمات جديدة تزيد من حالة عدم الاستقرار، وتجعل من السلام المستدام أمراً بعيد المنال.

إن الحصار الجائر على دولة قطر المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات، يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، ولأسس العلاقات الودية بين الدول، مما يُلقي بمسؤولية على المجتمع الدولي لكفالة احترام القانون الدولي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

والتزاماً من دولة قطر بميثاق الأمم المتحدة، فقد دعمت كافة المبادرات المستندة لمبادئ التسوية السلمية للمنازعات لحل الأزمة الخليجية، حيث دعا صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى الحوار الجاد والبنّاء على أساس المصالح المشتركة وحسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وأكد سموه الالتزام بمساعي الوساطة لصاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وجهود الدول الشقيقة والصديقة.

ختاماً تُجدد دولة قطر التزامها بمواصلة جهودها لبناء السلام واستدامته ودعم ولاية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

المرفق 52

بيان الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، برهان غفور

أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفدكم على الدعوة لعقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام وحسن التوقيت.

لقد أثبت هذا العام بوضوح أن العديد من التهديدات الحديثة التي نواجهها مترابطة ومتعددة الأوجه. وتشكل العوامل المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، مثل التحديات البيئية والجوائح، تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. وهذه التحديات تتطلب اهتماما جماعيا ومتواصلا من المجتمع الدولي. ولكن بناء السلام المستدام يتطلب أكثر من مجرد معالجة المسائل الأمنية التقليدية. فهو يستدعي التصدي للتحديات قديمة العهد وطويلة الأجل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن السلام والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم بالتنمية. وعلى الصعيد الوطني، يجب على الدول أن تضع الأسس للسلام والاستقرار العالميين من خلال السياسات والإجراءات الوطنية التي تعزز التنمية المستدامة. ونحن بحاجة ماسة إلى التركيز على الحد من الفقر وعدم المساواة بصياغة سياسات وطنية شاملة، واعتماد نهج متعدد أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار التي نقوم بها، والتركيز على تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا في مجتمعاتنا، بما في ذلك النساء والأطفال.

وإلى جانب ما يمكن أن تحققه الدول من خلال السياسات والإجراءات الوطنية، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن البلدان لا تستطيع التصدي للتحديات عبر الوطنية وحدها. ولا تزال بلدان كثيرة تعاني من النزاع والعنف، كما أن ظهور تهديدات معاصرة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغيّر المناخ قد أديا إلى تفاقم النزاعات التي تواجهها تلك البلدان.

وفي هذا الصدد، فإن المنظمات الإقليمية هي جهات فاعلة هامة في بناء السلام والأمن والحفاظ عليه، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن تعزيز الأطر الإقليمية لدعم زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي ومنع نشوب النزاعات أن يعززا الجهود الوطنية وأن يبنيا القدرة على الصمود، ويمكّنا البلدان من أن تكون أكثر استعدادا لمواجهة التحديات المشتركة. ففي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، عززت رابطة أمم جنوب شرق آسيا السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة على مدى العقود الخمسة الماضية. وقد عملت الرابطة والأمم المتحدة معا لمكافحة تهديدات من قبيل تغير المناخ والإرهاب. ومن شأن خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة 2021-2025، التي اعتمدت في الشهر الماضي، أن تسهم في تعميق الشراكة الفعالة بين المنظمتين. وبالمثل، هناك حاجة إلى العمل الجماعي والتعاون الجماعي على الصعيد العالمي لمواجهة التحديات المتزايدة التعقيد والمتداخلة.

ومن مصلحة كل دولة أن تدعم نظاماً عالمياً متعدد الأطراف قائماً على القواعد. ليس وجود نظام قائم على القواعد أمراً لا غنى عنه لبقاء الدول الصغيرة، مثل سنغافورة فحسب، بل إنه أساسي أيضاً لتهيئة بيئة عالمية أكثر سلماً واستقراراً تعود بالفائدة على جميع الدول. تؤدي مؤسسات مثل محكمة العدل الدولية دوراً رئيسياً في الإسهام في بناء السلام وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وهذا ما ثبت من خلال تيسير المحكمة للتسوية السلمية للمنازعات على مدى أكثر من 70 عاماً.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فقد آن الأوان لنا للتفكير في كيفية تعزيز دور المنظمة، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا السياق، أود أن أشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين ونيوزيلندا على المشاركة في تيسير استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة لعام 2020 هذا العام. ومن الضروري أن نتخذ نهجاً تطلعياً عملي المنحى بغية كفالة مستقبل سلمي ومستدام للأجيال المقبلة. ولا تزال سنغافورة ملتزمة بمستقبل الأمم المتحدة والقيم والمثل العليا المكرسة في ميثاقها.

المرفق 53

بيان الممثل الدائم للجمهورية السلوفاكية لدى الأمم المتحدة، ميشال ملياناز

أشكر رئاسة المجلس على تنظيمها مناقشة اليوم الهامة بشأن الدوافع المعاصرة للنزاع وانعدام الأمن، في إطار بند جدول الأعمال "بناء السلام والحفاظ عليه"، في هذه الأوقات التي لم يسبق لها مثيل والمليئة بالتحديات بالنسبة لنا جميعاً. وأود أيضاً أن أشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد إبراهيم مياكي، الرئيس التنفيذي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والسير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية؛ والسيد منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على إحاطاتهم الثاقبة.

إن العالم يتغير بسرعة وبشكل جذري، بينما أصبحت النزاعات المعاصرة أكثر تعقيداً وأطول أمداً. يعيش حالياً نحو بليوني شخص، أي حوالي ثلث سكان العالم، في بلدان متأثرة بالنزاعات. وكثيراً ما ترتبط هذه النزاعات بتحديات عالمية ولم تعد تحدّها الحدود الوطنية.

إننا نشهد النتائج المباشرة والثانوية لجائحة مرض فيروس كورونا فيما يتفاعل مع الأزمات الإنسانية القائمة من قبل، مما يضيف قدرا آخر من التعقيد إلى الحالات الهشة بالفعل. إن أضعف السكان، الذين يعانون من عدم الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، يتأثرون بشكل غير متناسب بضعف الحوكمة والنظم الصحية الهشة، مما يؤثر أيضاً على سبل عيشهم وحمايتهم الاجتماعية. وقد وضعت هذه الجائحة مكاسب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع في مجالات استدامة السلام والتنمية في خطر التراجع.

إن تحديد النزاعات وفهمها أمران حاسمان في تحديد المجالات التي يمكن التدخل فيها ولصياغة تدابير وسياسات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل سوياً لدعم عمليات السلام لمنع نشوب النزاعات وحل الأزمات بغية بناء السلام وإدامته.

وأود أن أعيد تأكيد دعم سلوفاكيا لإصلاحات الأمين العام الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة للسلام أداة أكثر فعالية في تعزيز السلام والأمن والنهوض بالعمليات السياسية في البلدان المضيفة. ونشيد إشادة كبيرة بقيادة الأمين العام في هذا المجال، بما في ذلك مبادرته "العمل من أجل حفظ السلام"، التي حظيت بحس قوي بالملكية بين الدول الأعضاء.

وتؤيد سلوفاكيا تأييداً تاماً استعراض عام 2020 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي يتيح فرصة مناسبة للتكيف مع التحديات المباشرة للحفاظ على السلام التي تشكلها مختلف التهديدات. وهي تؤكد الحاجة إلى إقامة شراكة أقوى مع المؤسسات الصحية والمالية الدولية والوطنية وتعيد التأكيد على ما تضطلع به لجنة بناء السلام من أدوار استشارية وفي عقد الاجتماعات ومد الجسور دعماً لاستجابة دولية منسقة ومتسقة للأزمة.

إن سلوفاكيا عضو للفترة 2020-2021 في لجنة بناء السلام، التي تضطلع بدور هام في تقديم المشورة إلى مجلس الأمن. ويمكن تلخيص أولويات عضويتنا في ثلاثة عناصر وثلاثة عوامل: "المشاركة والشراكات والناس" و "الاتساق والتنسيق والتكامل". وإن سلوفاكيا على استعداد لتعزيز الشراكات والتآزر مع العمليات الانتقالية الأخرى.

ويتعين علينا أن نحقق ترابطاً معززاً بين بعثات بناء السلام وحفظ السلام من أجل استخدام الأدوات التي تعزز السلام والأمن والاستقرار على نحو أكثر فعالية، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والتقييم بشكل متكامل لضمان التناسق والاتساق. إن جائحة كورونا إلى جانب الدوافع الموجودة من قبل تعزز الحاجة إلى عمليات سلام للأمم المتحدة تتسم بالفعالية والسرعة والاستجابة.

ومع التسليم بأهمية ضمان مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع، ينبغي أن تظل الملكية والقيادة الوطنيتان في صميم جميع الجهود. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التركيز على إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لتعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية. يمكن للشراكات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والشباب، أن تساعد بكفاءة في قياس الأثر على أرض الواقع. وتؤيد سلوفاكيا بقوة المشاركة المنصفة والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن الدوليين وصونهما، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تعالج هذه المسألة.

إن سلوفاكيا مقتنعة بأن التعاون المتعدد الأطراف أساسي للاستجابة الفعالة لدوافع النزاعات المعاصرة. وقد أصبح هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز النهج المتكامل الشامل لعدة أركان، والجمع بين الشركاء في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية.

ويجب أن تأخذ استعراضات ولايات حفظ السلام في الاعتبار اعتماد استراتيجيات الخروج التي تسعى إلى المساعدة في إرساء الأسس للسلام الطويل الأجل والمستدام. وتنظر الدول الأعضاء إلى إصلاح قطاع الأمن بصورة متزايدة، على النحو الوارد في القرار 2151 (2014)، بوصفه أولوية هامة لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق بإنهاء بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب. وقد حددت سلوفاكيا منذ سنوات مسألة إصلاح القطاع الأمني باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة وللنجاح في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع. وتبين الخبرة العملية للكثير من بعثات وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة بوضوح أن إصلاح قطاع الأمن بقيادة وطنية وبطريقة شاملة للجميع أمر أساسي لتطوير مؤسسات لقطاع الأمن خالية من التمييز وممثلة للسكان وقادرة على الاستجابة الفعالة للاحتياجات الأمنية المحددة.

ويتعين على هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام التكيف مع أشكال التحديات الجديدة التي يواجهها العالم مثل تغير المناخ والتدهور البيئي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للكيفية التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا في ظهور مشاكل جديدة وتضخيم المشاكل القائمة مثل الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين وزيادة انعدام الأمن للنساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى.

وتؤيد سلوفاكيا بقوة دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية وتنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي، فضلاً عن دعوته إلى الاستجابة العاجلة والمنسقة لجائحة فيروس كورونا من خلال ثلاثة مسارات للعمل: التصدي لحالة الطوارئ الصحية، والتركيز على الأثر الاجتماعي للأزمة بما في ذلك الاستجابة الاقتصادية لها، والعمل على إعادة البناء بشكل أفضل.

المرفق 54

بيان الممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة، داريا بافاداج كوريت

تود سلوفينيا أن تثني على المنظمين لعقدهم مناقشة اليوم في الوقت المناسب. ويسرني بالغ السرور أن أقدم ملاحظات سلوفينيا.

إن الطابع المتزايد التعقيد والمتداخل والمطول للنزاعات في الوقت الحاضر يستدعي فهماً أفضل لدوافعها ويتطلب استجابات مناسبة. إن مرض فيروس كورونا، بوصفه التحدي الأكثر إلحاحاً الذي يواجه البشرية اليوم، لا يهدد مكاسب التنمية وبناء السلام التي تحققت بشق الأنفس فحسب، بل إنه يهدد أيضاً بتفاقم النزاعات أو إثارة نزاعات جديدة، على الرغم من الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

وقد أصبحت تداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي أوضح وأكثر انتشارًا من أي وقت مضى. وهي تقوم بدور عامل مضاعف للمخاطر. ويمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ، مثل التغير السريع في أنماط الطقس، وحالات الجفاف الأكثر تواترا وشدة، والفيضانات، وارتفاع مستوى سطح البحر، إلى كوارث إنسانية، وإلى نشوب النزاعات، ونقص الأغذية، والنزوح السكاني، والصدمات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية. ونحن نعبر كل يوم نقطة تحول بشرية. والنتيجة هي زيادة المخاطر المرتبطة بالمناخ على الأمن البشري والتنمية والصراعات العنيفة وجهود بناء السلام. وتميل المجتمعات والبلدان المتضررة من النزاعات المسلحة إلى أن تكون معرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ. وبالتالي تواجه حالات الطوارئ الإنسانية تفاقما متزايدا للمخاطر والتداعيات.

ومستوى الاحتياجات الإنسانية الذي نشهده حاليا هو الأعلى في التاريخ. ولا تزال الفجوة بين الاحتياجات والتمويل المتاح تتسع في كل عام، وإضافة إلى ذلك أثرت جائحة كوفيد-19 على البلدان النامية والبلدان المتضررة من الكوارث الإنسانية أكثر مما نتصور. ولذلك فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى التركيز على الإجراءات الوقائية والاستباقية، فضلا عن بناء القدرة على الصمود، التي يمكن أن تساعد على خفض الاحتياجات الإنسانية عندما تقع الكوارث.

وقد تعهدت سلوفينيا بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من تمويلها الطويل الأجل المرصود للمساعدات الإنسانية لتلك الأنشطة، وهو تمويل نقدمه بنجاح كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بإعادة برمجة حافظات كاملة من مشاريع المساعدة الإنمائية الثنائية لكفالة تركيز ما لا يقل عن 20 في المائة من المشاريع الإنمائية والإنسانية لهذا العام لمساعدة البلدان الشريكة في مواجهة جائحة كوفيد-19. وقد ركزت عملية إعادة البرمجة تركيزا خاصا على تقديم المساعدة إلى الفئات الضعيفة.

وفي السنوات المقبلة، سيستمر تغير المناخ في مضاعفة دوافع العنف والتشريد وأوجه عدم المساواة، مع تزايد انتشار المخاطر التي تحيق بعدد متزايد من البلدان.

ومن المعروف أن إحدى أهم عواقب تغير المناخ هي ندرة المياه. ويتأثر 40 في المائة من سكان العالم بالفعل بندرة المياه، مع توقع ارتفاع الطلب على المياه بأكثر من 50 في المائة بحلول عام 2030. وفي حالات النزاعات المسلحة، تتعرض موارد المياه ومنشآتها للهجوم بشكل متزايد وتستخدم كسلاح حرب. وهذا يتطلب نهجا شاملا إزاء إمدادات المياه والمرافق الصحية وإدارة المياه والتعاون عبر الحدود.

ويؤدي عدم المساواة والإقصاء إلى تغذية الإحباط والتهميش. واحترام جميع حقوق الإنسان – ليس فقط الحقوق المدنية والسياسية، بل وكذلك على المستويات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي – عنصر أساسي من عناصر الوقاية. ويجب أن يكون الأمن البشري محوريا في العمل المبكر وتحديد الأولويات لأضعف الفئات. ونعلم أيضا أن المساواة بين الجنسين ترتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على الصمود، وأن مشاركة المرأة عامل حاسم في النجاح، من منع نشوب الصراعات إلى صنع السلام والحفاظ عليه. وينبغي التأكيد على ذلك ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000).

وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للأمم المتحدة فرصة مهمة للتفكير الجماعي في سبل تكييف الطبيعة التشغيلية لكياناتها لمواكبة العالم سريع التغير والمعقد بشكل متزايد، وكسر الحواجز العازلة واعتماد نهج أكثر شمولية، وتعزيز قاعدة الأدلة، وإدراج المخاطر في عمليات التنمية المستدامة والعمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام.

ولذلك، ندعو إلى تعزيز دور مجلس الأمن في الحالات الناشئة، وتوسيع مجموعة أدواته، وزيادة الموارد اللازمة للإنذار المبكر والوقاية، ووضع نهج أكثر انتظاما لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام. والعمل مطلوب على نحو عاجل ويحتاج إلى استجابة فورية.

المرفق 55

بيان البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

نود استهلالاً أن نتقدّم بالتهنئة للبعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على رئاستها لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، وكذلك على تنظيمها لهذا النقاش رفيع المستوى حول محركات الصراع وانعدام الأمن.

شهد السودان منذ استقلاله بعض النزاعات والصراعات الداخلية، ويُعد واقع وطبيعة الصراع في السودان معقداً نظراً لوجود أكثر من بُعد للصراع، ونظراً لوجود أسباب تاريخية وأخرى معاصرة تقف وراء اندلاع الصراعات وتفاقمها. وقد كان لتلك الصراعات العديد من الآثار السلبية على مجمل الأوضاع الانسانية والاقتصادية.

إن ما حدث في السودان يمكن اعتباره مثالاً لما شهدته بعض دول القارة الأفريقية من نزاعات وحروب أهلية، وهي نزاعات تتعدد دوافع ومحرّكات نشوئها، حيث أن أسبابها تتنوع؛ إذ أن نسبة كبيرة منها ناجمة عن أسباب موروثة من الاستعمار، وأخرى ترجع للتوظيف السياسي للخلافات القبلية والعرقية الصغيرة، وكذلك بسبب الخلافات حول كيفية تنظيم الانتخابات الوطنية أو حول قبول نتائجها، وأيضاً بسبب الصراعات على السلطة في الدولة. فضلاً عن ذلك فإن بعض النزاعات تنشب مدفوعة بالصراع للحصول على الموارد الطبيعية والمزايا المترتبة عنها وآثار التصحر والجفاف الذي يضرب منطقة الساحل ويؤدي إلى الصراع على موارد الماء والكلأ، كما في الصراعات التي تنشب أحياناً بين الزراع والرعاة على غرار ما حصل في دارفور. وفي ذات السياق لا زالت بعض مناطق القارة الأفريقية تواجه صراعات حول الهوية تتسبب في تحديات على مستوى التماسك الوطني.

ويزيد من تلك الصراعات تفشي انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولذلك لا يمكن القضاء على جملة التحديات الناجمة عن النزاعات ومحركاتها إلا بمخاطبة قضية الانتشار الواسع للأسلحة والذخيرة في الدول النامية، وذلك عبر ثلاثة تدابير تشمل إرساء أنظمة جيّدة لإدارة مخزون الأسلحة، والتحكّم في حركتها، وتدمير الزائد منها عن الحاجة.

بالرغم من تلك الصورة التي تبدو قاتمة، إلا أن الرؤية للمستقبل تبدو أكثر تفاؤلاً، وذلك بالنظر إلى التقدم المحرز في تحقيق السلم والأمن على مستوى القارة الأفريقية خلال العقود الأخيرة، خصوصاً منذ عام 2004 بمساهمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبالتالي فان هدف وضع حد للحروب على مستوى القارة قابل للتحقيق، حيث تحوز القارة على خطة محكمة من أجل ترقية السلم والأمن والاستقرار وكذا من أجل تحقيق تقدم في مجالات الحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان والشعوب وعدم التعدي على الترتيبات الدستورية وتفعيل آليات الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات وتسويتها، إلى جانب توظيف الآليات التقليدية والأهلية في فض النزاعات بما تمثله من موروث اجتماعي مهم وفاعل. وما يعضد من تلك الجهود هو توفر الارادة السياسية للدول الأفريقية من أجل معالجة أسباب وجذور النزاعات بحسبان أن الإرادة السياسية تعتبر أساسية ولا غنى عنها في هذا الخصوص. يجدر بالذكر أن السودان قد استطاع قبل أسابيع قليلة التوصل إلى اتفاقية للسلام أنهت عقوداً من الحرب وأسكتت أصوات البنادق في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

ثمة ملاحظة أخيرة في ختام هذا البيان وهي أن المقاربة المناسبة للنظر في دوافع ومحركات عدم الاستقرار والصراعات تتمثل في معرفة الطبيعة والأبعاد والسياقات السياسية والثقافية لتلك النزاعات، كل على حدة، فمن خلال هذه المقاربة يمكن وضع استراتيجية شاملة وملائمة تتضمن استعمال آليات الوساطة الرسمية وغير الرسمية على المستوى المجتمعي والوطني والقاري، وتوحيد جهود جميع الفاعلين، بما في ذلك الامم المتحدة، بطريقة أكثر فعالية.

المرفق 56

بيان الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، باسكال باريسويل

[الأصل: بالفرنسية]

تود سويسرا أن تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على تنظيم هذه المناقشة ومقدمي الإحاطات على إسهاماتهم.

وتشهد الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن الأثر السلبي للتحديات الراهنة، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ، على السلام والأمن الدوليين. ومن الضروري أن يعترف المجلس بهذه الروابط وأن يعزز مشاركته كجزء من نهج كلي تشترك فيه ركائز الأمم المتحدة الثلاث حتى يتمكن من معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وانعدام الأمن.

وتدعو الحاجة إلى زيادة مشاركة مجلس الأمن في مجالات العمل الثلاثة التالية.

أولا، إن آثار تغير المناخ تهدد جهود بناء السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياقات مختلفة، حيث توجد مستويات عالية من عدم المساواة والضعف في صفوف السكان. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى تشريد السكان وأن يسهما في زيادة حدة التوترات بين مختلف المجتمعات المحلية.

ونحن بحاجة إلى منع هذه الكوارث وانعدام الأمن الغذائي. ولهذا السبب، على سبيل المثال، تساعد سويسرا المجتمعات المحلية في الصومال في تنفيذ شبكة للإنذار المبكر. ولا بد أن تسترشد قرارات مجلس الأمن بالتحليل المنهجي للمخاطر المتصلة بتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بولايات بعثات السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو المجلس إلى الاستفادة الكاملة من الموارد الموجودة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك آلية الأمن المناخي، التي تجمع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والهياكل على المستوى الميداني. وتثني سويسرا على التزام مجموعة الأصدقاء المعنية بالمناخ والأمن وإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن تلك المسألة.

ثانيا، وكما يؤكد مجلس الأمن في قراره 2532 (2020)، فإن جائحة كوفيد-19 تهدد بعكس مسار المكاسب التي حققتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من النزاع في مجال بناء السلام والتنمية. ويجب أن يوجه نهج شامل وقائم على حقوق الإنسان الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة. ولجنة بناء السلام في وضع مثالي يمكنها من تعزيز استجابة متسقة ومنسقة بين الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية بما يتماشى مع الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء على الصعيد القطري. وندعو المجلس إلى أن يأخذ في الاعتبار الكامل إسهامات لجنة بناء السلام في أعماله.

ثالثا، إن التحدي المشترك الناجم عن الأزمات الحالية يتيح أيضا فرصا. ومبادرة السلام الأزرق التي أطلقتها سويسرا مثال على ذلك. ويمكن للإدارة المشتركة لموارد المياه خفض التوترات وتعزيز العلاقات المستقرة بين مختلف الدول وأصحاب المصلحة. وقد نفذت عدة برامج محددة على أرض الواقع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا. ويستند دعم مجلس الأمن للدبلوماسية الوقائية، من خلال البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى نفس النهج، وله إمكانية إضافية كبيرة للتطور.

إن الروابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني أساسية في السياسة الخارجية لسويسرا، بما في ذلك دورها كنائب لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكعضو في لجنة بناء السلام في العام المقبل، في حال انتخابها، كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة من 2023 إلى 2024.

المرفق 57

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

تقدر أوكرانيا تقديرا عاليا مبادرة سانت فنسنت وجزر غرينادين لعقد هذه المناقشة الهامة، وتعرب عن امتنانها لجميع الذين قدموا إحاطات على ما قدّموه من عروض.

وفكرة معالجة عوامل الخطر المعاصرة وآثارها على السياق الأمني برمته، المثقل أصلا بمشاكل لم تحل، تستحق الدعم. وقد أظهرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بوضوح كيف أن التحديات الناشئة حديثاً يمكن أن تعقد جهودنا للتصدي للتهديدات التي طال أمدها. ولا تشكل حالات الطوارئ الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، والحروب السيبرانية سوى عدد قليل من تلك التحديات الجديدة التي يمكن أن تتحول إلى دوافع للنزاع.

ونظرا لأن معظم تلك الدوافع لا يعير اهتماما للحدود الوطنية أو معدلات النمو الاقتصادي، فإننا نتفق تماما مع الافتراض الوارد في المذكرة المفاهيمية للمناقشة (S/2020/1064، المرفق) بأنه لا ينبغي التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين بمعزل عن بعضها البعض. وللأسف، فإن الأثر العملي للجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتهديدات والتحديات المعاصرة لا يزال غير كاف.

وأحد التفسيرات هو أننا، إلى جانب مواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، ما زلنا مضطرين إلى مواجهة تهديدات الأزمنة الماضية – العدوان المسلح على دول ذات سيادة، والاحتلال ومحاولة الضم، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي.

ونعلم جميعا أن فيروس كورونا يشكل خطرا أكبر على الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية أخرى، ويجب أن تعالج الوقاية، فضلا عن العلاج لكي يكونا فعالين، الأمراض المصاحبة التي غالبا ما تكون أمراضا معقدة. وهذا مماثل لما نشهده على الصعيد العالمي. لقد أجهز كوفيد-19 على النظام الدولي في وقت أضعفت فيه الانتهاكات المنتظمة والصارخة نظام مناعته وهو – القانون الدولي –.

ولذلك، من الواضح أن العلاج الفعال للجائحة، فضلا عن الدوافع الأخرى المعاصرة لانعدام الأمن، مثل تغير المناخ، لن يكون ممكنا بدون مواجهة مناسبة وكافية للتهديدات الأمنية الناجمة عن العدوان المسلح ومحاولة ضم الأراضي المحتلة وعسكرتها.

ومع مراعاة التهديدات المذكورة أعلاه، فإن أحد الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار الدولي هو التآكل المستمر للنظام الدولي القائم على القواعد. وتلك هي مشكلتنا المشتركة، التي تتطلب بذل جهود موحدة من جانب جميع الدول. وبالتالي، فمن مصلحتنا المشتركة أن نعالج هذه المسألة لمنع بعض البلدان من استغلال هذه الحالة في متابعة سياساتها العدوانية على الساحة الدولية.

وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لأوكرانيا، التي تواجه عدوانا مسلحا روسيا واحتلالا غير شرعي لجزء من أراضيها للسنة السابعة. وتعاني أوكرانيا من نزاع دولي مسلح، نتج عن أفكار جيوسياسية قديمة من الماضي وتطلعات دولة تتخذ قرارا واعيا بالتجاهل التام لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

إن استعداد المعتدي لانتهاك القانون الدولي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية والاستيلاء على الأراضي، يظل أخطر دافع للنزاع والأكثر كارثية. ويشكل عدد القتلى والجرحى في العدوان الروسي على

أوكرانيا، والمحتجزين والمفقودين بصـــورة غير قانونية في شـــبه جزيرة القرم ودونباس المحتلتين، شـــهادة على ذلك.

ونحن نتشـاطر تماما الشـواغل المذكورة في المذكرة المفاهيمية للمناقشـة بشـأن التشـريد القسـري المحتمل لما يصل إلى 250 مليون شخص بسبب تغير المناخ بحلول عام 2050. وفي هذا الصدد، تجدر الإشـــارة إلى أن 1,5 مليون مواطن أوكراني قد أجبروا بالفعل على الفرار من ديارهم نتيجة للاحتلال غير القانوني للأراضي الأوكرانية التي كانوا يقيمون فيها.

وبما أن النزاع في دونباس يتسم بطابع مصطنع تماما، فقد استخدم المعتدي مجموعة واسعة من الأدوات للتحريض على النزاع وزيادة حدته. وقد اعترف المجتمع الدولي على نطاق واســـع بالأثر المدمر للتحريض على الكراهية وخطاب الكراهية، بما في ذلك نشـــر الأخبار الزائفة والمعلومات المضـــللة، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي مواصلة معالجة هذه الجوانب إلى أن يتم التوصل إلى حل يقوم على احترام القانون الدولي.

وينبغي أيضا النظر إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي المحتلة على أنه عمل متعمد من جانب السلطة القائمة بالاحتلال لتقويض احتمالات التوصل إلى حل سلمي. ومما يزيد من تفاقم الحالة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، استمرار السياسات القمعية ضد المواطنين الأوكرانيين، ولا سيما تتار القرم.

وفي هذا الصدد، يجب أن يكون واضحا أن منتهك حقوق الإنسان والذي يسيء استخدام القواعد الأساسية للقانون الدولي لا يمكن أن يكون شريكا موثوقا به في معالجة المشاكل الملحة المدرجة على جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك قضايا الجائحة والقضايا البيئية.

ولهذا السبب، نحن مقتنعون بأننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مؤسسات قوية تحمي القانون الدولي، حيث يكون جميع الأعضاء مسؤولين ومساهمين موثوقين في صون النظام الدولي القائم على القواعد والقيم. ولا يمكن سوى للمؤسسات القوية، ولا سيما مجلس الأمن، حفظ الأمن الدولي، ومعالجة الدوافع المعاصرة للنزاعات.

المرفق 58

بيان البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء الصراعات وانعدام الأمن، وإدماج الركائز الثلاث للأمم المتحدة. وتبرهن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ على أن العمل المتقوقع لا ينطبق في الميدان، إذ أن كلا منهما يؤثر على الظروف التي تؤدي إلى نشوب النزاع والعنف وتوسع نطاقهما، من الجوع إلى تعطيل الخدمات الأساسية، والبطالة، والتنافس على الموارد، والتشريد.

من بين العناصر الأساسية في السياسة الداخلية والخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الوقاية والتأهب للمستقبل. ونعتقد أن الاستكشاف المستمر للآفاق أمر بالغ الأهمية لفهم الدوافع المعاصرة للنزاعات وانعدام الأمن. وتضيف هذه التهديدات قدرا آخر من الضعف للعديد من المجتمعات المحلية التي تواجه بالفعل تحديات مستمرة، بما في ذلك الفقر والتطرف والجريمة المنظمة.

ونظرًا لأننا نلتزم جميعًا بتسخير جهودنا ومواردنا السياسية لبناء مستقبل أفضل، من المهم أن نغتنم هذه الفرصة لتشكيل ممارسات مؤسساتنا بحيث تكون مناسبة للغرض في عالم تطمس فيه ظواهر مثل تغير المناخ والجوائح الخطوط الفاصلة بين مختلف أجنحة النظام الدولي.

ونود تقديم أربع توصيات بشأن الكيفية التي يمكن أن يعمل بها المجلس وشركاؤه نحو اتباع نُهج كلية للسلام والأمن، والإسهام في مجتمعات أكثر إنصافًا ومرونة وشمولاً.

أولا، نرحب بمشاركة مجلس الأمن بشكل أكبر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ونشجع على زيادة التآزر. وخلال السنوات الأخيرة، قدمت لجنة بناء السلام مدخلات موضوعية على نحو متزايد قبل تجديد ولايات مجلس الأمن، وشارك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة. وينبغي تعزيز تلك العلاقات، ونتطلع إلى توصيات استعراض عام 2020 لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لا سيما بشأن تمكين تحقيق نتائج جماعية.

ثانياً، في حين أنه من الأهمية بمكان التنسيق على مستوى المقر، إلا أنه ضروري أيضًا التنسيق على المستوى الميداني. ونريد أن نؤكد أهمية توحيد أداء الأمم المتحدة وتحفيز التنسيق وتبادل المعلومات، لا سيما في الميدان. ومن المجالات الرئيسية للتطوير المحتمل تحسين علاقة مجلس الأمن بالجهات الفاعلة الموجودة في الميدان، بما يتجاوز قيادة عمليات السلام، ولا سيما وبما في ذلك المنسقين المقيمين وممثلي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

ثالثًا، تشترك الأزمات الصحية وآثار تغير المناخ في أمر واحد، هو أنها غالبا ما تكون متوقعة. ونود أن نكرر دعوتنا إلى زيادة تطوير قدرات العمل الاستباقي للأمم المتحدة. ويمكن أن تساعدنا زيادة الوعي بالتهديدات الناشئة في تكييف الولايات والميزانيات لمنع نشوب النزاعات ودوافعها. ونثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين لاستثماراتهم في وضع النماذج والتحليلات لصرف الأموال قبل وقوع الكوارث والضغوط المتوقع حدوثها بشكل موثوق. وتظهر النتائج الأولية أن الإجراءات الاستباقية تنقذ الأرواح والمال.

أخيرًا، ما لم تكن هناك ملكية وطنية، فلن يحقق سوى القليل مما نناقشه هنا نتائج ملموسة. إن النظام المتعدد الأطراف قوي بقدر قوة الدول الأعضاء فيه لأنها هي التي تقود السياسات والبرامج التي ستساعدنا جميعاً على تحمل مسؤوليتنا الجماعية. وكمثال بسيط واحد لتحقيق هذه الغاية، تفخر دولة الإمارات العربية المتحدة بدعمها للعمل الوقائي والتصدي لكوفيد-19، حيث ساهمت بأكثر من 1 500 طن متري من المساعدات الطبية إلى 118 بلدا، العديد منها مدرج في جدول أعمال المجلس. وتؤكد الجائحة على غرار تغير المناخ، أنه مع وجود مجموعة متزايدة من دوافع انعدام الأمن، لا يوجد أحد آمن حتى يصبح الجميع آمنين.

إننا نتطلع إلى وضع إستراتيجيات مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة حتى تعمل الفروع العديدة للمؤسسة معًا لتعظيم قيمة السلام والأمن.